



الجمهورية العربية السورية  
جامعة دمشق  
كلية الاقتصاد  
ماجستير علوم مالية ومصرفية

**دور نظام ضمان الودائع في الحفاظ على استقرار النظام المصرفي**  
**( دراسة ميدانية على المصارف السورية العامة )**  
دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية و المصرفية

إعداد الطالبة : نورا الرفاعي

إشراف الدكتور : ياسر بوحسون

2013-2014

Syrian Arab republic  
Damascus university  
Faculty of Economic  
banking & insurance Department



***The role of the deposit insurance system in maintaining  
the stability of the banking system***

***(an empirical study on Syrian Public banks)***

***Prepared study to get a master degree in banking & insurance***

***Prepared by : Noura AL Refai***

***Supervision : professor Dr. Yasser Bou Hasoun***

***2013-2014***

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ

البقرة آية 32

## الإهداء

إلى الأرض التي ترعرت في ربوعها و أفخر بانتمائي لها ، إلى بلدي الحبيبة سورية

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء ، إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها ، إلى من بوجودها اكتسبت قوة و محبة لا حدود لها ، إلى العظيمة التي بفضل تعبها و دعواتها وصلت إلى ما أنا عليه اليوم ، إلى أمي

إلى من أحمل أسمه بكل فخر و برضاه تكتمل سعادتي ، إلى أبي

إلى من أكرمني الله به فملاً حياتي حباً و أملاً ، إلى من أرى بعينه حاضري و مستقبلي، إلى من أرجو الله أن يعينني على تربيته لينشأ شاباً صالحاً أفخر به ، إلى ولدي قصي

إلى من شاركوني ذكريات طفولتي و شبابي ففرحوا لفرحي و حزنوا لحزني ، إلى من كانوا وسبقون ملاذي و ملجأني ، إلى إخوتي ( رغيد، أغيد ، يزن )

إليهم جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع

## شكر و تقدير

بعد إتمام هذا العمل المتواضع لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر و الامتنان و عظيم العرفان لأستاذي المشرف الدكتور ياسر بوحسون لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة و توجيهه المستمر إلى كل ماهو مفيد لإغنائها و رفع سويتها العلمية ، فكان خير مرشد و ناصح منذ اللحظة الأولى لبدء البحث و لم يبخل عليّ بعلمه و وقته راجيةً أن أكون قد قدمت ما هو عند حسن ظنه .

أشكر الأستاذ الدكتور أكرم الحوراني على تكرمه و قبوله المشاركة في تحكيم هذا البحث ، و على اهتمامه و مجهوده في سنوات الدراسة الجامعية و خاصة في السنة الأولى من دراسة الماجستير .

كما أشكر الأستاذ الدكتور سمير شرف على تفضله بتحكيم هذا البحث و مناقشته للارتقاء به إلى المستوى العلمي المطلوب .

و أخيراً أتقدم بالشكر و التقدير إلى كل من تعلمت منه حرفاً أو قدم لي نصحاً ، وكل من لم يبخل عن إرشادي و توجيهي و أخص بالذكر أساتذتي في كلية الاقتصاد .

## اختصارات الدوريات الأجنبية

### 1) IADI : International Association of Deposit Insurers

الرابطة الدولية لضامني الودائع : تشكلت الرابطة الدولية لضامني الودائع (IADI) في عام 2002 لتعزيز فعالية نظم التأمين على الودائع من خلال تشجيع التوجيه والتعاون الدولي. تقوم الرابطة الدولية لضامني الودائع بإجراء البحوث و توجيه البلدان التي تسعى إلى إقامة أو تحسين نظام التأمين على الودائع .

### 2) FSB : Financial Stability Board

هيئة الاستقرار المالي : تم تأسيس FSB لتنسيق عمل السلطات المالية الوطنية والهيئات الدولية على المستوى الدولي ، و وضع المعايير لتطوير وتعزيز تنفيذ السياسات التنظيمية والإشرافية .

### 3) FSF : Financial Stability Forum

منتدى الاستقرار المالي : مجموعة تتكون من السلطات المالية الوطنية الرئيسية مثل وزارات المالية و البنوك المركزية والهيئات المالية الدولية، تأسس المنتدى في عام 1999 ويهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي الدولي ، يدير منتدى الاستقرار المالي مديرية مقرها في بنك التسويات الدولية في بازل، سويسرا .

## ملخص الدراسة

تزايد الاهتمام بأنظمة ضمان الودائع في السنوات الأخيرة و أصبحت تشكّل عنصراً رئيسياً من عناصر شبكة الحماية المصرفية في معظم دول العالم ، لذلك فقد هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بأهم خصائص و سمات نظام ضمان الودائع ، و الوقوف على الدور الذي يلعبه في الحد من المخاطر و الأزمات في حال تمّ تبنيّه في النظام المصرفي السوري ، و تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تعدّ أول دراسة تلقي الضوء على نظام ضمان الودائع بالتفصيل و أهمية تبنيّه في النظام المصرفي السوري .

و قد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للتعرف إلى نظام ضمان الودائع وتحليل أداة الدراسة التي تمثّلت باستبانة تم تصميمها بما يخدم الموضوع قيد الدراسة و تمّ توزيعها على عدد من الموظفين العاملين في خمسة من أهم المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية .

و قد جاءت نتائج الدراسة لتبيّن الدور الإيجابي الذي يمكن أن يلعبه نظام ضمان الودائع في تعزيز معدلات الادخار و توطيد أركان الاستقرار المالي في النظام المصرفي السوري ، إضافة إلى دوره في زيادة التزام المصارف العاملة في سورية بالتعليمات الرقابية و الإشرافية .

و في النهاية فقد أوصت الدراسة بضرورة تبني نظام ضمان الودائع في الجهاز المصرفي السوري ، و قدمت نموذجاً مقترحاً يمكن تطبيقه لإنشاء مؤسسة لضمان الودائع في سورية .

## **Abstract**

The interest in deposit insurance systems has grown in the recent years , And it has become a major component of the safety net banking in most countries.

Therefore this study aims to identify the main characteristics and features of the deposit insurance system , And the role it plays in reducing risks and crises If it have been adopted in the Syrian banking system.

The importance of this study lies in it's the first study that sheds light on the deposit insurance system and the importance of it's adoption in Syrian banking system.

The study used the descriptive analytical approach to define the deposit insurance system and to analyze the tool of the study, which was a questionnaire designed to serve the subject under study and has been distributed to a number of staff working in five of the most important traditional private banks in Syria .

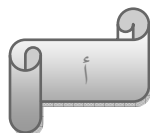
The results of the study showed positive role that could be played by the deposit insurance system in increasing savings rates and the consolidation of the financial stability of the banking system in Syria , In addition to its role in increasing the commitment of Syrian banks by regulatory and supervisory instructions .

Eventually, the study recommended the need to adopt a deposit insurance system in the Syrian banking system, and provided a suggested format that could be applied to create a foundation for deposit insurance in Syria.

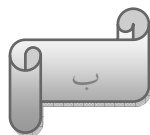


## قائمة المحتويات

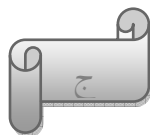
الموضوع	الصفحة
الإطار العام للدراسة	
الفصل الأول : ماهية نظام ضمان الودائع	
المبحث الأول : الودائع المصرفية	2
أولاً : تعريف الودائع المصرفية	2
ثانياً : أهمية الودائع المصرفية	3
ثالثاً : أنواع الودائع المصرفية	4
رابعاً : الاستراتيجيات الأساسية لجذب الودائع	8
(1) استراتيجية المنافسة السعرية	8
(2) استراتيجية المنافسة غير السعرية	10
المبحث الثاني : نظام ضمان الودائع ( المفهوم و السمات )	15
أولاً : مفهوم ضمان الودائع و أهميته	18
ثانياً : مبررات إنشاء نظام لضمان الودائع	20
ثالثاً : دور نظام ضمان الودائع في المصارف التجارية	21
رابعاً : أنظمة ضمان الودائع الصريحة و الضمنية و الفرق بينهما	23
(1) طبيعة التأمين الضمني على الودائع	24
(2) طبيعة التأمين الصريح على الودائع	24



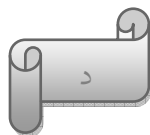
27	خامساً : السمات العامة لنظام ضمان الودائع الصريح
28	(1) إدارة نظام ضمان الودائع بين الإدارة العامة و الخاصة
29	(2) نظام ضمان الودائع بين الاختيار والإجبار
30	(3) حدود التغطية في نظام ضمان الودائع
35	(4) الودائع غير المشمولة بنظام ضمان الودائع
37	سادساً : نظام ضمان الودائع بين السلبيات و الإيجابيات
40	سابعاً : أمثلة عن نظام ضمان الودائع في بعض الدول
45	المبحث الثالث : المبادئ الأساسية لأنظمة ضمان ودائع فعالة
46	أولاً : المتطلبات المسبقة لإنشاء نظام ضمان الودائع
47	ثانياً : المبادئ الأساسية
<b>الفصل الثاني : دور نظام ضمان الودائع في التعامل مع المخاطر المصرفية و الأزمات المالية</b>	
65	المبحث الأول : عناصر شبكة الحماية المصرفية و آلية التنسيق بينها
66	أولاً : مكونات شبكة الحماية المصرفية
66	(1) التعليمات الرقابية و الإشرافية
71	(2) نظام ضمان الودائع
72	(3) دور المصرف المركزي كمقرض أخير
74	ثانياً : التنسيق بين مكونات شبكة الحماية المصرفية
78	المبحث الثاني : نظام ضمان الودائع و المخاطر المصرفية



80	أولاً : أهم المخاطر التي تواجه المصارف
80	(1) مخاطر نقص السيولة
83	(2) مخاطر الائتمان الرديء
85	(3) مخاطر رأس المال
86	(4) مخاطر التركيز في أنشطة المصرف
87	(5) المخاطر التشغيلية
89	ثانياً : دور نظام ضمان الودائع في الحد من المخاطر المصرفية و معالجتها
94	<b>المبحث الثالث : نظام ضمان الودائع و الأزمات المالية</b>
95	أولاً : أسباب الأزمة المالية العالمية ( أزمة الرهن العقاري )
95	(1) الأسباب غير المباشرة لأزمة الرهن العقاري
97	(2) الأسباب المباشرة لأزمة الرهن العقاري
102	ثانياً : التغيرات على أنظمة ضمان الودائع بعد الأزمة المالية العالمية
<b>الفصل الثالث : الدراسة الميدانية على المصارف السورية</b>	
110	<b>المبحث الأول : النظام المصرفي السوري</b>
110	أولاً : التطورات التي شهدتها النظام المصرفي السوري
113	ثانياً: ماهية شبكة الحماية المصرفية في سورية
115	ثالثاً: التشريعات التي تحمي المودعين في سورية
118	رابعاً: دراسة تحليلية للودائع في سورية

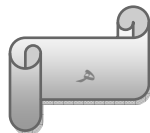


123	المبحث الثاني : صدق و ثبات أداة الدراسة و الدراسة الوصفية
123	أولاً: مجتمع الدراسة و عينتها
124	ثانياً : أداة الدراسة و أسلوب جمع البيانات
125	ثالثاً : الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات
126	رابعاً: اختبارات صدق أداة الدراسة ( Validity )
129	خامساً :دراسة ثبات أداة الدراسة ( Reliability )
132	سادساً : الدراسة الوصفية لعينة الدراسة
136	المبحث الثالث : نتائج الدراسة التحليلية و اختبار الفرضيات
136	اختبار الفرضية الأولى
141	اختبار الفرضية الثانية
146	اختبار الفرضية الثالثة
151	النتائج و التوصيات
157	المراجع
	الملاحق



## قائمة الجداول

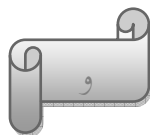
الرقم	البيان	الصفحة
1	المقارنة بين نظام التأمين الضمني و التأمين الصريح على الودائع	26
2	أسماء الدول التي زادت مستويات التأمين على الودائع	103
3	التدابير الطارئة التي اتخذتها بعض الدول لتعزيز نظام ضمان الودائع لديها في استجابة منها للأزمة العالمية	107
4	المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية و رأسمالها المصرح به و المدفوع .	112
5	نسبة الودائع إلى العرض النقدي من سنة 2006 و حتى سنة 2011	118
6	توزيع الودائع حسب نوع الوديعة من عام 2006 و حتى عام 2011	119
7	توزيع الودائع بين العملة السورية و العملات الأجنبية من عام 2006 و حتى عام 2011 .	120
8	توزيع الودائع بين المصارف العامة و الخاصة من عام 2006 و حتى 2011	121
9	قيم معامل ارتباط بيرسون بين الإجابة على كل عبارة وكل قسم من جهة والدرجة الكلية للاستبيان من جهة أخرى.	127
10	نتائج حساب معامل كرونباخ-ألفا لفحص ثبات الاستبيان.	129
11	قيم معامل كرونباخ ألفا في حالة حذف أحد من المحاور	130
12	توزيع عينة الدراسة بحسب مستوى التحصيل العلمي.	132
13	توزيع عينة الدراسة بحسب التخصص.	133
14	توزيع عينة الدراسة بحسب عدد سنوات الخبرة.	134
15	توزيع عينة الدراسة بحسب الموقع الوظيفي.	135
16	نتائج إجابات أفراد العينة على عبارات الفرضية الأولى	136
17	نتائج اختبارات أحادي العينة لدراسة اختلاف المتوسطات الحسابية لعبارات المحور الأول عن القيمة الحيادية.	138
18	نتائج إجابات أفراد العينة على عبارات الفرضية الثانية	141
19	نتائج اختبارات أحادي العينة لدراسة اختلاف المتوسطات الحسابية لعبارات القسم الثالث عن القيمة الحيادية	143



146	نتائج إجابات أفراد العينة على عبارات الفرضية الأولى	20
148	نتائج اختبار ت أحادي العينة لدراسة اختلاف المتوسطات الحسابية لعبارات القسم الرابع عن القيمة الحيادية.	21

### قائمة المخططات

الصفحة	البيان	الرقم
132	النسبة المئوية لتوزع أفراد عينة الدراسة بحسب مستوى التحصيل العلمي.	1
133	النسبة المئوية لتوزع عينة الدراسة وفقاً للتخصص.	2
134	النسبة المئوية لتوزع عينة الدراسة وفقاً لعدد سنوات الخبرة.	3
135	النسبة المئوية لتوزع عينة الدراسة بحسب الموقع الوظيفي.	4
137	المتوسطات الحسابية لإجابات المشاركين على عبارات المحور الأول للاستبيان.	5
142	المتوسطات الحسابية لإجابات المشاركين على عبارات المحور الثاني للاستبيان	6
147	المتوسطات الحسابية لإجابات المشاركين على عبارات المحور الثالث للاستبيان.	7



## الإطار العام للدراسة

### المقدمة

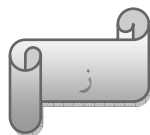
يتكون القطاع المصرفي من جميع المصارف العاملة في الدولة و يعدّ قلب الاقتصاد النابض، و بالتالي فإن أي خلل في استقرار هذا القطاع من شأنه أن يؤثر على الاقتصاد ككل ، وينشأ هذا الخلل عادة من المخاطر ( الأحداث غير المتوقعة ) التي يتعرض لها المصرف و التي قد تتسبب في خسائر كبيرة قد تؤدي إلى إفلاسه ، ونظراً لأن المصارف ترتبط فيما بينها فإن إفلاس أحدها سيؤثر و بشكل مباشر في بقية المصارف مما قد يسبب أزمة توقف عمل القطاع المصرفي الذي يعتمد عليه الاقتصاد ككل .

لذلك تحرص الحكومة ممثلة بالمصرف المركزي على تطبيق رقابة شديدة على المصارف لتساعدها على التقليل من أثر المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها ولتدعيم ثقة الأفراد بها مما يشجعهم على إيداع نقودهم فيها .

و من هذا المنطلق يضع المصرف المركزي نظاماً رقابياً يتم بموجبه الاطلاع على أداء المصرف و دراسة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها وتقييم وضعه المالي ، كما يضع خطوط أمان للمصارف لتحافظ على مستوى سيولة معين تستطيع من خلاله مقابلة التزاماتها ومواجهة سحبات المودعين كالإحتياطي الإلزامي وتحديد حد أدنى من السيولة بالإضافة إلى تحديد حد أدنى للملاءة المالية.

ولكن رغم كل التدابير السابقة التي يقوم بها المصرف المركزي فقد تواجه المصارف مشاكل و أزمات مالية مفاجئة وقد يكون ذلك لأسباب داخلية ناتجة عن سوء إدارة وأداء المصرف أو خارجية خارجة عن سيطرة المصرف ، وكما ذكرنا سابقاً فإن الخسائر التي يتكبدها المصرف يتحملها المودعون لأنه يعمل بأموالهم مما يجعلهم أكثر حذراً وتردداً في إيداع أموالهم

و من هنا ظهرت أهمية ضمان الودائع في الفترة الأخيرة باعتبار أن نظام ضمان الودائع وحماية المودعين من العناصر الفعالة في التغلب على المشكلات التي تواجه المؤسسات المالية التي تقبل الودائع بصفة عامة والمصارف التجارية بصفة خاصة .



ومن أجل ذلك نجد أن الدول التي لا تطبق نظام ضمان الودائع و حماية المودعين قد بدأت بدراسة إمكانية تطبيق هذه الأنظمة نظراً لأهميتها في علاج المشكلات و الأزمات التي تواجه المصارف .

و من الضروري الإشارة إلى أن من أهم أهداف نظام ضمان الودائع حماية صغار المودعين و المحافظة على استقرار الجهاز المصرفي حتى يؤدي دوره بكفاءة في النشاط الاقتصادي ، إذ إن وجود نظام لضمان الودائع يساعد على حصر الأزمات المصرفية ، و يطمئن المودعين على سلامة أموالهم ، كما أنه يساهم في الحد من نزوح جزء من الودائع المصرفية للأفراد خاصة من المصارف الوطنية الصغيرة إلى المصارف الأجنبية الكبيرة ، بالإضافة إلى أنه يساعد على توزيع الودائع بين المصارف نتيجة تساوي المصارف الصغيرة و الكبيرة في مستوى استحوادها على ثقة الجمهور .

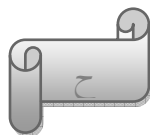
#### مشكلة الدراسة:

بناءً على ما تقدم تأتي هذه الدراسة لمحاولة الوقوف على دور نظام ضمان الودائع في تعزيز الاستقرار المصرفي و الحد من انتشار الأزمات المصرفية ، وذلك بالتطبيق على الجهاز المصرفي السوري، وبالتالي فان مشكلة هذه الدراسة تدور حول السؤال الرئيسي التالي:

"ما دور نظام ضمان الودائع في الحفاظ على استقرار النظام المصرفي في سورية ؟ "

و يمكن الإجابة على هذا السؤال من خلال الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية :

- 1- هل يؤدي تبني نظام ضمان الودائع في سورية إلى تعزيز معدلات الإدخار ؟
- 2- هل يساهم تبني نظام ضمان الودائع في ترسيخ الثقة في النظام المصرفي السوري؟
- 3- هل يؤدي تبني نظام ضمان الودائع إلى تعزيز شبكة الحماية المصرفية في سورية و زيادة التزام المصارف السورية بالتعليمات الرقابية ؟





## أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الآتي:

- 1- التعرف بأهم سمات و خصائص نظم ضمان الودائع .
- 2- التعرف بمتطلبات تبني نظام ضمان الودائع و المبادئ الأساسية لإنشاء هذا النظام .
- 3- الوقوف على الفوائد التي يمكن إضافتها إلى النظام المصرفي السوري في حال تبني نظام ضمان الودائع .
- 4- الوقوف على دور نظام ضمان الودائع في معالجة المخاطر المصرفية ، و التعامل مع المصارف المتعثرة .

## فرضيات الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها يمكن صياغة الفرضيات كمايلي:

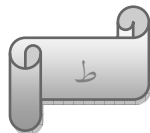
- 1- تبني نظام ضمان الودائع يعزز من معدلات الادخار و يحشد المدخرات الوطنية .
- 2- تبني نظام ضمان الودائع يرسخ الثقة في النظام المصرفي السوري ، و يوطد أركان الاستقرار المالي .
- 3- تبني نظام ضمان الودائع يعزز شبكة الحماية المصرفية ، و يزيد من التزام المصارف بالتعليمات الرقابية.

## أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في التعرف بنظام ضمان الودائع ، و استعراض مفهومه بعد أن أصبح يشكل عنصراً أساسياً في شبكة الحماية المصرفية في معظم دول العالم ، خاصة بعد الأزمة المالية الأخيرة عام 2008 ، بالإضافة إلى بيان مدى الفائدة التي يمكن إضافتها إلى النظام المصرفي السوري في حال تبني نظام ضمان الودائع من خلال تعزيز الثقة بالنظام المصرفي ، الأمر الذي سيكون له أثر كبير على الاستقرار المالي .

و تبرز أهمية الدراسة في النقاط التالية :

- 1- إبراز أهمية تبني نظام لضمان الودائع لما له من دور في دعم و ترسيخ الثقة في الجهاز المصرفي السوري .



- 2- تدعيم الثقة العامة واستقرار النظام المصرفي من خلال إيجاد إطار محدد لمعالجة مشاكل الفشل المالي للمصارف من إعسار أو إفلاس
- 3- العمل على حماية حقوق المودعين و استقرار المصارف و تدعيم الثقة فيها من خلال الدور الوقائي لنظام ضمان الودائع
- 4 - إثراء المعرفة المصرفية في سورية حول أنظمة ضمان الودائع .

### منهجية الدراسة:

إن المنهج العلمي المستخدم في هذه الدراسة هو :

- المنهج الوصفي الذي يعتمد على الكتب و النشرات و التقارير الدورية و الأبحاث و الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة بشكل مباشر أو غير مباشر
- المنهج التحليلي و ذلك من خلال استخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS لتحليل البيانات التي تم جمعها من عينة الدراسة عن طريق الاستبانات الموزعة و اختبار صحة فرضيات الدراسة .

### مجتمع البحث و عينته :

مجتمع البحث هو المصارف الخاصة التقليدية العاملة في سورية

والعينة تتكون من : 1- بنك عودة \_ سورية

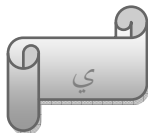
2- البنك العربي - سورية

3- بنك بيمو السعودي الفرنسي

4- البنك الدولي للتجارة والتمويل

5- بنك سورية و المهجر

و تمثل المصارف المشمولة بالعينة ما نسبته 45.45% من مجتمع البحث المتمثل بالمصارف الخاصة التقليدية العاملة في سورية و التي يبلغ عددها 11 مصرفاً .



الدراسات السابقة :

(1) دراسة (1) Kunt, Ash Demirguc and Kane , Edward .J (2001)

بعنوان The deposit insurance around the globe, where dose it work ?

التأمين على الودائع في أنحاء العالم ، أين يمكن أن يعمل ؟

بيّنت الدراسة أنّ ضمان الودائع الصريح ينتشر بشكل سريع خلال السنوات الأخيرة و في كثير من الدول ، حتى تلك ذات المستويات المنخفضة من التنمية المالية و المؤسسية .

و أكدت الدراسة أن تحسين نظم الرقابة المصرفية و تفعيلها و معالجة نقاط الضعف و العمل على تعزيز الشفافية و تطوير قواعد المحاسبة و الإفصاح هي أمور يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار قبل إعتقاد نظام ضمان الودائع الصريح لأن اعتماد هذا النظام في البلدان ذات المؤسسات الضعيفة ممكن أن يضر أكثر مما ينفع .

و قد خلصت الدراسة إلى وضع أسس لتصميم نظام ضمان ودائع صريح تعزز من انضباط السوق و تحد من المخاطر الأخلاقية ، حيث يتم تحديد حدود التغطية و آلية التمويل في نظام ضمان الودائع بشكل واضح كما يجب أن تكون فيه العضوية إلزامية لجميع المصارف .

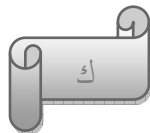
(2) دراسة (2) Loannidou , Vasso .P and Dreu , Jan (2006)

بعنوان The impact of explicit deposit insurance on market discipline

تأثير نظام ضمان الودائع الصريح على انضباط السوق

تناولت هذه الدراسة تأثير إنشاء نظام ضمان الودائع الصريح على انضباط السوق

و بينت أن نظام ضمان الودائع الصريح يؤثر سلباً في انضباط السوق ، و يعتمد هذا التأثير على معدل التغطية فعندما يكون معدل التغطية أكثر من 60 % ينخفض انضباط السوق بشكل كبير و يتم القضاء عليه تماماً عندما تصل نسبة التغطية إلى 100% ، و يبرر ذلك بأن كبار المودعين الذين يكون لديهم الحافز لمراقبة نشاط السوق و فرض الانضباط يتأثر نشاطهم وحافزهم لمراقبة أداء المصارف عند إنشاء نظام ضمان الودائع .



و قد توصلت الدراسة إلى ضرورة تعيين حدود التغطية في نظام ضمان الودائع بوضوح للتقليل من مخاطر انضباط السوق .

(3) دراسة Ketcha . Jr , Nicholas (2007)

بعنوان : **Deposit insurance system, design and considerations**

نظام ضمان الودائع ، التصميم و الاعتبارات

ناقشت هذه الدراسة دور نظام ضمان الودائع في شبكة الحماية المصرفية و أهميته في الحفاظ على الاستقرار المالي و دعم الاقتصاد .

كما استعرضت الدراسة السمات الرئيسية لتصميم نظام ضمان الودائع و بينت سمات و عيوب هذه الأنظمة .

و أكدت أنه ليس هناك نهج واحد يناسب جميع أنظمة ضمان الودائع في مختلف البلدان و ذلك للاختلافات المؤسسية و الثقافية و القانونية بين الدول .

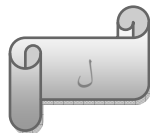
(4) دراسة Schich , Sebastian (2008)

بعنوان :

**Financial crisis : Deposit insurance and related financial safety net aspects**

الأزمة المالية : ضمان الودائع وما يتعلق به من شبكة الحماية المصرفية

أشارت الدراسة إلى أن تعزيز شبكات الحماية المصرفية يعدّ عنصراً أساسياً في استجابة السياسة المالية للأزمة المالية الأخيرة إذ إن العديد من عناصر شبكة الحماية بما فيها نظام ضمان الودائع أعيد رسمه في العديد من البلدان بعد الأزمة المالية .



فقد عملت الحكومات على توسيع الضمانات القائمة ، و أدخلت أخرى جديدة في حين أن الإجراءات المتخذة لم تعالج الأسباب الجذرية لانعدام الثقة و التي من الممكن أن تكون معالجتها مفيدة في تجنب المزيد من الخسائر المتسارعة في الثقة .

و بينت الدراسة أن ضمان الودائع كأى ضمان يمكن أن يؤدي إلى نشوء مخاطر أخلاقية ، و خاصةً إذا كانت التغطية غير محدودة، و لكنها أشارت إلى أنه في خضم الأزمات ينبغي أن لا يكون هناك قلق مفرط تجاه المخاطر الأخلاقية لأن الأولوية تكون عندها لاستعادة الثقة بأسرع وقت .

و للحفاظ على انضباط السوق فإنه من المهم بعد الأزمة تحديد زمن انتهاء الزيادة في معدل التغطية في أنظمة ضمان الودائع و وضع جدول زمني موثوق بهذا الخصوص .

(5) دراسة Davis , Philip and Obasi , Ugochi (2009)

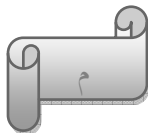
بعنوان : Deposit insurance system and bank risk

### نظام ضمان الودائع و المخاطر المصرفية

سعت هذه الدراسة إلى تقديم تقييم منهجي لكيفية تأثير التصميم الحالي لنظام ضمان الودائع على الأنشطة الخطرة التي من الممكن أن تقدم عليها المصارف .

و قد أشارت النتائج إلى أن وجود نظام ضمان الودائع لا يؤثر على مستوى السيولة و كفاية رأس المال في المصارف ، و إنما يؤثر بشكل رئيسي على المخاطر المصرفية من خلال العلاقة مع نوعية الأصول في المصرف كالنسبة بين إجمالي القروض إلى مجموع الموجودات ، و تقيد ربحية المصرف بالعائد على متوسط الموجودات

وقد قدمت الدراسة مقترحات لتصميم نظام ضمان الودائع مثل استبعاد تغطية الودائع بالعملات الأجنبية ، و إلغاء التأمين المشترك ، بالإضافة إلى اقتراحها بأن تتم إدارة هذا النظام بشكل كامل من قبل القطاع الخاص .



و اعتبرت الدراسة أن تطبيق هذه المقترحات بالإضافة إلى وجود نظام رقابي قوي و كفاءة تنظيمية يؤدي إلى الوصول إلى نتائج إيجابية من نظام ضمان الودائع و يساعد في نهاية المطاف إلى الوصول إلى نظام مصرفي مستقر .

دراسة (6) Karas , Alexei and Pyle , Wiliam (2009)

بعنوان : The effect of deposit insurance on market discipline

### Evidence from natural experiment on deposit flows

تأثير ضمان الودائع على انضباط السوق

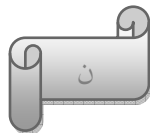
" أدلة مستمدة من تدفقات الودائع "

هدفت الدراسة إلى اكتشاف تأثير إدخال ضمان الودائع الصريح في التدفقات النقدية من المصارف وإليها باستخدام أدلة و بيانات من تجربة روسيا .

و قد وجدت الدراسة أن الحساسية النسبية لحجم ودائع التجزئة تجاه رسمة المصارف قد تضاءلت بعد إدخال ضمان الودائع

كما بحثت الدراسة في الفرق بين سلوك المودعين المؤمن على ودائعهم و المودعين غير المؤمن على ودائعهم خلال الأزمة المصرفية التي وقعت في روسيا حيث بينت أن المودعين غير المؤمن على ودائعهم يستجيبون للأزمة بزيادة الانضباط في السوق عن طريق زيادة المراقبة والتدقيق على المصارف التي تفكر في الإقدام على المزيد من المخاطرة أثناء فترة عدم الاستقرار ، في حين أن المودعين المؤمن على ودائعهم يكونون أقل حذراً تجاه مخاطر المصارف خلال الأزمة و بالتالي فإن انضباط السوق الذي يفرضونه يكون أقل صرامة من المجموعات غير المؤمن على ودائعهم .

و تشير الدراسة أخيراً إلى أنه يجب على صناع القرار أن يتوخوا الحذر في التوسع بالتأمين على الودائع لكي لا يشكل ذلك حافزاً للمصارف الضعيفة في القيام بالمقامرة .



بعنوان :

**Expected effect of deposit insurance system over the state of the banking environment of Georgia**

**الأثر المتوقع لنظام ضمان الودائع في البيئة المصرفية في جورجيا**

تضمنت الدراسة تحليلاً ودراسة لنتائج استجواب عينة من السكان الجورجيين حول الآثار المتوقعة من نظام ضمان الودائع و قد جاءت النتائج على النحو التالي :

الحاجة إلى تطبيق نظام ضمان الودائع لما له من آثار إيجابية على الاستقرار في النظام المصرفي الجورجي فقد أظهرت الدراسة أن الإجراءات الحالية في النظام المصرفي في جورجيا لم تكن كافية لمنع انتشار الذعر المصرفي في أوقات الأزمات المالية .

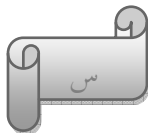
كما بينت الدراسة أن إنشاء نظام ضمان للودائع يعزز الثقة في الجهاز المصرفي و يقلل من احتمالات الأزمات حيث تبين أن وجود نظام ضمان ودايع سيخفض حالات انتشار الفشل بين المصارف بنسبة 54 % .

بالإضافة إلى ذلك فقد أظهرت النتائج أن عدد المودعين سيزداد بنسبة 50% في حال تطبيق نظام ضمان الودائع .

و في النهاية أوصت الدراسة بضرورة وجود نظام ضمان ودايع في جورجيا لما له من آثار إيجابية على استقرار الجهاز المصرفي .

بعنوان : **A European deposit insurance and resolution fund**

**ضمان الودائع الأوربي و قرارات التمويل**



رسمت هذه الدراسة خطة لبناء صندوق ضمان الودائع الأوربي و قدرت أن هذا الصندوق سيبلغ 55 مليار يورو ممولة من أكبر 35 مصرفاً أوروبياً .

و أكدت الدراسة أنه يجب تقوية شبكة الحماية المصرفية و جعلها أكثر فعالية لتعزيز الاستقرار المالي و المصرفي و ذلك عن طريق وضع المصارف الأوربية تحت الرقابة و الإشراف من قبل السلطة المصرفية الأوربية و تعزيز نظام ضمان الودائع الأوربي عن طريق صندوق ضمان الودائع الذي يتغذى من خلال أقساط التأمين على الودائع المرجحة بالمخاطر مع عدم إغفال دور المصرف المركزي الأوربي كمقرض أخير للنظام المصرفي الأوربي .

(9) دراسة Moise , Nicolta Marriana (2012)

بعنوان : **Financial crisis impact on bank deposit guarantee**

### أثر الأزمة المالية في ضمان الودائع المصرفية

تناولت الدراسة أهمية نظام ضمان الودائع في الحفاظ على ثقة المودعين و تدعيم النظام المصرفي و بينت أنه يجب تعديل خطط الضمان في ظل وجود الأزمة من أجل تعزيز ثقة المودعين و منع التهافت الكبير على سحب الأموال من المصارف

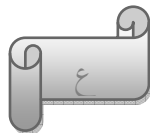
و أكدت الدراسة أن زيادة مستوى التغطية خلال الأزمة و الانتقال إلى تغطية كاملة للودائع المؤمنة يقلل من خسائر المودعين و من الوقت اللازم للحصول على تعويض عن ودائعهم الأمر الذي يؤدي إلى تقليل خطر حدوث أزمات سيولة أو حدوث عدوى السحوبات الجماعية للودائع في حال إفلاس احد المصارف .

و لاحظت الدراسة الآثار السلبية لضمان الودائع كالمخاطر الأخلاقية التي يمكن التخفيف منها عن طريق اتخاذ تدابير لتعزيز التنظيم و الرقابة المصرفية .

(10) دراسة Enkhbold , Enerelt (2013)

بعنوان : **The effect of deposit insurance on risk taking in Asian banks**

### تأثير ضمان الودائع في المخاطر المتخذة في المصارف الآسيوية





تتناقش هذه الدراسة ما إذا كان ضمان الودائع يشجع المصارف على المخاطرة في الأسواق الناشئة في آسيا و ذلك عن طريق اختبار مجموعة بيانات من 401 مصرف في 31 دولة آسيوية خلال الفترة الممتدة من عام 2000 إلى عام 2010 .

و قد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن ضمان الودائع يساهم في استقرار النظام المصرفي ، و لكنه أيضاً يشجع المصارف على الإقدام على المخاطرة المفرطة و بينت الدراسة أن إقدام المصارف على المخاطرة يختلف باختلاف حجم المصرف ويزداد بارتفاع مستوى التغطية

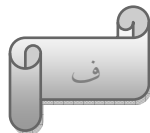
و أشارت الدراسة إلى أنه يجب على الحكومات الآسيوية أن تشجع إشراك القطاع الخاص في خطط ضمان الودائع و تحديد المستويات المثلى للتغطية التأمينية و القسط المعدل بالمخاطرة و أكدت الدراسة ضرورة امتلاك الدول رقابة مصرفية قوية و أنظمة فعالة لتتمكن من تطبيق نظام ضمان الودائع, لأن الخلفية المؤسسية الجيدة و البيئة القانونية الفعالة تخفف من مخاطرة المصارف .

#### مميزات الدراسة عن الدراسات السابقة :

تناولت الدراسات السابقة مواضيع تتعلق بنظام ضمان الودائع و الفوائد التي يمكن أن يضيفها إلى النظام المالي في حال تبنيه ، و بعض المخاطر التي يمكن أن تنشأ من تبني نظام ضمان الودائع ، و قد شكلت هذه الدراسات أساساً جيداً للاستفادة منها كتجارب في نفس مجال الدراسة و مقارنة نتائجها مع النتائج التي توصلت لها هذه الدراسات .

و بالتالي فإن أهم ما يميز هذه الدراسة هو أنها الأولى من نوعها التي تتعرض لموضوع نظام ضمان الودائع و أهمية تطبيقه في سورية ودوره في الحد من المخاطر التي يتعرض لها النظام المصرفي السوري ، و ذلك من خلال إجراء الاختبارات الاحصائية على أداة الدراسة المتمثلة في استبانته تم توزيعها على العاملين في المصارف المشمولة بعينة الدراسة.

كما قدمت الدراسة نموذجاً مقترحاً لنظام ضمان الودائع يمكن تطبيقه على النظام المصرفي السوري .



# الفصل الأول : ماهية نظام ضمان الودائع

## محتويات الفصل

المبحث الأول : الودائع المصرفية

المبحث الثاني : نظام ضمان الودائع ( المفهوم و السمات )

المبحث الثالث : المبادئ الأساسية لأنظمة ضمان ودائع فعالة

## المبحث الأول : الودائع المصرفية

### تمهيد

تُعدّ الودائع المصدر الأساسي لأموال المصرف و تعد أكثر مصادر الأموال خصوبة ، و أقلها تكلفة و لذلك فهي تشكل شريان الحياة للمصرف .

كما أن قبول المصارف للودائع يقدم خدمة كبيرة للاقتصاد الوطني نظراً لما يؤدي اليه من تسهيل لعمليات الدفع الناجمه عن التبادل التجاري و من تشجيع للادخار و استخدام للأموال في المجالات الإقتصادية المختلفة .

### أولاً : تعريف الودائع المصرفية

يمكن تعريف الوديعة على أنها اتفاق يقوم المودع بمقتضاه بدفع مبلغ من النقود بوسيله من وسائل الدفع للبنك على أن يلتزم البنك برد هذا المبلغ للمودع عند الطلب ، أو عندما يحل أجله كما قد يلتزم بدفع فوائد على قيمة الوديعة .

وعادة ما تحاط الودائع بالسرية الكاملة نظراً لكون قيمتها تدل على المركز المالي للمودع و هو سر من اسراره لا يقبل إفشاءها<sup>1</sup> .

و تتضمن الودائع :

- ودائع المقيمين و غير المقيمين من أفراد و مؤسسات سواء بالعملة المحلية أو بالعملات الأجنبية .
- الودائع الحكومية .

---

<sup>1</sup>هندي ، منير ابراهيم . " إدارة الأسواق و المنشآت المالية، الاسكندرية" ، منشأة المعارف، 1999، ص 103

ولا تتضمن الودائع :

- المبالغ المودعة بالعملة المحلية على شكل تأمينات مقابل فتح اعتمادات مستندية .
- المبالغ المودعة لقاء إصدار كفالات (تأمينات إصدار كفالات) .
- العملات الأجنبية المودعة لدى مصرف محلي كغطاء للاعتمادات المستندية .
- ودائع فرع أحد المصارف المحلية لدى فرع آخر للمصرف نفسه 1 .

### ثانياً : أهمية الودائع المصرفية

تعد الودائع المادة الأساسية التي يعتمد عليها المصرف في أنشطته ، لذلك فإن إدارات المصارف

تسعى إلى توسيع مواردها من الودائع لأهمية هذا المورد الذي يتضح بالنقاط التالية :<sup>2</sup>

1- تعدّ تكلفة الودائع المصرفية على المصارف أقل من تكاليف القروض سواءً أكانت هذه

القروض من المصارف التجارية فيما بينها أم كانت على شكل سلف ممنوحة من المصرف

المركزي .

2- إن الودائع المصرفية تمنح المصارف التجارية المقدرة على توسيع الائتمان الذي بدوره يوجد

الوديعة المشتقة ، و هو ما يعبر عنه في العرف المصرفي بخلق الودائع ، و هكذا تزداد كمية

الودائع المصرفية ، و بالتالي تكثر وسائل الدفع و تتوفر السيولة لدى المصارف التجارية .

3- إن الودائع المصرفية تقوم بوظائف نقدية هامة لاسيما الودائع تحت الطلب و التي تدخل في

نطاق تعريف العرض النقدي بالمعنى الضيق و الذي يستخدم بشكل رئيسي لأغراض المبادلات

---

<sup>1</sup> الشماع ، خليل . اساسيات العمليات المصرفية ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية ، معهد

التدريب المالي و المصرفي ، 2005 ص 458

<sup>2</sup> الجاعد ، محمد . استراتيجيات استقطاب الودائع - دراسة على المصارف العامة في سورية ، جامعة دمشق ،

2012 ، ص 10

، فهي تمثل وسائل دفع في المجال الاقتصادي و التجاري و أداة وفاء لتسوية الديون عن طريق نقل ملكيتها من شخص لأخر باستعمال الشيكات و التحويل المصرفي .

4- الإيداع المصرفي يحمي المودع من خطر ضياع أو سرقة النقود الزائدة عن حاجته ، كما يمكنه من الحصول على فوائد على مدخراته و من فتح حساب لدى المصرف و الاستفادة من مختلف الخدمات و التسهيلات المصرفية ، كما أنه يمكن المصرف من الحصول على موارد مالية يستخدمها في منح التسهيلات الائتمانية و في القيام بعمليات خصم الأوراق التجارية و هو مايضمن له الحصول على عوائد كبيرة في شكل فوائد و عمولات .

5- تمثل عملية استقطاب الودائع المصرفية إحياء لأموال عاطلة متفرقة قبل إيداعها و ذلك من خلال تجميعها و توظيفها و استثمارها .

### ثالثاً : أنواع الودائع المصرفية

تصنف الودائع بعدة تصنيفات كل منها يهدف إلى هدف معين عند تحليلها ، و قد تم وضع أسس عديدة لتقسيم الودائع سنذكر أهمها بإيجاز:

#### 1 ( تقسيم الودائع حسب آجال الاستحقاق

تقسم الودائع وفقاً لأجل استحقاقها إلى عدة أنواع :

#### 1-1 الودائع الجارية ( وداائع تحت الطلب ) Current Deposits

وهي الودائع التي يكون للعميل الحق في سحبها في أي وقت يشاء و دون إخطار سابق منه

للبنك لذلك تضطر المصارف بالاحتفاظ في خزانتها بسيولة نقدية كافية لتلبية رغبات المودعين

في هذا النوع من الودائع 1 .

و للودائع الجارية أهمية خاصة لكل من المودعين و المصارف إذ تعدّ بمثابة نقد سائل

يستخدمه المودع وقت ما يريد لسداد التزاماته المختلفة فهي تعدّ في حكم النقدية بالنسبة له ، أما

بالنسبة للمصارف فإنها تعدّ مصدراً تمويلياً منخفض التكلفة للاستثمارات التي يجني من ورائها

المصرف الفوائد و الأرباح 2.

## 2-1 ودائع التوفير Saving Deposits

و هي اتفاق بين المصرف و العميل يودع بموجبه العميل مبلغاً من النقود لدى المصرف

مقابل الحصول على فائدة محددة ، و يعدّ هذا النوع من الودائع من أكثر وسائل تجميع

المدخرات المحلية التي تحظى بإنتشار عالمي و تتميز بصغر حجمها و اطراد نموها مع زيادة

الوعي المصرفي .

و غالباً ما تجذب هذه الودائع صغار المودعين مقابل الحصول على فائدة و على أن يكون

لهم الحق في السحب من حساب الادخار في أي وقت 3.

---

<sup>1</sup> المقداي ، عادل علي . عمليات البنوك ،المكتب الجامعي الحديث ، 2006 ، ص 17

<sup>2</sup> الشماع، خليل . مرجع سبق ذكره ، ص 459

<sup>3</sup> الهندي ، منير . مرجع سبق ذكره ، ص 105

### 3-1 الودائع لأجل Time Deposits

وهي الودائع التي يتم إيداعها لأجل محدد يتم الاتفاق عليه بين المودع والبنك و لا يجوز سحبها إلا بعد مضي هذا الأجل و في المقابل يحصل المودع على فائدة بصورة دورية أو في نهاية مدة الإيداع ، و عادة ما يشترط في الودائع لأجل أن لا يقل المبلغ المودع عن قدر معين و تزداد الفائدة كلما زاد مبلغ الإيداع أو كلما زادت مدة الإيداع .

وعلى الرغم من أن الوديعة لأجل لا ينبغي سحبها قبل الموعد المتفق عليه إلا أن البنوك عادة ما تتنازل عن حقها في هذا الشأن مقابل حرمان المودع من الفوائد نظراً لسحبه الوديعة قبل تاريخ الاستحقاق .<sup>1</sup>

### **(2) تقسيم الودائع حسب الملكية<sup>2</sup>**

تقسم الودائع حسب ملكيتها إلى :

### 1-2 الودائع الاهلية People Deposits

و هي تلك الودائع التي تعود ملكيتها الى الجمهور و الشركات الخاصة .

### 2-2 الودائع الحكومية Government Deposits

و هي تلك الودائع التي تعود ملكيتها الى الشركات و المؤسسات الحكومية .

---

<sup>1</sup> أبو سمرة ، رانية . تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية إدارة الخصوم ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، ص77

<sup>2</sup> السيسي ، صلاح الدين حسن . الموسوعة المصرفية العلمية و العملية ، الجزء الأول ، مجموعة النيل العربية ، 2011 ، ص 124 ،

### 3) تقسيم الودائع حسب المصدر<sup>1</sup>

تقسم الودائع حسب المصدر إلى :

#### 1-3 الودائع الأولية Primal Deposits

هي الودائع التي يتم إيداعها لأول مرة من قبل الجمهور أو الشركات و المؤسسات سواء أكانت حكومية أم اهلية أم مختلطة في المصارف .

#### 2-3 الودائع المشتقة Derived Deposits

هي الودائع التي تشتق من الوديعة بعد أن يتم منح جزء منها على شكل قروض و استثمارات .

### 4) تقسيم الودائع وفق حركتها<sup>2</sup>

تقسم الودائع وفقاً لحركتها إلى نوعين :

#### 1-4 الودائع النشيطة Vital Deposits

هي الودائع التي يكون رصيدها غير مستقر نسبياً لكثرة عمليات السحب و الإيداع .

#### 2-4 الودائع المستقرة Stable Deposits

هي الودائع التي يكون رصيدها مستقراً نسبياً و ذات طبيعة ادخارية .

إن قدرة المصرف على التمييز بين الودائع المستقرة و الودائع غير المستقرة هو أمر مهم جداً لتمكين المصرف من توظيف و دأئعه في الاستثمارات المناسبة لطبيعتها .

فالودائع المتقلبة يجب أن لا تؤخذ بعين الاعتبار عند الاستثمار في أصول طويلة الأجل ،

إنما تستخدم في الاستثمار في أصول على درجة كبيرة من السيولة .

<sup>1</sup> أبو سمرة ، رانية . مرجع سبق ذكره ، ص 70

<sup>2</sup> السيسي ، صلاح الدين حسن ، مرجع سبق ذكره ، ص 124



## رابعاً : الاستراتيجيات الأساسية لجذب الودائع

نظراً لأهمية الودائع المصرفية بالنسبة للمصارف و التي تتبع من كونها أكثر مصادر أموالها خصوبة و أقلها تكلفة ، لذلك تتنافس هذه المصارف على استقطاب أكبر حصة من الودائع المصرفية عبر اتباع استراتيجيات معينة لتنمية الودائع .

و يمكن التمييز بين إستراتيجيتين أساسيتين لجذب الودائع هما :

### 1) استراتيجية المنافسة السعرية<sup>1</sup>

تتمثل هذه الاستراتيجية بدفع معدلات فائدة أعلى للمودعين ، و على الرغم من أهمية هذه الاستراتيجية ليس في النشاط المصرفي فحسب إنما في معظم مجالات النشاط الاقتصادي إلا أن بعض التشريعات المصرفية تضع قيوداً على هذه الاستراتيجية و من هذه القيود عدم السماح بدفع الفوائد على الودائع الجارية الأمر الذي يقلل من دور هذه الاستراتيجية في جذب الودائع .

و من أهم اسباب عدم دفع الفوائد على الودائع الجارية ما يأتي :

#### • الحد من ارتفاع تكلفة الأموال

تتكبد المصارف التجارية مصاريف متعددة نتيجة لإدارتها للحساب الجاري ، منها تكاليف تحصيل المستحقات و تكاليف سداد المطلوبات لذا عند السماح بدفع الفوائد على الودائع الجارية فان ذلك يؤدي الى ارتفاع تكاليف إدارتها ، الأمر الذي يضطر معه المصرف الى البحث عن فرص استثمارية يتولد عنها معدلات عالية للعائد ، و التي غالباً ما تكون ذات

<sup>1</sup> هندي ، منير ابراهيم . مرجع سبق ذكره ، ص 108

مخاطر عالية قد تهدد في النهاية مستقبل المصرف ، و عليه فان عدم دفع الفوائد على الودائع الجارية يقلل من تكلفة الأموال.

- الحد من زيادة المنافسة الهدامة بين المصارف

إن دفع الفوائد على الودائع الجارية قد يؤدي الى حالة تنافسية بين المصارف فترتفع بذلك معدلات الفائدة عليها أملاً في الحصول على حصة مناسبة منها ، هذا يؤدي إلى زيادة تكلفة إدارة تلك الودائع مما يجبر المصرف على توجيه حصيلة هذه الودائع إلى استثمارات تتعرض لدرجة كبيرة من المخاطر ، سعياً منه لتحقيق عائد يكفي لتمويل تلك التكاليف مما يهدد المركز المالي للمصرف .

- الحد من ارتفاع الفوائد على القروض

إن السماح بدفع الفوائد على الودائع الجارية يؤدي إلى زيادة الفوائد على القروض الممنوحة، و الذي يترتب عليه انخفاض الطلب عليها ، ثم تأثر عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، في حين ان عدم دفع الفوائد على تلك الودائع ينجم عنه تخفيض تكلفة الاموال ، الأمر الذي يشجع المصارف على تخفيض معدلات الفوائد على قروضها الممنوحة للعملاء ، و التي لها تأثيرات إيجابية على عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في البلد المعني .

- الحد من هجرة الأموال من المدن الصغيرة إلى المدن الكبيرة

تتمتع المصارف التي تمارس عملها في المدن الكبيرة ، ذات الأنشطة التجارية و الاقتصادية المتنوعة بفرص أكبر للإقراض و الاستثمار مقارنة بعمل المصارف في المدن الصغيرة ، و عليه فإذا سُمح بدفع الفوائد على الودائع الجارية فإن المصارف في المدن الكبيرة تكون أكثر قدرةً و استعداداً لدفع فوائد عالية على تلك الودائع مقارنة مع المصارف التي تتركز

في المدن الصغيرة ، و هذا يعني أن المدن الكبيرة سوف تصبح مناطق جذب لهذه الودائع في حين تصبح المدن الصغيرة مناطق طرد لها مما سيؤثر على التنمية الاقتصادية فيها .

## (2) استراتيجية المنافسة غير السعرية<sup>1</sup>

بينت الدراسات أن المنافسة السعرية لا تعد من بين الاستراتيجيات الفعالة في جذب الودائع بأنواعها المختلفة ، و لهذا تتحول البنوك إلى الاستراتيجية البديلة المتمثلة في المنافسة غير السعرية وهي المنافسة التي تقوم على تقديم خدمات جيدة و بأسعار تنافسية، أي أنها لا تقوم على دفع فوائد على الودائع ، وإنما تستند على مستوى جودة الخدمات المصرفية المقدمة للعميل و إن التباين الموجود بين المصارف في مستوى جودة الخدمات المقدمة للعميل ونوعها و تكاليف تقديمها يزيد من احتمالات نجاح هذه الاستراتيجية و تشير الدراسات التطبيقية إلى ان العميل يفضل التعامل مع المصارف ذات الخدمات المصرفية الجيدة .

**ومن اهم الخدمات المصرفية التي يمكن ان يعتمد عليها المصرف في جذب المزيد**

### من الودائع

#### • تحصيل مستحقات المودعين

يعد نشاط تحصيل مستحقات المودعين من بين الأهداف المهمة التي يسعى الجهاز المصرفي إلى توسيعها وتطويرها لأنها تعمل على تقليل تداول النقود بين الأفراد فالمصرف يستطيع تحصيل هذه المستحقات دون الحاجة الى استخدام النقود عن طريق إجراء المقاصة بينه وبين المصارف الأخرى التي عليها التزامات تجاه عميل المصرف المعني.

<sup>1</sup> الدوري ، زكريا . و السمرائي ، يسرى . البنوك المركزية و السياسات النقدية ، دار اليازوري العلمية للنشر و

و نظراً لتباين المصارف في سرعة تحصيل الصكوك و في مقدار ما يتحمله العملاء من تكاليف تحصيل الصكوك و وسائل السداد الأخرى فإن المصرف الذي يتميز بسرعة عمليات تحصيل المستحقات للعملاء و تقليل التكاليف التي يتحملها العملاء يكون أكثر من غيره قدرة على جذب الودائع .

#### • سداد المدفوعات نيابة عن العميل

تقدم المصارف خدمات مصرفية تتمثل في سداد قيمة الصكوك التي حررها المودع لصالح الغير ، و في سداد بعض المطلوبات المستحقة عليه عندما يتقدم بها الدائنون دون الحاجة لتحرير صكوك ، كقائمة الهاتف ، و أقساط الإيجار ، وبعض قوائم الشراء .  
إن قيام المصرف بهذه المهمة يجعل العميل مطمئناً إلى أن المصرف سيقوم بسداد ما عليه من مستحقات في مواعيدها ، مما يوفر عليه الكثير من الوقت و الجهد الذي كان عليه ان يبذله اذا ما لجأ الى طريق آخر للسداد، و هذا الى جانب تلافي ما قد يتعرض له العميل من غرامات تأخير إذا لم يتنبه لسداد الالتزامات في مواعيدها المحددة .

إن المصارف التي لها استعداد على سداد المطلوبات المستحقة على العميل بمقتضى القوائم، و تحمل العميل أقل ما يمكن من مصروفات مقابل هذه الخدمات ، تمتلك القدرة على جذب المودعين أكثر مقارنة بغيرها من المصارف التي لا تتميز بمثل هذه الخدمات أو بجزء منها .

#### • سرعة أداء الخدمة

مع ازدياد شدة المنافسة بين المصارف فإن سرعة أداء الخدمة المصرفية أصبحت تلعب دوراً كبيراً في إظهار تميز المصرف لذلك سعت المصارف الى استخدام أحدث الأساليب و الوسائل التقنية في عملها من أجل زيادة سرعة أداء الخدمة المصرفية ، كاستخدام الحاسبات

الالكترونية و أنظمة التحويل الالكتروني المختلفة ، و التي كان لها دور كبير في تحسين مستوى الخدمة و الاقتصاد في الوقت و التكلفة التي تنطوي عليها عملية التحصيل و الصرف و الإيداع.

و على الرغم من أهمية التكنولوجيا الحديثة في عمل المصارف ، إلا أنها ليست الوسيلة الوحيدة لضمان سرعة أداء الخدمة للعميل ، فهناك العنصر الإنساني ، فلقد أثبتت الدراسات الميدانية أن الكفاءة في أداء الخدمات المصرفية المختلفة تتوقف بشكل أساسي على كفاءة العاملين و التي تعتمد بدورها على حسن اختيارهم و تدريبهم و تحفيزهم على الأداء الجيد .  
وعليه فإن المصارف كلما تمكنت من استخدام أحدث الأساليب التكنولوجية بوجود العنصر الإنساني المتميز ، زادت من كفاءة أداء عملها و استطاعت أن تجذب أكبر عدد ممكن من العملاء نحوها .

#### • التيسير على العملاء

تستطيع المصارف التيسير على العملاء من خلال عدد من الخدمات التي تقدم لهم ، كاختيار موقع المصرف وفروعه في مناطق مناسبة للعملاء ، أو إنشاء آلات الصرف الذاتي التي تعد من أكثر الوحدات الالكترونية استخداما في مجال الخدمة المصرفية ، حيث ترتبط هذه الآلات بالحاسب الرئيسي للمصرف وتوزع في مناطق عديدة لتيسير عمل العميل لذلك يمكن اعتبار هذه الآلات بمثابة فروع مصرفية ، نظرا لأنها تتواجد في اماكن جغرافية مختلفة .  
كما أن بعض المصارف طبقت نظام المصارف المنزلية وغيرها من الأساليب والطرق التي يكون الهدف الرئيسي منها هو تلبية حاجات العميل بأسرع وقت ممكن وبأقل كلفة ممكنة .

وعليه فان قدرة المصرف على جذب المزيد من الودائع تزداد كلما تمكن من إختيار الموقع الملائم وتوسع في إنشاء الفروع وآلات الصرف الذاتي والمصارف المنزلية واعتمد الأساليب والطرق التي تلبي حاجات العميل بأقل التكاليف وأيسرها.

#### • خدمات تفضيلية للعملاء

قد تعطي المصارف الأفضلية لعملائها في العديد من الخدمات ، كإعطائهم الأسبقية في الإقراض ، أو إقراضهم بمعدلات منخفضة . وكذلك قد تقوم بتقديم خدمات دعائية لمودعيها ، سواء أكان بالإعلان عن بضائعهم أو خدماتهم والدعاية لها ، إضافة الى تقديمها للهدايا الرمزية بالمواسم والأعياد والمناسبات كالأجهزة الكهربائية والأجهزة المنزلية ، رغبة منها لجذب الودائع المصرفية

#### • إدارة محفظة الأوراق المالية للعميل

حيث يقوم المصرف بعمليات بيع أسهم و سندات يملكها العميل أو شراء ما يحتاجه منها ، و كذلك تحصيل الفوائد والأرباح المتولدة عن هذه الاستثمارات . وعادةً ما يتقاضى البنك عمولة عن عمليات الشراء والبيع تقل عما كان ينبغي للعميل دفعه فيما لو لجأ مباشرة إلى السماسرة في سوق الأوراق المالية .

وبعد تسليط الضوء على أهم الاستراتيجيات التي تتبعها المصارف في محاولة منها لزيادة عدد المودعين لديها ، من المهم أن نذكر أن هناك عوامل أخرى تؤثر على حجم الودائع المصرفية كالأستقرار السياسي و الاقتصادي و الذي يؤدي إلى زيادة الثقة في الجهاز المصرفي وزيادة الإقبال على التعامل مع البنوك<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> الشماع ، خليل . مرجع سبق ذكره ، ص 471

كما أن زيادة الوعي المصرفي و انتشار الثقافة المصرفية تلعب دوراً كبيراً في زيادة التعامل مع المصارف و بالتالي زيادة حجم الودائع .

و أخيراً يمكننا القول أن المصارف تسعى إلى زيادة حصتها من الودائع إيماناً منها بأن هذه الودائع تعتبر المصدر الرئيسي لأموالها ، و نظراً إلى أن نجاح المصارف في استقطاب الودائع يعتمد بشكل كبير على مدى ثقة الجمهور بها ، و كون هذه الثقة تتبع من اطمئنان المودعين على ودائعهم و قدرتهم على سحبها من المصارف وقتما يريدون أو عند انتهاء آجال استحقاقها فقد بينت الدراسات ضرورة عدم ترك عامل الثقة للصدفه أو للظروف الطارئة أو لكفاءة الإدارة المصرفية على مستوى المصرف الواحد و إنما يجب أن تقوم السلطة النقدية بالتعاون و التكافل مع المصارف بالعمل على ضمان ودائع المودعين ، و تجنبهم الخسائر الناجمة عن إفلاس أي مصرف مما يعزز و يرسخ الثقة في النظام المصرفي و من هنا جاءت أهمية إنشاء نظام لضمان الودائع المصرفية .

## المبحث الثاني : نظام ضمان الودائع ( المفهوم و السمات )

### تمهيد :

يعدّ ضمان الودائع و حماية المودعين من أهم الموضوعات المطروحة على الساحة المصرفية منذ السنوات الماضية و حتى الوقت الراهن ، و يرجع السبب في ذلك إلى الأزمات المالية التي شهدتها كثير من الدول و التي أدت إلى تعثر العديد من المصارف الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من الدراسات التي تبحث في الأسباب التي أفضت إلى ظهور هذه الأزمات و سبل علاجها أو التقليل من آثارها السلبية على الجهاز المصرفي و الاقتصاد ككل ، وقد توصلت نتائج تلك الدراسات إلى أنه يمكن منع حدوث تلك الأزمات أو التخفيض من حدوثها بواسطة زيادة القوة الإشرافية للمصارف المركزية على المصارف التجارية و من خلال حماية المودعين عن طريق إنشاء نظام لضمان الودائع .<sup>1</sup>

و قد اتجهت الكثير من الدول إلى تبني نظام ضمان الودائع و ذلك للمحافظة على الاستقرار و اكتساب ثقة الأفراد بالنظام المالي .

و من الجدير بالذكر أن تشكسلافاكيا سابقاً تعدّ أول دولة أنشأت نظاماً متطوراً لحماية الودائع، والقروض سنة 1924 تمثل في صندوقين أحدهما صندوق الضمان الخاص لمساعدة المصارف على استعادة خسائرها الناجمة عن الحرب العالمية الأولى، والثاني صندوق الضمان

---

1 الدوري ، زكريا . و السامرائي ، بسرى . " البنوك المركزية و السياسات النقدية " ، دار اليازوري العلمية ،



العام لتأمين الودائع وذلك لتشجيع الادخار بزيادة درجة سلامة الودائع ومساعدة المصارف على التطور<sup>1</sup>.

وبالرغم من ظهور نظام التأمين على الودائع في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1829 بغرض تأمين الودائع إلا أن هذا النظام فشل لاحقاً واختفى نتيجة نقص الأموال والسيولة اللازمة وعدم قدرة هذا النظام أن يفرض على المصارف المشاركة تقديم رأسمال كاف، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية عادت فيما بعد وأنشأت المؤسسة الفيدرالية للتأمين على الودائع عام 1933، وذلك لكي تدير نظام التأمين على الودائع حيث تتمتع هذه المؤسسة بدعم الدولة لها مما جعلها تقوم بدور كبير في معالجة الأوضاع المالية للمصارف التي تواجه صعوبات.

ولقد مضت فترة طويلة على إنشاء المؤسسة الفيدرالية لضمان الودائع قبل أن تقوم دول أخرى بإنشاء مؤسسات مشابهة .

ولكن بعد أن قامت تركيا عام 1960 بإنشاء صندوق تصفية المصارف حذت عدة بلدان حذوها فأنشأت ألمانيا عام 1974م صندوق لحماية المودعين بعد انهيار بنك HERSTATT بسبب عجز النظام الفيدرالي على احتواء آثار الفشل المالي للبنك ، وكذلك في بريطانيا أدى حدوث أزمات مصرفية حادة في بداية السبعينات إلى إنشاء نظام حماية المودعين عام 1979. بعدها أنشأت إيطاليا نظام ضمان ودائع في الثمانينيات تلتها فرنسا عام 1985م عقب انهيار البنك السعودي الفرنسي<sup>2</sup>.

---

1 النابلسي محمد سعيد . جدوى إقامة مؤسسات ضمان الودائع من الناحية التاريخية ، ورقة بحث مقدمة لندوة مؤسسات ضمان الودائع المصرفية ، اتحاد المصارف العربية ، دمشق ، 1992 ، ص 44

<sup>2</sup> بلعزوز ، بن علي . مداخل مبتكرة لحل مشاكل التعثر المصرفي : نظام حماية الودائع و الحوكمة ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 5 ، 2008 ، ص 115

وبالنسبة للدول العربية تعدّ لبنان الدولة الأولى التي اهتمت بإنشاء نظام لحماية الودائع بعد انهيار بنك انترا الذي كان يعدّ من أكبر وأهم البنوك في ذلك الوقت فأنشأت المؤسسة الوطنية لضمان الودائع عام 1967، وبعدها أنشأت البحرين مجلس حماية الودائع عام 1993م. ثم تلتها سلطنة عمان عام 1995م بإنشاء صندوق نظام التأمين على الودائع، ومن ثم السودان عام 1996م، كما قامت الأردن بإنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية عام 2000م، وفي مصر تم إعداد مشروع قرار جمهوري عام 1993م، يقضي بإنشاء نظام للتأمين على الودائع ولكنه لم يصدر وبقي النظام غير معمول به حتى جاء القانون الجديد للمصارف عام 2003م ونص عليه مرة أخرى ولكن لم يتم تفعيله حتى الآن.<sup>1</sup> وأخيراً هناك مشاريع لإنشاء أنظمة وطنية لحماية الودائع في كثير من البلدان العربية ومنها سورية حيث أكد حاكم مصرف سورية المركزي على أن المصرف يعد مشروع قرار لتبني نظام ضمان الودائع و لكن هذا القرار لم يصدر حتى الآن .

و تكمن أهمية هذه الدراسة في التعريف بنظام ضمان الودائع و استعراض مفهومه لماله من أهمية و خاصة بعد الأزمة المالية التي حلت بالعالم عام 2008 و انعكاساتها بشكل خاص على النظام المصرفي العالمي ، و التي كان لها تأثير كبير على اقتصاديات الكثير من البلدان و خاصة المتقدمة منها .

---

<sup>1</sup> علم الدين ، محي الدين اسماعيل . "أساليب ضمان وتأمين الودائع البنكية، دراسة عالمية في 32 دولة"،

## أولاً : مفهوم ضمان الودائع وأهميته:

يعدّ نظام ضمان الودائع المصرفية نوعاً من تطبيقات عقود التأمين التي تهدف إلى تعويض الشخص المضمون عن الخسائر التي يتعرض لها.

وفي حالة ضمان الودائع المصرفية فإن هذا النوع من التأمين يتميز بأنه<sup>1</sup> :

1 . الغاية منه ليست حماية فرد أو مؤسسة أو جماعة معينة ولكنه موجه نحو المجتمع عامة وبصفة خاصة صغار المودعين الذي لا تتوفر لديهم عادة المعلومات الكاملة عن المراكز المالية للمصارف التي يودعون لديها أموالهم وبالتالي نظام ضمان الودائع يساعد هذه الفئة ويشجعها على إيداع مدخراتها في المصارف.

2 . أن الريح من الجهة الضامنة غير مستهدف عادةً في التأمين على الودائع وإنما هدفه الأساسي هو تحقيق الاستقرار المصرفي ليتمكن من القيام بدوره الشامل بقدرة وكفاءة.

3 . إن ضمان الودائع المصرفية مبني على فكرة التكامل بين طرفين أساسيين هما الجهاز المصرفي من جهة (وبالتالي المودعون الذين سيحصلون على فوائد أقل على ودائعهم مقابل التخلص من المخاطرة) والسلطة من جهة أخرى (وبالتالي الاقتصاد الوطني بأكمله حيث يشارك جميع المواطنين في الفوائد الناجمة عن تجنب حالات الفرع العام).

وتختلف نظم التأمين على الودائع في الدول من حيث مصادر تمويلها فيلاحظ أن هناك نوعين لأنظمة التأمين على الودائع وفقاً لطرق ومصادر تمويلها<sup>1</sup>

---

1 الصيفي ، عبد الله علي . التأمين على الودائع المصرفية في البنوك الإسلامية ، دراسات ، علوم الشريعة و القانون ، المجلد 40 ، العدد 2 ، 2013 ، ص 503

النوع الأول : هو النظام الذي يمول عن طريق تسديد المصارف لأقساط تأمين محددة ولصفة دورية وفي مواعيد محددة كما هو الحال في الأنظمة المطبقة في لبنان والهند.

ومن مزايا هذا النوع من التمويل أنه يؤدي إلى زيادة درجة ثقة المودعين في الجهاز المصرفي نظراً لتوافر مصادر التمويل بشكل دائم والتي يمكن استخدامها في حالة تعثر أو إفلاس مصرف من المصارف إضافة إلى ذلك فإن تسديد الأقساط بصورة دورية يؤدي إلى تراكم الأموال في صندوق تأمين الودائع مما يقوي مركزه المالي وقدرته على تعويض المودعين في حالة إفلاس أحد المصارف.

ولكنه في الوقت نفسه يحمل المصارف تكلفة إضافية قد لا تستطيع تحملها، وخاصة في المصارف الصغيرة وحديثة النشأة.

النوع الثاني: هو النوع الذي لا يتم تمويله عن طريق اشتراكات وأقساط محددة ودورية ، وإنما يتم تمويله عن طريق إلزام المصارف بالمساهمة فقط عند حدوث تعثر أو إفلاس لأحد المصارف ، ومثال على ذلك الأنظمة المطبقة في كل من فرنسا وإيطاليا وسويسرا.

ويمتاز هذا النوع من التمويل بالدقة في تقدير حجم التمويل الذي يتناسب مع حجم التعويضات المطلوبة للمودعين كما أنه يتفادى عيب النوع الأول في التمويل فهو غير مكلف بالنسبة للمصارف ولا يحملها تكاليف إضافية ، و لكن يؤخذ عليه الصعوبة في إيجاد الأموال اللازمة لتعويض كل المودعين في حال تعثر مجموعة من المصارف كما في حالة الركود.

---

1 . الطيب ، مصباح . صندوق ضمان الودائع المصرفية : مقارنة أنظمة مؤسسات ضمان الودائع المصرفية في بعض الدول ، مجلة المصرفي ، العدد 27 ، 2003

وعموماً فإن مفهوم التأمين على الودائع يتسع ويضيق طبقاً للدور المنوط بمؤسسات التأمين على الودائع، فإذا اقتصر النظام على حماية صغار المودعين فهو في هذه الحالة يلعب دوراً تأمينياً ، أما إذا اعتمد ذلك النظام على مساندة المصارف في أوقات الأزمات المصرفية فدوره في هذه الحالة تكافلي.

وتكلفة التأمين المباشرة المتمثلة في أقساط الاشتراكات التي تلتزم المصارف بسدادها يتقاسم عبثها فعلياً كل من المساهمين في المصرف في شكل عائد أقل على رأس مالهم والمودعين في شكل فائدة أقل على ودائعهم والمقترضون في شكل سعر فائدة مدينة أعلى على قروضهم<sup>1</sup>.

أما بالنسبة للاقتصاد الوطني فإن التكلفة الحقيقية لإنشاء مؤسسات ضمان الودائع لا تتعدى تكلفة إدارة هذه المؤسسات (بمعنى آخر الموارد الحقيقية البديلة التي تخصص لإدارة المؤسسة ) حيث أن التكاليف المالية في حالة التعويض للمودعين ما هي إلا إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع<sup>2</sup>.

### ثانياً : مبررات إنشاء نظام لضمان الودائع<sup>3</sup>:

تتمحور مبررات إنشاء نظام ضمان الودائع في مبررين رئيسيين يصعب الفصل بينهما كونهما مترابطين وهما:

---

<sup>1</sup> بلعزوز ، بن علي . مداخل مبتكرة لحل مشاكل التعثر المصرفي : نظام حماية الودائع و الحوكمة ، مجلة

إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 5 ، 2008 ، مرجع سبق ذكره ، ص 117

<sup>2</sup> . الشماع ، خليل . اساسيات العمليات المصرفية ، مرجع سبق ذكره ، ص 480

<sup>3</sup> سلطة النقد الفلسطينية، دائرة رقابة المصارف. "الجوانب العملية في إعداد وتصميم نظام لضمان الودائع" ،

2005 ، ص 9

1 . مبرر مباشر: وهو حماية المودعين والمتعاملين مع المصارف حيث تتعرض عادة السلطات النقدية وسلطات الرقابة المصرفية لضغوط اجتماعية وسياسية لتوفير الحماية للمودعين وخاصة أولئك الذين يتميزون بضعف قدرتهم على تقييم وضع مخاطر المؤسسات المصرفية التي يتعاملون معها.

2 . مبرر غير مباشر: وهو السبب الاقتصادي الحقيقي وهو تخفيض المخاطر النظامية في القطاع المصرفي وتعزيز الثقة باستقرار النظام المصرفي لأن انهيار أحد المصارف وفقدان المودعين لأموالهم يقوض هذه الثقة ويخلق حالة من الهلع بين المودعين مما قد يؤدي إلى انهيار مصارف لم تكن تواجه مشكلة قبل الأزمة ، ولا يقتصر تهافت المودعين على المصرف لسحب ودائعهم على القطاع المالي بل سيجعل المصارف تسيل وتسحب استثماراتها المنتجة لمواجهة السحوبات وبالتالي تراجع في النشاطات الاقتصادية والإنتاجية.

ويمكن إضافة سبب ثالث لإنشاء نظام لضمان الودائع وهو تخصيص قدر من المصادر المالية لتتوفر للسلطة النقدية أو المؤسسة التي ستكون مسؤولة عن النظام القدرة على التدخل السريع لمواجهة الأزمات المالية.

### ثالثاً : دور نظم ضمان الودائع في المصارف التجارية: <sup>1</sup>

تقوم نظم ضمان الودائع بدورين أساسيين :

دور وقائي: حيث أن معظم تشريعات أنظمة التأمين على الودائع تتوخى الحماية الوقائية وليس العلاجية أي أنها تهدف إلى تعزيز الدور الرقابي على المصارف قبل وصول المصرف

---

<sup>1</sup> بلعزوز ، بن علي . مرجع سبق ذكره ، ص 117

لحالة التعثر وذلك في محاولة منها إلى حماية الودائع إلا أن هذا الدور يتفاوت من بلد لآخر فبعض قوانين البلدان أعطت نظم التأمين على الودائع صلاحيات واسعة في إجراء مراجعة خاصة لأي مصرف أو تفتيش دفاتره من أجل التأكد من السلامة المالية للمصرف مثل القانون السوداني.

في حين أن قوانين دول أخرى لم تمنح أي سلطات أو صلاحيات رقابية لنظام التأمين على الودائع مثل القانون البحريني والفرنسي.

دور علاجي: وذلك من خلال معالجة العديد من المشكلات المصرفية التي تكون سبباً في تعثر المصرف وإفلاسه كمشكلة الائتمان الرديء، ومشكلة عجز السيولة وسنعرض لاحقاً دور نظام التأمين على الودائع في معالجة هذه المشكلات.

ومن هنا نجد أن أهمية نظام ضمان الودائع تكمن في النقاط التالية:<sup>1</sup>

- 1 . تحقيق الاستقرار المالي بوصفه هدفاً للسلطة النقدية.
- 2 . تحقيق الاستقرار في النظام المصرفي وتقليل أثر الأزمات المالية.
- 3 . الحد من تعرض خزينة الدولة للخسائر نتيجة انهيار مصرف أو أكثر.
- 4 . تدعيم ثقة العامة واستقرار النظام المصرفي من خلال إيجاد إطار محدد لمعالجة مشاكل الفشل المالي للمصارف.
- 5 . توفير وتعزيز ثقة المودعين والعملاء في النظام المصرفي.

---

<sup>1</sup> مصرف سورية المركزي . أنظمة ضمان الودائع ، 2007 ، ص 5

6 . العمل على حماية حقوق المودعين واستقرار وسلامة المصارف من خلال الدور الوقائي.

7 . حماية المودعين وخاصة الصغار منهم وتعويضهم عن خسائرهم في حال إخفاق أحد المصارف.

8 . توفير مناخ مناسب للمنافسة بين المصارف الجديدة والصغيرة مع المصارف الكبيرة.

9 . مساهمة جميع المصارف في تحمل كلفة تصفية المصارف المتعثرة.

#### رابعاً : أنظمة ضمان الودائع الصريحة والضمنية والفرق بينهما<sup>1</sup>.

إن تدخل الحكومات لحماية المودعين وضمان الودائع هو أمر ضروري للمحافظة على استقرار الجهاز المصرفي لذلك نجد أن حماية المودعين هو أمر قائم بصورة مستمرة في أي بلد ولكنه قد يتخذ أحد شكلين.

- نظام ضمان صريح لأموال المودعين من خلال نظام تأميني معلن و واضح تتحدد به الأبعاد الكاملة للعلاقة التأمينية.
- نظام تأميني ضمني لأموال المودعين يتم من خلاله تدخل الدولة لحماية الودائع في حال حدوث خلل يشوب الجهاز المصرفي ويؤدي إلى تعثره .

ويعمل كل من النظامين الصريح والضمني على تحقيق الأهداف نفسها ، من السعي إلى تحقيق الاستقرار المصرفي وحماية صغار المودعين في حال فشل أحد المصارف ويستخدم النظامان الأساليب نفسها في التعامل مع حالات تعثر المصارف و التي تتلخص في إغلاق

---

<sup>1</sup> Chikura , John . Types of deposit insurance systems , 2013



وتصفية المصارف المفلسة ، العمل على اندماج المصرف المتعثر مع مصرف آخر أو إعادة تأهيل المصارف المتعثرة للحيلولة دون إفلاسها.<sup>1</sup>

ولكن الاختلاف بينهما يكمن فيما يتعلق بالأسلوب الإداري الذي يتم اتباعه مع المصارف المتعثرة.

## 1 ( طبيعة التأمين الضمني على الودائع:<sup>2</sup>

في هذا النوع من أنظمة ضمان الودائع يكون ضمان الحكومة للودائع اختيارياً وليس ملزماً بقانون من حيث قيمة التعويض وتوقيت دفعه.

وعادة ما تقدر الحكومة قيمة وصيغة الحماية على أسس خاصة بكل حالة ، وامتصاص خسائر المصارف في النظام الضمني يكون من خلال ميزانية الدولة أو المصرف المركزي، و لكن هذا الأمر لا يتم بسهولة بسبب التزامات الموازنات العامة التي تقيد استخدام موارد الدولة لمواجهة خسائر المصارف ، كما أن استخدام موارد المصرف المركزي يعني في واقع الحال إضافة قوى تضخمية جديدة.

## 2 ( طبيعة التأمين الصريح على الودائع:

من الواضح أنه عند اتخاذ قرار مبدئي بإنشاء نظام لضمان الودائع فإن ذلك يعني اختياراً ضمنياً لنظام ضمان الودائع الصريح<sup>3</sup> ويعتمد نظام الودائع الصريح على قواعد وإجراءات ويكون

---

<sup>1</sup> حشاد ، نبيل . " أنظمة التأمين على الودائع و حماية المودعين : التجارب و الدروس المستفادة " ، المعهد العربي للدراسات المالية و المصرفية ، 1994 ، ص 144

<sup>2</sup> Walker , David K . " New deposit insurance system in East Asia" ,Kuala Lumpur Malaysia , 2006 ,p1

<sup>3</sup> سلطة النقد الفلسطينية . مرجع سبق ذكره ، ص 14

معرفةً ومنظماً بشكل واضح في قانون خاص يتم فيه تحديد: أنواع المنشآت المالية والودائع التي تستفيد من التأمين ، العضوية فيما إذا كانت إجبارية أم اختيارية ، الحد الأقصى للمبالغ المؤمن عليها ، الكيفية التي يتم فيها آلية تمويل النظام و الأدوات التي يمكن أن يستخدمها المؤمن لعلاج أوضاع المصارف المتعثرة.

ويعتمد النظام الصريح على موارد الصندوق الذي يتم إنشاؤه لهذا الغرض وعلى رأس المال والأقساط ومساهمات المصارف وغيرها من الموارد التي تغذي ذلك الصندوق .

ومن أهم مزايا نظام التأمين الصريح:<sup>1</sup>

- ✓ سرعة تعويض المودعين وسهولة العمل.
- ✓ له موارد محددة مسبقاً.
- ✓ وجود قانون يحكم النظام .

---

<sup>1</sup> شاكر ، فؤاد. منهج التأمين على الودائع ، اتحاد المصارف العربية ، 2007 ، ص10

جدول رقم (1) المقارنة بين نظام التأمين الضمني والتأمين الصريح على الودائع<sup>1</sup>

التأمين الصريح	التأمين الضمني	الخصائص
يوجد	لا يوجد	1 . وجود قواعد وإجراءات تحكم النظام
يوجد التزام قانوني حتى الحدود المقررة وللمؤمن الخيار في أن يحمي المودعين غير المؤمن عليهم	ليس هناك التزام قانوني ويتقرر الضمان وفق ما تراه الحكومة	2 . الالتزام بحماية المودعين
تتراوح من ضمان محدد إلى ضمان كلي	تتراوح من عدم وجود ضمان إلى وجود ضمان كلي	3 . قدر الحماية للمودعين
يوجد تمويل إما عن طريق أقساط تدفعها المصارف المشتركة أو من خلال تمويل الحكومة لرأس المال المبدئي أو قيامها بالتمويل بشكل دوري عن طريق دفعات منتظمة	لا يوجد	4 . التمويل المسبق
من صندوق النظام وقد يستكمل بقروض أو مبالغ توزع على المصارف أو رأس مال إضافي من الحكومة	حكومي	5 . التمويل في حالة إفلاس أحد المصارف

<sup>1</sup> شاكِر ، فؤاد. منهج التأمين على الودائع ، اتحاد المصارف العربية ، 2007

من خلال المقارنة بين نظامي التأمين على الودائع الصريح والضمني نجد أن كلا النظامين يعمل على حماية حقوق المودعين وخاصة الصغار منهم وغير المطلعين ولكن نظام ضمان الودائع الصريح يقدم تلك الحماية بصورة أفضل وذلك لكونه متواجد بصورة قانونية وبالتالي فهو يوفر لهم الحماية في حدود مقررة وفورية ولا تتوقف على أي اعتبارات أخرى .

و هذا يعني : عند حدوث حالات الذعر المصرفي نتيجة لوجود خطر يهدد الجهاز المصرفي فإن وجود نظام تأمين صريح يدعو لطمأنة المودعين وبالتالي تتراجع احتمالات تهافت المودعين على سحب ودائعهم في حين لا يحقق النظام الضمني ذلك الأمر بنفس الدرجة حيث أن عدم وجود قواعد معلنة تجعل الشكوك تتفاعل لدى المودعين ، ولكن يؤخذ على أنظمة ضمان الودائع الصريحة أنها من الممكن أن تؤدي إلى انخفاض مستوى الانضباط في السوق وبالتالي فإن المخاطر الأخلاقية تكون فيها أكثر مقارنة بأنظمة التأمين الضمنية إضافة إلى أن أنظمة ضمان الودائع الصريحة قد تغري المصارف بتوظيف أموالها بدرجة أكبر من المخاطرة وذلك لعلمها بوجود نظام يقوم بالدفع للمودعين في حال إفلاسها .

و بالرغم من ذلك تبقى إيجابيات أنظمة ضمان الودائع الصريحة تفوق سلبياتها الأمر الذي جعل معظم الدول تتبنى هذه الأنظمة.

### خامساً : السمات العامة لنظام ضمان الودائع الصريح

و من الجدير بالذكر أنه عند قيام الدول بتبني نظام ضمان الودائع الصريح فإنه يجب عليها تعيين السمات العامة لهذا النظام حيث تقوم بتحديد ما يلي :

- إدارة نظام ضمان الودائع فيما إذا كانت خاصة أو عامة

- العضوية في نظام ضمان الودائع فيما إذا كانت اختيارية أو إجبارية
- حدود التغطية التي يتم على أساسها تعويض المودعين
- أنواع الودائع المشمولة و الودائع المستثناة في هذا النظام

### 1) إدارة نظام ضمان الودائع بين الإدارة الخاصة والإدارة العامة:

تختلف أساليب إدارة نظام ضمان الودائع بين بلد و آخر حيث يمكن تقسيم نظم ضمان الودائع من حيث الإشراف والرقابة وإدارة النظام إلى ثلاثة أنواع:<sup>1</sup>

النوع الأول: يعتمد على إدارة صندوق ضمان الودائع من قبل الدولة الممثلة بالسلطات النقدية.

النوع الثاني: تكون إدارة صندوق ضمان الودائع فيه مشتركة بين السلطات النقدية والمصارف المشتركة .

النوع الثالث: تتم إدارة نظام ضمان الودائع فيه عن طريق اتحاد المصارف وليس السلطات النقدية مثل الأنظمة الموجودة في فرنسا وإيطاليا ومن الجدير بالذكر أن ضمان المصارف لبعضها في الدول النامية غير عملي لأن السوق محدودة وحتماً ستؤثر مشكلة أحد المصارف على المصارف الأخرى.

هذا بالإضافة إلى أنه من المعتاد أن تشارك الحكومات في ملكية المصارف في الدول النامية وبالتالي فإن النظام الذي يناسب هذه الدول هو نظام ضمان الودائع الذي يسير بالاشتراك بين السلطات النقدية والمصارف المشاركة لأن ذلك يضمن الانضباط واستقرار الجهاز المصرفي

<sup>1</sup> عبد القادر ، بريس . "أهمية و دور نظام التأمين على الودائع مع إشارة إلى حالة الجزائر" ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية واقع و تحديات ، 2004 ، ص 94

أما بالنسبة للدول المتقدمة فإن المصارف فيها تكون قوية وتستطيع تحمل أعباء نظام ضمان الودائع وإدارته.<sup>1</sup>

## (2) نظام ضمان الودائع بين الاختيار والإجبار

غالباً ما يكون الاشتراك في نظام ضمان الودائع إجبارياً للمصارف الوطنية المحلية والمنشآت التي تقبل الودائع.

أما بالنسبة للمصارف الأجنبية والإسلامية فغالباً ما يكون اختيارياً ومن المعتاد أن لا تشترك المصارف الوطنية العاملة خارج الدولة في نظام ضمان الودائع الخارجي وغالباً ما تشترك في نظام الودائع في البلد الأم.

وبعدَ النظام الإلزامي أفضل من النظام الاختياري خاصة بالنسبة للدول النامية لأن النظام الاختياري لا يحقق الانضباط اللازم لضمان استقرار النظام المصرفي.<sup>2</sup>

وقد يصلح تبني النظام الاختياري في ظل وجود بيئة مصرفية ملائمة كما هو الحال في الأنظمة المصرفية بالدول المتقدمة.

ومن أهم عيوب النظام الاختياري وأكثرها خطورة هو المساعدة على عدم استقرار المصارف وتشويه السوق المصرفي للأسباب التالية<sup>3</sup>:

✓ خلق نظامين من المصارف وشريحتين أحدهما يتمتع بالحماية والآخر لا يتمتع بها.

<sup>1</sup> . شاكور ، فؤاد . مرجع سبق ذكره

<sup>2</sup> مصرف سورية المركزي . أنظمة ضمان الودائع ، مرجع سبق ذكره ، ص 5

<sup>3</sup> . شاكور ، فؤاد ، مرجع سبق ذكره ، ص 21

✓ إن الدخول الاختياري للمصارف في نظام ضمان الودائع يتنافى مع أحد أهم الأهداف الأساسية لهذا النظام وهو حماية صغار المودعين في المجتمع.

✓ في النظام الاختياري تتمكن المصارف من الدخول إلى النظام والخروج منه وقت ما تشاء مما يهدد مصادر تمويل النظام.

✓ قد يراعي واضعو النظام الاختياري جعله أكثر قبولاً لترغيب المصارف على الاشتراك فيه وقد يحمل ذلك بعض التنازلات عن مبادئ أساسية ينبغي توافرها في النظام.

### (3) حدود التغطية في نظام ضمان الودائع (نسبة التعويض عن الودائع):

أحد أهم الجوانب في تصميم نظام ضمان الودائع هو أن يكون مبلغ الضمان محدداً وموثوقاً وسهل الاحتساب لأن ذلك من شأنه أن يحدد الالتزامات المحتملة في ظل نظام ضمان الودائع ويساهم في تعزيز ثقة المودعين في النظام المالي ويضمن استمراريته ، كما أن مصداقية نظام ضمان الودائع غالباً ما تعتمد في جزء منها على حدود التغطية<sup>1</sup>.

### 3-1 أنواع تغطية الودائع :

وقد ميزت الدراسات بين ثلاثة أنواع من تغطية الودائع<sup>2</sup>.

#### 3-1-1 التغطية الكاملة:

نظام التغطية الكاملة يحمي جميع المودعين بنسبة 100% وعادة ما يتم تطبيقه خلال الأزمات المصرفية التي تهدد النظام المالي.

<sup>1</sup> IADI . Research plan of develop guidance for determinig deposit insurance coverage limit , 2007 , P1

<sup>2</sup> IADI . Deposit insurance coverage , 2008 , P 6

و من أهداف هذا النظام تعزيز ثقة المودعين وعامة الجمهور في النظام المصرفي ومنع التهاافت على سحب ودائع المصارف وهروب رؤوس الأموال في فترات الأزمات ، وعادة ما تكون متطلبات التمويل اللازمة لنظام التغطية الكاملة تتجاوز قدرة صندوق تأمين الودائع لذلك تتدخل الحكومة لتوفير التمويل اللازم من خزينة الدولة ، ويؤخذ على نظام التغطية الكاملة أنه من المحتمل أن يزيد من المخاطر الأخلاقية ، لذلك فإن تنفيذه يتطلب خطط إعادة هيكلة واسعة وذات مصداقية.

### 3-1-2 التغطية الجزئية:

التغطية الجزئية تحمي الودائع فقط لحد معين ويكون اتباع التغطية الجزئية مفضلاً عندما يكون هدف السياسة العامة حماية الودائع الصغيرة (ودائع التجزئة) وهي توفر حماية مجدبة في حالات تعثر المصارف وتحفظ انضباط السوق من خلال تعويض أكبر نسبة من المودعين عن الخسائر المحتملة.

وعادة ما يتم احتساب نسبة التغطية على إجمالي ودائع المودع الواحد وليس على كل وديعة على حدة ، أي إذا كان الشخص نفسه لديه حساب جاري وحساب توفير في عدة فروع لدى المصرف المفلس فإن نسبة التغطية تحتسب على الإجمالي<sup>1</sup>.

### 3-1-3 التغطية الجزئية الخيارية:

يضمن هذا النوع حداً أقصى لما يمكن أن يدفعه نظام ضمان الودائع للمودع كما في التغطية الجزئية ولكن هذا الحد الأقصى للتعويض يمثل الحد الأدنى الذي يحصل عليه المودع

<sup>1</sup> . مصرف سورية المركزي . مرجع سبق ذكره ، ص 7



ولنظام ضمان الودائع في ظروف معينة أن يزيد ذلك القدر باتخاذ السبل التي يراها مناسبة للتعامل مع أوضاع المصارف المتعثرة .

إن الغرض الأساسي من تعيين حدود التغطية لنظام التأمين على الودائع هو أن هذه الحدود يجب أن تكون متوافقة مع أهداف السياسة العامة لنظام ضمان الودائع والتي عادة ما تكون حماية صغار المودعين والمساهمة في الاستقرار المالي<sup>1</sup>.

### 2-3 المبادئ الأساسية لتعيين حدود التغطية

هناك ثلاثة مبادئ أساسية يمكن استخدامها لتعيين حدود التغطية<sup>2</sup>:

1-2-3 مستوى التغطية يجب أن يحافظ على ثقة المودعين ويعزز الاستقرار المالي للنظام المصرفي الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة المدخرات وهو ما يعني تدفقاً ثابتاً من الأموال إلى المصرف وهذا التدفق بدوره يحافظ على استقرار الجهاز المصرفي ويعزز قدرة المصارف على أداء دورها الوسيط.

وبالتالي مستويات التغطية الملائمة بالغة الأهمية لاقتصاد البلد واستقرار الاقتصاد الكلي وهو شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة.

2-2-3 مستويات التغطية وتكاليف الأقساط يجب أن لا تكون عبئاً زائداً على النظام المصرفي.

---

1 . IADI. Research plan of develop guidance for determinig deposit insurance coverage limit , previous reference , P 2

2 . IADI . Deposit insurance coverage , previous reference , P 8

هناك علاقة مباشرة بين مستوى التغطية والأقساط التي تدفعها المؤسسات المشاركة فكلما ارتفع مستوى التغطية ارتفعت الأقساط ، ولكن تكلفة التأمين على الودائع لا يجب أن تكون عالية جداً لدرجة تهدد الربحية أو الملاءة المالية للنظام المصرفي.

كما أن الاعتماد على الحكومة لدعم مستوى التغطية العالي يخلق عبئاً مالياً للحكومة بالإضافة إلى أن الأموال قد لا تكون متاحة دائماً في الميزانية الأمر الذي قد يضر بفعالية نظام ضمان الودائع ويكون له تأثير سلبي على مصداقية النظام ، وبالتالي يجب على صناع القرار عند وضع حدود التغطية مراعاة متطلبات التمويل اللازمة لنظام ضمان الودائع فضلاً عن وجود مصادر دائمة لهذا التمويل.

### 3-2-3 التغطية يجب أن تحمي غالبية المودعين:

تحقيق التوازن الصحيح بين حدود التغطية المنخفضة جداً والمرتفعة جداً أمر بالغ الأهمية ، فالحد المنخفض جداً لا يمكن معه تحقيق الأهداف الرئيسية لنظام ضمان الودائع ولا يسهم في تحقيق الاستقرار المالي ، والحد المرتفع جداً قد يطمئن المودعين لدرجة تضعف حوافزهم لمراقبة أنشطة المصرف ويشجع المصارف المشاركة على اتخاذ مزيد من المخاطر الأمر الذي يزيد المخاطر الأخلاقية<sup>1</sup>.

إن حدود التغطية يجب أن تغطي على الأقل نسبة 80% من المودعين و من 20% إلى 40% من الودائع.

---

<sup>1</sup> Fan, Yvonne Y. Coverage of deposit insurance protection , Taiwan ,2007, p 6 .

إن البلدان التي يكون هدف نظام ضمان الودائع فيها هو حماية صغار المودعين ، وتكون نسبة الودائع الصغيرة فيها مرتفعة مقارنة بنسبة الودائع الكبيرة ، فإن الحد الذي يغطي 80% من المودعين و 20% من إجمالي الودائع يكون كافياً<sup>1</sup>.

ومن أبسط الطرق لمقارنة حدود التغطية في الدول المختلفة هي بمقارنة نسبة الحد الأعلى للضمان إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين الدول المختلفة، حيث يبلغ مستوى التغطية في المتوسط مرتين من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي<sup>2</sup>.

### 3-3 أسباب الحاجة إلى إجراء تعديلات على حدود التغطية<sup>3</sup>:

أظهرت التجربة أن التضخم و التغيرات في حجم و تكوين الودائع و ظهور أدوات مالية جديدة كل ذلك ممكن أن يؤدي إلى تقليل القيمة الحقيقية لحدود التغطية و جعله أقل توافقاً مع أهداف السياسة الاقتصادية العامة .

ولذلك فإن التعديلات على مستوى التغطية تكون ضرورية و تكرر هذه التعديلات يعتمد على العديد من العوامل بما في ذلك التطورات في الاقتصاد الكلي و النظام المالي .

ففي إقتصاد مستقر و متقدم مع تضخم منخفض ، و نظام مالي متطور من المرجح أن تكون هذه التعديلات أقل تكراراً و أكثر قابلية للتنبؤ من اقتصاد لديه تحديات خطيرة و نظام مالي أخذ بالتطور أو يمر بأزمة .

---

<sup>1</sup> Hoelscher, David S., Taylor, Michael. & Klueh, Ulrich H. The design and implementation of deposit insurance systems , 2006, p14

<sup>2</sup> . IADI . Deposit insurance coverage , previous reference , p 10

<sup>3</sup> IADI, Enhanced guidance for effective deposit insurance system : Deposit insurance coverage,2013,P15

وعادة ما يكون هناك مفاضلة بين الحفاظ على القيمة الحقيقية لتغطية التأمين على الودائع و بين الحفاظ على مستوى ثابت من التغطية لفترة طويلة و هذه المشكلة تكون كبيرة بالنسبة للبلدان ذات معدلات التضخم المرتفعة .

#### (4) الودائع غير المشمولة بنظام ضمان الودائع:

هناك أنواع محددة من الودائع عادة ما يتم استبعادها من نظام ضمان الودائع وتعتبر غير مؤهلة للحماية لأنها لا تلتقي مع هدف حماية صغار المودعين وقد تشمل ما يلي<sup>1</sup>:

- الودائع بين المصارف بسبب وجود اعتقاد أن توسيع التغطية لتشمل الودائع بين المصارف ممكن أن يقلل من حافز الإشراف على المصارف الأخرى وبالتالي يؤدي إلى إضعاف الانضباط في السوق .
- الودائع من الدوائر الحكومية والحكومات الإقليمية والمحلية والهيئات العامة الأخرى.
- الودائع من الأفراد الذين يعدون مسؤولين عن تعثر المصرف وفشله مثل الودائع التابعة لمجلس الإدارة وكبار المساهمين ومدققي الحسابات من المصارف.
- الأموال التي يكون لها علاقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب .

ومن الجدير بالذكر أن هناك أنظمة تغطي الودائع بالعملة الوطنية فقط مثل الأرجنتين والهند والفلبين وهناك أنظمة تغطي الودائع بجميع العملات كما هو الحال في تركيا ولبنان<sup>2</sup> .

---

<sup>1</sup> . IADI, Enhanced guidance for effective deposit insurance system : Deposit insurance coverage, previous reference , P 13

<sup>2</sup> عبد القادر ، بريس . "أهمية و دور نظام التأمين على الودائع مع إشارة إلى حالة الجزائر " ، مرجع سبق ذكره ، ص

ويرجع الخيار في تغطية الودائع الأجنبية إلى ظروف كل بلد، ففي البلدان التي تجري فيها معظم المعاملات بالعملة المحلية والقيمة الإجمالية لودائع التجزئة بالعملة الأجنبية لديها صغيرة من غير الضروري أن يتم فيها تغطية الودائع بالعملة الأجنبية .

أما في البلدان التي تكون فيها الودائع بالعملات الأجنبية كبيرة فإن قيام نظام ضمان الودائع بتأمين الودائع بالعملات الأجنبية يساهم في تعزيز الاستقرار المالي<sup>1</sup>.

وإن عدم وجود تغطية للودائع بالعملات الأجنبية في الاقتصاديات النامية والتي تتمتع بتدفق رؤوس أموال كبيرة من المواطنين العاملين بالخارج قد تكون ضارة على اقتصاد البلد.

ويمكن للبلد الذي يغطي الودائع الأجنبية أن يضع خطة لتعويض أصحاب هذه الودائع بالعملة المحلية في حال فشل المصرف وذلك تجنباً لمشاكل نفقات الحصول على العملات الأجنبية<sup>2</sup>.

و في النهاية يمكن القول أنه رغم الإجماع على أهمية نظام ضمان الودائع إلا أنه كغيره من المواضيع له ميزات و عيوب و بالتالي اختلفت المواقف من فكرة تبنيه و تراوحت بين مدافعين عن الفكرة و معارضين لها و لذلك سنحاول استعراض أهم الإيجابيات و السلبيات في نظام ضمان الودائع

---

<sup>1</sup> . IADI . Deposit insurance coverage , previous reference , P 16

<sup>2</sup> . IADI, Enhanced guidance for effective deposit insurance system : Deposit insurance coverage, previous reference , P 13

## سادساً : نظام ضمان الودائع بين الإيجابيات و السلبيات

تراوحت المواقف من نظام ضمان الودائع بين التأييد و المعارضة ، حيث تعتبر المصارف المركزية والمؤسسات المصرفية الصغيرة التي تواجه في العادة صعوبات في منافسة المصارف الأكبر حجماً أو منافسة المصارف الأجنبية في عملية اجتذاب ودائع الجمهور من اكبر مؤيدي إنشاء نظام ضمان الودائع<sup>1</sup>.

و يرى المؤيدون لنظام ضمان الودائع أن هناك أسباباً وإيجابياتٍ كبيرةً لإنشاء هذا النظام تتخلص فيما يلي:<sup>2</sup>

1- كثرة وتكرار حالات الإفلاس المالي في العديد من المؤسسات المصرفية والمالية في الدول المتطورة و النامية .

2- الدور المتعاظم للمؤسسات المصرفية في الحياة الاقتصادية يجعل سلامتها المالية واستقرارها أمراً مهماً لا بد للدولة أن تراعيه بصورة أوسع من إطار تدابير الرقابة المصرفية التي تطبقها المصارف المركزية .

3- وجود مؤسسات ضمان الودائع يعزز الثقة في النظام المصرفي مما يزيد في التعامل المصرفي و يجعل الوديعة المصرفية أداة أساسية لتسوية المدفوعات في النظام المصرفي .

---

<sup>1</sup> الشماع ، خليل . اساسيات العمل المصرفي ، مرجع سبق ذكره ، ص 477

<sup>2</sup> احمد، عثمان بابكر . نظام حماية الودائع لدى المصارف الاسلامية ، بحث رقم 54 ، البنك الإسلامي للتنمية ، السعودية، 2000 ، ص 21

وفي المقابل يرى المعارضون لإنشاء أنظمة ضمان الودائع أن أهم سلبياته تتلخص فيما يلي

## 1-المخاطر الأخلاقية<sup>1</sup>:

تعدّ المخاطر الأخلاقية أكبر أنواع المخاطر التي تنشأ عن ضمان الودائع نتيجة للآثر السلبي الذي قد يحدثه ضمان الودائع في سلوك المستفيد حيث يشجع على اتباع سلوك يتسم بالمخاطرة عبر إعطاء الانطباع لمتخذي القرارات الاستثمارية بأنهم سوف يحققون أرباحاً من استثمارات خطيرة و يحصلون في الوقت نفسه على حماية ضد المخاطر.

كما تنشأ المخاطر الأخلاقية من شعور المودعين بعدم وجود مخاطر ائتمانية مرتبطة بعمليات الإيداع لدى أي مصرف مما يحدث خللاً في عملية اتخاذ القرار الذي يجب أن يبنى على عاملي المخاطرة و العائد ، فالشعور بعدم وجود أية مخاطر يؤدي إلى زوال الفروق من وجهة نظر المودعين بين المصارف ذات مستويات المخاطر المختلفة ، وبالتالي يتجه المودعون إلى المصارف التي تدفع سعر فائدة أعلى على الودائع مما يؤدي إلى تقليل مستوى الانضباط بالسوق.

و يمكن التخفيف من المخاطر الأخلاقية عن طريق استبعاد فئات معينة من المودعين من التغطية و تطبيق القسط المعدل حسب المخاطر على المصارف الأعضاء في نظام ضمان الودائع ، و تعزيز الإدارة السليمة والجيدة للمصارف بالإضافة إلى وجود قوانين رقابية و إشرافية قوية.

---

<sup>1</sup> IADI, Enhanced Guidance of effective deposit insurance system mitigating moral hazard , 2013, p 9

## 2- أثر ضمان الودائع على كفاءة توزيع الأصول المالية<sup>1</sup>

إن المصارف الأعضاء في نظام ضمان الودائع و نتيجة لحماية ودائعها في حال الفشل تجذب الودائع بأسعار فائدة أقل من المستوى في حال غياب ضمان الودائع كما أنها تكون على استعداد لتحمل مستويات أعلى من المخاطر دون الخشية من خسارة مصادر التمويل عبر الودائع الأمر الذي يسهم في إساءة توزيع الموارد عبر كسر العلاقة بين مستوى المخاطر و العوائد لفئة معينة من المتنافسين في السوق .

3- وجود تكلفة مالية لنظام ضمان الودائع يتحملها المودعون و المساهمون في المصارف بل و المستثمرون<sup>2</sup> ، هذا فضلاً عن أن نظام ضمان الودائع يقوم على عدم المساواة بين المصارف الكبيرة التي تدفع اشتراكاتها ولكنها لا تتعرض لأزمات مالية كثيرة و بين المصارف الصغيرة التي تدفع اشتراكات مالية قليلة بينما تتعرض لأزمات مالية أكثر مما تتعرض له المصارف الكبيرة. وعلى الرغم من وجود سلبيات لنظام ضمان الودائع إلا أن الرأي الراجح هو رأي المؤيدين لفكرة إنشاء هذا النظام وذلك بسبب التوسع الكبير في الخدمات المصرفية وكثرة تدفق الموارد المالية بين الدول ، الأمر الذي أصبحت معه المؤسسات المالية بما فيها المصارف عرضة للأزمات المالية التي ربما تخرجها من السوق المصرفي تماماً ، لذلك فمن الضروري وجود نظام لضمان الودائع يدعم الموقف المالي للمصارف التي تعتمد بصورة اساسية على الودائع لتمويل أنشطتها الاستثمارية.

<sup>1</sup> سلطة النقد الفلسطينية. الجوانب العملية في إعداد وتصميم نظام ضمان الودائع ، مرجع سبق ذكره ، ص 4

<sup>2</sup> الدوري ، زكريا . و السامرائي ، بسرى . " البنوك المركزية و السياسات النقدية ، ص 146



و نظراً لأهمية و فائدة نظام ضمان الودائع تم تطبيقه في الكثير من دول العالم ومن هنا نجد أنه من الضروري استعراض لمحة عن أنظمة ضمان الودائع القائمة في بعض دول العالم

## سابعاً : أمثلة عن نظام ضمان الودائع في بعض الدول

### 1) الولايات المتحدة الأمريكية:

الولايات المتحدة الأمريكية لديها أقدم نظام ضمان وداائع فيدرالي في العالم ويدار هذا النظام من قبل مؤسسة ضمان الودائع الفيدرالية

Federal Deposit Insurance Corporation (FDIC) التي تأسست عام 1934 وكان تأسيسها استجابة لعدد من حالات الذعر المصرفي وتهافت المودعين لسحب وداائعهم خلال فترة الكساد الكبير لذلك عمل الكونغرس الأمريكي على إنشائها لاستعادة الثقة في النظام المصرفي في البلاد .

و مؤسسة ضمان الودائع الفيدرالية هي وكالة مستقلة عن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية و مهمتها الأساسية هي حماية الودائع المؤمن عليها في حال فشل أحد المصارف أو المؤسسات المالية ، و هي تقوم بالتأمين على الودائع في 8400 مؤسسة مالية مثل المصارف و جمعيات الادخار .<sup>1</sup>

ويدير النظام الفيدرالي للتأمين على الودائع هيئة مستقلة تتألف من خمسة أعضاء يتم تعيينهم من قبل الرئيس بعد موافقة مجلس الشيوخ و لمدة تدوم ست سنوات بشرط عدم وجود أكثر من ثلاثة أعضاء من حزب سياسي واحد .

<sup>1</sup> National bank of Poland , Recent reforms of the deposit insurance system in the united states: reasons, results, and recommendations for the European Union, 2009, p 11

ويصل حجم الودائع التي يتم تغطيتها إلى 100 ألف دولار قبل الأزمة المالية عام 2008 و تم تعديله بعدها ليصبح 250 ألف دولار.<sup>1</sup>

وتؤمن مؤسسة ضمان الودائع الفيدرالية على الحسابات الجارية وحسابات التوفير وحسابات التقاعد بالإضافة إلى شهادات الإيداع بينما لا تقوم بالتأمين على الأسهم والسندات وصناديق الاستثمار<sup>2</sup>.

وعلى الرغم من أن مؤسسة ضمان الودائع الفيدرالية تحظى بدعم الحكومة الأمريكية إلا أنها تمول من الأقساط التي تدفعها المصارف والمؤسسات المالية الأعضاء في المؤسسة ، و يتم احتساب الأقساط باستخدام أسلوب القسط المرجح بالمخاطر حيث تفرض المؤسسة على المؤسسات المالية التي تكون فيها نسبة المخاطرة مرتفعة أقساط تأمين أعلى من أقساط التأمين المفروضة على المؤسسات المالية الأقل خطراً .

و لتقييم المخاطرة تعتمد المؤسسة بشكل أساسي على تقييم نسب رأس المال و مدى التزام المؤسسات المالية بالتعليمات الرقابية و الإشرافية .

و تعمل مؤسسة ضمان الودائع الفيدرالية كوكالة تأمين و مشرف بالوقت نفسه حيث يبدأ عملها في المصارف المهتدة بالإفلاس قبل الفشل الفعلي للمصرف فتقوم بفرض قيود شديدة على أنشطة المصرف في محاولة لتصحيح الوضع .

و في حال إفلاس مؤسسة مالية فإنها تسعى لإيجاد الحلول التي يكون أكثرها شيوعاً هو أن تباع ودائع وقرروض المؤسسة المفلسة إلى مؤسسة أخرى<sup>1</sup> .

<sup>1</sup> . الموقع الرسمي لمؤسسة ضمان الودائع الفيدرالية <http://www.fdic.gov>

<sup>2</sup> . National bank of Poland , previous reference , p 12

و في النهاية يمكن القول أن عمل مؤسسة ضمان الودائع الفيدرالية و مهمتها الرئيسية تنصب في الحفاظ على الاستقرار و ثقة الجمهور في النظام المالي في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال التأمين على الودائع و الإشراف على المؤسسات المالية .

## 2) المملكة الأردنية الهاشمية<sup>2</sup>

يعدّ الأردن من أوائل دول المنطقة التي بادرت لتبني نظام ضمان الودائع الصريح مواكباً بذلك التطورات العالمية التي تسعى لتدعيم أسس البناء المؤسسي للجهاز المصرفي ، فقد تم إنشاء مؤسسة ضمان الودائع الأردنية التي بدأت بممارسة أعمالها عام 2000 و غدت ركناً أساسياً من أركان شبكة الحماية المصرفية في المملكة الأردنية و التي كان هدفها الأساسي هو حماية المودعين لدى المصارف المشمولة بأحكام قانون المؤسسه بضمان و دائعهم لديها من أجل تشجيع الادخار و تعزيز الثقة بالجهاز المصرفي في المملكة .

و تعتبر العضوية في هذه المؤسسة إجبارية لجميع المصارف الأردنية و فروع المصارف الأجنبية العاملة في الأردن باستثناء فروع المصارف الأردنية العاملة خارج الأردن ، و اختيارية بالنسبة للمصارف الإسلامية المرخصة للعمل في المملكة .

و تغطي مؤسسة ضمان الودائع جميع الودائع بالدينار الأردني حتى مبلغ 50000 دينار كحد أقصى و تستثني من التغطية و دائع الحكومة و و دائع المصارف بالإضافة إلى التأمينات النقدية. و يتكون رأس مال المؤسسة من مبلغ مليون دينار أردني مدفوعة بالكامل من الحكومة و مئة ألف دينار تدفع من قبل كل مصرف عضو في المؤسسة و يعتبر رأس مال المؤسسة متواضعاً

<sup>1</sup> . مصرف سورية المركزي ، مرجع سبق ذكره ، ص 9

<sup>2</sup> الموقع الرسمي لمؤسسة ضمان الودائع الأردنية [www.dic.gov.jo](http://www.dic.gov.jo)

بالنسبة لحجم الودائع في المصارف ، و لكن المؤسسة فرضت اشتراكات سنوية تدفع من قبل المصارف الأعضاء بمعدل 2.5 بالألف من إجمالي الودائع الخاضعة لقانون المؤسسة و يمكن لمجلس إدارة المؤسسة زيادة رسم الاشتراك السنوي إلى ما لا يزيد عن الضعف إذا ما وجد المصرف المركزي الأردني بناء على تصنيف المصارف المعمول به أن مخاطرة مصرف ما قد أصبحت غير مقبولة .

و تدار مؤسسة ضمان الودائع الأردنية بواسطة القطاع الحكومي و تمول من القطاع الخاص و يتولى إدارتها مجلس إدارة برئاسة محافظ المصرف المركزي الأردني ، و تملك المؤسسة عدة صلاحيات فهي تعدّ المصفي الحكمي و الممثل القانوني الوحيد لأي مصرف يتقرر تصفيته من قبل المصرف المركزي الأردني ، كما أنها تملك صلاحيات رقابية كالحق في الاطلاع على حسابات المصارف الختامية و نتائج أعمالها المتوفرة لدى المصرف المركزي الأردني إضافة إلى صلاحيتها في تشكيل فريق تفتيش مشترك من موظفي المؤسسة و المصرف المركزي الأردني لتفتيش أي مصرف من المصارف و ذلك بعد موافقة المصرف المركزي على ذلك .

و كنتيجة لعمل المؤسسة و مساهمتها في تعزيز ثقة جمهور المودعين بالنظام المصرفي فقد شهدت الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني نمواً سنوياً بنسبة 8.4% بالمتوسط خلال السنوات الخمس الأخيرة ، و شكلت الودائع بالدينار الأردني في نهاية عام 2012 ما نسبته 70.9% من إجمالي الودائع بالمقارنة مع 29.1% للودائع بالعملات الأجنبية مما يعزز استمرار الثقة بالدينار الأردني كعملة ادخارية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> مؤسسة ضمان الودائع الأردنية . التقرير السنوي لعام 2012 ، ص 48

كما أظهر التقرير السنوي لعام 2012 و الصادر عن مؤسسة ضمان الودائع الأردنية إرتفاعاً في احتياطات المؤسسة لتبلغ 334.2 مليون دينار أردني في نهاية عام 2012 مقارنة بـ 287.4 مليون دينار أردني في عام 2011 و هذا المستوى من الاحتياطات يؤمن الحماية الكاملة لـ 98% من المودعين الذين تخضع ودائعهم للضمان و يمكن المؤسسة من مواجهة أي مخاطر مستقبلية الأمر الذي يساهم في ترسيخ ثقة المودعين بالنظام المصرفي الأردني و تشجيع الادخار و الاستثمار في المملكة الأردنية .

وفي نهاية المطاف ، و بعد أن قمنا باستعراض أهم خصائص أنظمة ضمان الودائع و أهمية هذه الأنظمة في ترسيخ الثقة في النظام المصرفي ، فإنه من الجدير بالذكر أن الجمعية الدولية لزامني الودائع التي تأسست عام 2002 والتي تضم جميع الدول التي تملك نظام ضمان و دائع صريح قد قامت بإعداد مبادئ أساسية لأنظمة ضمان الودائع تتناسب مع ظروف و أوضاع الدول المختلفة وذلك سعياً منها لإفادة و أرشاد الدول التي ترغب بتبني أو إعادة صياغة نظام ضمان الودائع .

حيث تشكل هذه المبادئ الأساسية أطواراً مرناً لتطبيق نظام ضمان و دائع فعال ، و تتيح للسلطات المعنية في البلدان المختلفة تبني الإجراءات الإضافية التي تراها ضرورية لبناء نظام ضمان و دائع يأخذ بعين الاعتبار المعطيات المحلية .

## المبحث الثالث : المبادئ الأساسية لأنظمة ضمان ودائع فعّالة

### تمهيد

أكدت المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعّالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية (تشرين الأول 2006) على أن وجود نظام ضمان ودائع مصمم بشكل جيد يساعد في تعزيز ثقة الجمهور في النظام المالي و يعمل بالتالي على الحد من انتقال عدوى الأزمات المالية بين البنوك، ولكن اللجنة أشارت إلى عدم وجود دليل إرشادي لأنظمة ضمان الودائع الفعّالة في الوقت الراهن .

كما أوضح تقرير منتدى الاستقرار المالي حول تعزيز مرونة الأسواق والمؤسسات (الصادر في نيسان 2008) أن الاضطرابات المالية الدولية الأخيرة قد بينت ضرورة وجود ترتيبات فعّالة لتعويض المودعين، وأوصى بما يلي: «ينبغي على السلطات أن تتفق على مجموعة من المبادئ الدولية لنظم ضمان ودائع فعّالة، وعلى هذه المبادئ مراعاة وجود مجموعة متنوعة من ترتيبات أنظمة ضمان الودائع التي تحقق أهدافها بالاعتماد على هذه المبادئ ، وبالتالي تتوافق مع ظروف وأوضاع الدول المختلفة ، بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار الخصائص المختلفة لشبكة الحماية المصرفية بما في ذلك الإطار التنظيمي والرقابي وإجراءات معالجة المؤسسات المتعثرة».

ولذلك سعت الجمعية الدولية لضامني الودائع International Association of Deposit Insurers

(IADI) التي تأسست عام 2002 بالتعاون مع لجنة بازل الرقابية (BCBC) على تطوير مجموعة من المبادئ الأساسية لأنظمة ضمان ودائع فعّالة في شياطين من عام 2008 ، وقد تم إعداد هذه المبادئ المتفق عليها دولياً و التي تهدف لتعزيز فعالية

أنظمة ضمان الودائع بالاستناد إلى أدلة البحث والإرشاد المعتمدة من قبل الجمعية، إلى جانب اعتمادها بشكل كبير على الخيارات العملية للمؤسسات الأعضاء<sup>1</sup>.

### أولاً : المتطلبات المسبقة لإنشاء نظام ضمان الودائع

إن نظم ضمان الودائع تكون أكثر فعالية في حال توافر عدد من العناصر الخارجية أو الشروط المسبقة ، وعلى الرغم من أن هذه العناصر هي في معظمها خارج اختصاص نظام ضمان الودائع، فإنه يمكن أن يكون لها تأثير مباشر على نظام ضمان الودائع.

وهذه الشروط تشمل : تقييم مستمر للاقتصاد والنظام المصرفي ، و الإدارة السليمة للهيئات التي تشكل شبكة الحماية المصرفية ، و وجود تعليمات رقابية قوية ، و إطار قانوني فعال ونظم محاسبية وتعليمات إفصاح سليمة

وإذا كانت الظروف الراهنة غير مواتية أو ملائمة فمن المهم تحديدها واتخاذ التدابير اللازمة لتحسينها وذلك قبل أو خلال العمل على إنشاء نظام ضمان الودائع.<sup>2</sup>

---

<sup>1</sup> Basel Committee , IADI, Core Principles for Effective Deposit Insurance Systems ,2009,P6

<sup>2</sup> Basel Committee , IADI, Core Principles for Effective Deposit Insurance Systems ,a proposed methodology for compliance assessment ,2010,p5

## المبادئ الأساسية :

### المبدأ الأول : تحديد الأهداف

“أهداف السياسة العامة: يعد تحديد الأهداف العامة لنظام ضمان الودائع الخطوة الأولى في تبني أو تعديل النظام والتي يجب أن تكون محددة بدقة ومتوافقة مع خصائص النظام, وتتمثل أهم أهداف أنظمة ضمان الودائع في المساهمة في تحقيق استقرار النظام المالي وحماية صغار المودعين”.

يجب أن يتم اختيار الأهداف ووسائل تحقيقها بشكل واضح و محدد ، وينبغي أن تكون أهداف السياسة العامة محددة رسمياً من خلال التشريعات.

و عادة ما يكون الهدف الرئيسي من نظم ضمان الودائع هو المساهمة في استقرار النظام المصرفي للبلد و حماية المودعين الذين لا يملكون القدرة على إجراء تقييم لمخاطر تعثر البنك الذي يحتفظون بأموالهم فيه ، وأيضاً حماية صغار المودعين الذين يكونون في حاجة ماسة للحماية نظراً لعدم قدرتهم على تحمل المخاطر .

و بالرغم من أن هذه الأهداف تعد الأهداف الرئيسية ، إلا أن هنالك أهدافاً أخرى مثل: توفير آلية لتمويل كلفة تعثر البنوك، و تعزيز المنافسة في القطاع المالي عن طريق تقليل عوائق المنافسة في القطاع المصرفي.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> FSF, Guidance for Developing Effective Deposit Insurance Systems,2001, p 11



## المبدأ الثاني: التقليل من المخاطر الأخلاقية

"يجب الحد من المخاطر الأخلاقية من خلال التأكيد على أن نظام ضمان الودائع يتمتع بالخصائص الملائمة ومن خلال التأكيد على أن عناصر شبكة الحماية المصرفية الأخرى تتمتع أيضاً بخصائص ملائمة".

فعادة ما تنشأ المخاطر الأخلاقية نتيجة لاعتقاد صناع القرار في البنوك أو الجهات التي يتوفر فيها نظام ضمان الودائع بأن الودائع لديهم محمية و نتيجة لذلك يقومون بتبني مخاطر عالية .

ويمكن التقليل من المخاطر الأخلاقية من خلال التأكد من توافر خصائص مناسبة في نظام ضمان الودائع مثل: وجود حد لمبلغ الضمان، و استثناء بعض فئات المودعين من الضمان، وتطبيق نظام رسوم اشتراك مرجحة بالمخاطر.

كما يمكن العمل أيضاً مع العناصر الأخرى لشبكة الحماية المصرفية لتقليل المخاطر الأخلاقية وذلك عن طريق توفير إجراءات و أطر رقابية و إشرافية قوية و صارمة<sup>1</sup>.

## الأدوار والصلاحيات

المبدأ الثالث: الأدوار: "من المهم أن تكون أدوار ضامن الودائع واضحة ومحددة بشكل رسمي ، وأن يكون هناك توافق بين الأهداف المتبناة والصلاحيات والمسؤوليات المناطة بضامن الودائع".

<sup>1</sup> IADI, Basel , Core Principles for Effective Deposit Insurance Systems , 2008 ,p7

المبدأ الرابع: الصلاحيات: " يجب أن يمتلك ضامن الودائع جميع الصلاحيات اللازمة لتنفيذ مهامه وأن تكون هذه الصلاحيات محددة رسمياً، مثل صلاحية التمويل لدفع التعويضات، وإبرام العقود وإعداد الموازنات وإجراءات العمل الداخلية، والوصول إلى المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب للوفاء بالتزاماته تجاه المودعين".

يتم تحديد دور مؤسسات ضمان الودائع عن طريق قوانين تتحدد فيها صلاحيات و أدوار هذه المؤسسات و الهدف منها ، حيث لا توجد مهام محددة ثلاث كل ضامني الودائع ، فأنظمة ضمان الودائع القائمة تتباين مهامها و أدوارها و تتراوح ما بين دور محدد تقتصر مهام ضمان الودائع فيه على سداد تعويضات المودعين فقط في حال تعثر البنك ، و لا تكون له أي صلاحيات رقابية إنما يتمتع فقط بالصلاحيات القانونية التي تمكنه من الوصول إلى المعلومات المطلوبة للقيام بتعويض المودعين ، و دور موسع تكون أنظمة ضمان الودائع فيه مسؤولة عن إدارة مخاطر البنوك و تتمتع بصلاحيات أشمل تتضمن: القدرة على تقدير وإدارة مخاطر البنوك ، إمكانية إجراء أو طلب إجراء تفتيش للبنوك، وإمكانية تقديم مساعدات مالية للبنوك المضطربة.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> IADI, General Guidance for an Effective Deposit Insurance Mandate, 2007 ,p9,11,12

## المبدأ الخامس: الحوكمة

"يجب أن تتمتع نظم ضمان الودائع بالاستقلالية الإدارية والمسؤولية والشفافية وعلى نحو يبعدها إلى أقصى درجة ممكنة عن التأثيرات السياسية والتأثيرات المرتبطة بالقطاع المالي".

تعود الحوكمة إلى الطرق والمعلومات المستخدمة في إدارة المنظمة والإشراف عليها ، وتهتم بالعلاقة ما بينها وبين السلطة التي منحتها مهامها أو تخضع لمساءلتها، ويعتد الاستقلال الإداري ، و المسؤولية، و الشفافية، والإفصاح والنزاهة العناصر الأربعة الرئيسية للحوكمة المؤسسية السليمة و يكون لهذه العناصر القدر نفسه من الأهمية وتعزز بعضها البعض في دعم الحوكمة السليمة.<sup>1</sup>

## المبدأ السادس: العلاقات بين عناصر شبكة الحماية المصرفية

"يجب أن يكون هناك إطار عمل للتنسيق وتبادل المعلومات بشكل دوري وأن يتم تنظيم العلاقة بين البنوك وضامن الودائع وعناصر شبكة الحماية المصرفية، ويجب أن تكون هذه المعلومات دقيقة ويتم تبادلها في الوقت المناسب مع أخذ اعتبارات السرية المصرفية في الحالات التي تستدعي ذلك بعين الاعتبار، ومن المفضل أن يتم تنظيم إجراءات تبادل المعلومات رسمياً".

يجب أن يكون هناك تحديد للصلاحيات والمسؤوليات المتفق عليها بين أنظمة ضمان الودائع و عناصر شبكة الحماية المصرفية لمنع الازدواجية في الأنشطة قدر الإمكان.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> IADI, Governance of Deposit Insurance System, 2008,p5

<sup>2</sup> IADI, General Guidance to Promote Effective Interrelationships among Financial Safety Net Participants , 2006 ,P10

## المبدأ السابع: التنسيق مع الدول الأخرى

"مع أخذ اعتبارات السرية ، يجب أن يتم تبادل جميع المعلومات ذات العلاقة بين ضامني الودائع في الدول المختلفة، وإذا دعت الحاجة بين ضامني الودائع وعناصر شبكة الحماية المصرفية الخارجية، وفي الظروف التي يكون فيها أكثر من ضامن ودائع، فإنه من المهم تحديد من سيكون مسؤولاً عن عملية التعويض، ويجب الأخذ بعين الاعتبار الضامن المقدم من قبل الدولة الأم عند تحديد رسوم الاشتراك أو فرض الغرامات".

إن التنسيق مع الدول الأخرى يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند إنشاء أو إصلاح نظام التأمين على الودائع و خاصة في المناطق التي ترتبط اقتصاداتها ارتباطاً وثيقاً ، أو في مناطق متكاملة بشكل وثيق كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي ( EU ) .

ويعدّ التنسيق الجيد وتبادل المعلومات بين عناصر شبكة الحماية المصرفية التي سننتظر إلى ذكرها لاحقاً بالتفصيل و بين ضامني الودائع وبعض البنوك بشكل دوري عاملاً مهماً أيضاً في مجال العلاقات مع الدول الأخرى، و في حال وجود أكثر من ضامن ودائع، فإنه من المهم تحديد من المسؤول عن عملية التعويض، ويفضل تحديد هذه المسؤولية عن طريق اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف يتم فيها توضيح المسؤوليات<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> FSF , GUIDANCE FOR DEVELOPING EFFECTIVE DEPOSIT INSURANCE SYSTEM ,2001,p30

## المبدأ الثامن: العضوية الإجبارية

"يجب أن تكون العضوية إجبارية لجميع المؤسسات المالية التي تقبل الودائع من أكثر المودعين حاجة إلى الحماية (على سبيل المثال الأفراد والشركات الصغيرة) وذلك لتجنب مشاكل الانتقاء السلبي".<sup>1</sup>

في حالة العضوية الاختيارية تظهر مشكلة انضمام البنوك ذات المخاطر المالية المرتفعة إلى نظام ضمان الودائع في حين أن البنوك ذات المخاطر المنخفضة تبقى خارج مظلة الضمان.

ويجب على صُنّاع القرار تحديد ما إذا كانت البنوك المؤهلة ستمنح العضوية تلقائياً أم يجب عليها تقديم طلب لقبول عضويتها في النظام، فالعضوية التلقائية ممكن أن تكون الخيار الأسهل على المستوى القريب ولكنها ممكن أن يكون لها آثار سلبية على نظام ضمان الودائع من خلال ضم البنوك ذات المخاطر العالية .

أما في حالة تقديم البنوك طلباً لقبول عضويتها فإن هذا الخيار يتيح لضامن الودائع السيطرة على مقدار المخاطر التي سيتحملها عن طريق وضع أسس و شروط لانضمام البنوك لمظلة الضمان بالإضافة إلى تعزيز امتثال البنوك للمتطلبات والمعايير اللازمة وذلك عن طريق وجود خطة توضح شروط وإجراءات الحصول على العضوية والوقت الزمني اللازم لذلك.

و من الجدير بالذكر أنه في بعض الدول يصبح البنك عضواً في نظام ضمان الودائع بمجرد أن تقوم الجهة الرقابية بمنحه الترخيص وفي هذه الحالة لا يمكن لضامن

---

<sup>1</sup> IADI , Basel Committee . Core Principles for Effective Deposit Insurance Systems ,2009 ,p12

الودائع رفض قبول عضوية ذلك البنك، لأن الجهة الرقابية هي التي تكون مسؤولة عن تحديد شروط منح البنك ترخيص العمل وليس ضامن الودائع، ولكن ينبغي تبليغ نظام ضمان الودائع بطلب البنك من أجل الاستعداد لقبول عضو جديد في النظام<sup>1</sup>.

### المبدأ التاسع: نطاق التغطية

"يجب على صُناع القرار تعريف الوديعة المضمونة بوضوح في القانون أو في اللوائح التنظيمية والتعليمات، ويجب أن يكون مبلغ الضمان محدد وموثوق وسهل الاحتساب ومتوافق مع غيره من عناصر نظام ضمان الودائع المطبق ويغطي الغالبية العظمى من المودعين ليحقق أهداف السياسة العامة".

يجب ان يستند مستوى التغطية على مبادئ اساسية كالحفاظ على ثقة المودعين و تعزيز استقرار النظام المالي والمصرفي .

وقد تحتاج حدود الضمان للمراجعة بين فترة وأخرى والتعديل عند الضرورة بسبب عوامل متعددة مثل: معدل التضخم، معدل نمو الدخل الحقيقي، تطوير أدوات مالية جديدة، ومدى تأثير هذه العوامل على تكوين الودائع وحجمها.<sup>2</sup>

### المبدأ العاشر: الانتقال من الضمان الشامل إلى نظام ضمان الودائع الجزئي

"إذا ما قررت الدولة الانتقال من الضمان الشامل إلى ضمان الودائع الصريح الجزئي، فإن هذا الانتقال يجب أن يتم بشكل سريع وبالقدر الذي تسمح به الظروف الاقتصادية للدولة، حيث إن للضمان الشامل العديد من الآثار السلبية خصوصاً إذا

---

<sup>1</sup> FSF , Guidance for Developing Effective Deposit Insurance Systems2001 ,p21

<sup>2</sup> IADI, Basel. Draft Discussion Paper on Deposit Insurance Coverage, 2008,p4,5

استمر لفترة طويلة ومنها المخاطر السلوكية، ومن الضروري إيلاء صُنَاع القرار العناية اللازمة للموقف العام من نظام ضمان الودائع والغايات المتوخاة من النظام عند الانتقال".

إن وجود الضمان الشامل أمر ضروري في فترات الأزمات المالية الحادة وذلك للتقليل من هلع المودعين و الحفاظ على الثقة المحلية والدولية في النظام المصرفي ، و قد قامت بعض الدول بتبني الضمان الشامل أثناء الأزمة المالية الأخيرة عام 2008 لحماية المودعين لدى البنوك والدائنين الآخرين في بعض الحالات .

إن الانتقال السلس من التغطية الشاملة إلى التغطية الجزئية يتطلب آلية منظمة جيداً لتخفيض التغطية الشاملة و إطار زمني لعملية الانتقال يأخذ بعين الاعتبار الآثار المحتملة على ثقة جمهور المودعين والدائنين لأن تخفيض الضمان سيشكل مصدر قلق لهم .

كما أن حدود التغطية الجديدة يجب أن تكون واضحة و محددة تماماً بالقوانين ، و عملية الانتقال بما في ذلك التوقيت و مستوى التغطية الجديد و الودائع المؤهلة للتأمين يجب أن يتم التعريف عنها و توضيحها عبر تغطية إعلامية على نطاق واسع لضمان أن عملية التحول تحوز على ثقة جمهور المودعين<sup>1</sup> .

أما فيما يتعلق بسرعة الانتقال من التغطية الشاملة إلى التغطية الجزئية ، فقد قامت بعض الدول بتطبيق ما يسمى بالانتقال سريع المسار بنجاح بعد وقت قصير من تجاوز الأزمة و ذلك بفضل الإشراف القوي ، و وجود التعليمات الرقابية الصارمة،

---

1 IADI Draft Discussion Paper on Deposit Insurance Coverage, Basel, 2008,p15

والأطر القانونية الفعالة و من ميزات هذا الأسلوب أنه يساعد في تجنب الخطر الأخلاقي المفرط الذي ينشأ من التغطية الشاملة .

وفي دول أخرى تم استخدام النهج التدريجي في الانتقال الذي يساعد في منح البنوك الوقت الكافي للتكيف مع التغييرات المؤسسية الضرورية التي يمكن أن تشمل الإصلاحات القانونية والرقابية، كما أنه يتيح لمدراء البنوك الحصول على التدريب المتعلق بثقافة إدارة المخاطر، ويعطي المودعين الوقت الكافي للتعود على الترتيبات الجديدة، إلا إنه يؤخذ عليه طول الفترة الانتقالية الذي يثير الشكوك بين المودعين والدائنين حول التزام الحكومة بإلغاء الضمان الشامل، علاوةً على ذلك، فإنه كلما زادت مدة تبني الضمان الشامل للودائع ارتفع مستوى المخاطر الأخلاقية للنظام<sup>1</sup>.

### المبدأ الحادي عشر: التمويل

“يجب أن يتوفر لنظام ضمان الودائع آليات التمويل اللازمة لضمان تعويض المودعين بشكل فوري بما في ذلك إمكانية الحصول على التمويل الإضافي اللازم لأغراض توفير السيولة عند الحاجة، وتقع المسؤولية الرئيسية في تحمل كلفة ضمان الودائع على البنوك الأعضاء، ذلك لأنها وعملاءها هم المستفيدون بالدرجة الأولى من وجود نظام ضمان وودائع فعال.

كما يجب على أنظمة ضمان الودائع (سواء تلك التي تتبع أسلوب التمويل المسبق أو اللاحق) الالتزام بمبدأ الشفافية والدقة في تحديد الأسس والمعايير المتبعة لحساب

---

1 IADI, Transitioning from a blanket guarantee or extended coverage to a limited coverage system ,P31



الرسوم المرجحة بالمخاطر، ولا بد من توفر المعلومات الضرورية لإدارة هذا النظام بشكل ملائم".

إن لترتيبات التمويل الجيدة دوراً مهماً في تعزيز فعالية نظام ضمان الودائع ، و يمكن لواضعي السياسات أن يختاروا طريقة التمويل المسبق أو اللاحق و ذلك بحسب ما يتلائم مع النظام .

إن أسلوب التمويل المسبق يقتضي إنشاء صندوق لتعويض المودعين والمحافظة على مستوى احتياطياته لتلبية مطالبات المودعين والنفقات المرتبطة بها عند وقوع حالات تعثر مصرفي.

و عادة ما يتم تمويل هذا الصندوق عن طريق مساهمات البنوك الأعضاء و رسوم الاشتراك وغيرها من الوسائل، كما يمكن أن يتم تجميع الأموال في الصندوق خلال الظروف الاقتصادية الجيدة عندما تكون الخسائر قليلة لاستخدامها كاحتياطي في المستقبل في حالات وجود ظروف اقتصادية مضطربة .

و يقلل التمويل المسبق من اعتماد نظام ضمان الودائع على الأموال العامة خلال فترات الصعوبات والأزمات المالية.

أما بالنسبة لأسلوب التمويل اللاحق، فيتم تحصيل الأموال اللازمة لدفع التعويضات فيه بعد وقوع حالات التعثر من قبل البنوك الأعضاء، ويعدّ هذا الأسلوب أقل كلفة على البنوك الأعضاء الأمر الذي من شأنه المحافظة على مستوى أعلى من السيولة في النظام المصرفي عندما تكون حالات التعثر غير موجودة أو قليلة وذلك لأن الرسوم التي يتم تحصيلها تكون أقل.

ولكي يكون هذا الأسلوب فعالاً ينبغي أن يكون لضمان الودائع صلاحية الحصول على التمويل الفوري عند الحاجة و ذلك لقلّة الأموال و الاحتياطات التي يملكها ضمان الودائع في هذا الأسلوب.

و في النهاية أياً كان أسلوب التمويل المطبق من قبل نظام ضمان الودائع فإنه ينبغي أن تتحمل البنوك الأعضاء تكلفة هذا الضمان و ذلك لأنها تعدّ المستفيد الأكبر من وجود هذا النظام.<sup>1</sup>

## المبدأ الثاني عشر: الوعي العام

"من الضروري توعية الجمهور بفوائد ومحددات نظام ضمان الودائع بشكل دوري ليكون النظام فعالاً".

يجب على أنظمة التأمين بناء المصداقية مع المودعين وأصحاب المصلحة كما يجب أن يتم تحديد فئات الجمهور المستهدفة بوضوح و ينبغي توظيف مجموعة واسعة من الأدوات وقنوات الاتصال لضمان أن يتم نقل الرسائل المبتغاة إلى الجمهور المستهدف.

كما ينبغي على أنظمة ضمان الودائع أن تحدد مخصصات من ميزانيتها لبناء المستوى المطلوب من الوعي العام حول التأمين على الودائع بين الجمهور المستهدف , كما يجب على أنظمة ضمان الودائع تطوير برامج إدارة الأزمات وتوعية العامة في وقت مبكر لمعالجة الأزمات المحتملة.<sup>2</sup>

---

<sup>1</sup> IADI, Basel, Draft Discussion Paper on Funding of Deposit Insurance Systems,2007,P6

<sup>2</sup> IADI, Draft Discussion Paper on Public Awareness of Deposit Insurance Systems ,2008 ,p3

وبشكل عام يمكن القول أن ضامن الودائع يعد الجهة الرئيسية المسؤولة عن تعميق الوعي العام بنظام ضمان الودائع، وعليه أن يعمل بشكل حثيث وبتعاون تام مع البنوك الأعضاء وعناصر شبكة الحماية المصرفية للمساهمة في تعزيز الوعي العام.

### المبدأ الثالث عشر: الحماية القانونية:

"يجب أن يتمتع ضامن الودائع والعاملون لديه بحماية قانونية ضد الدعاوى التي قد تنشأ عن قراراتهم أو أعمالهم التي يتم اتخاذها بحسن نية أثناء تنفيذهم لمهامهم، ولكن مع تمتع هؤلاء العاملين بالحماية القانونية يجب عليهم مراعاة قواعد السلوك الوظيفي، والالتزام التام بالقواعد التي تحكم تضارب المصالح وذلك للتأكيد على أنهم عرضة للمساءلة بشكلٍ دائم.

ويجب أن يتم تضمين المواد التي تعالج الحماية القانونية في التشريعات والتعليمات الإدارية وأن تغطي هذه التشريعات، في ظروف معينة، التكاليف التي قد تنتج عن أي مساءلة قانونية يتعرض لها أحد لعاملين في هذه المؤسسات " .

إن عدم وجود حماية قانونية يدفع الموظفين في نظام ضمان الودائع إلى توخي الحرص في تنفيذ مهامهم وواجباتهم .

وهناك وسائل متنوعة لمنح الحماية القانونية، ومن أكثر هذه الوسائل شيوعاً

مايلي:

- منح الحماية القانونية للأفراد من المسؤولية المدنية والجنائية لقراراتهم وأعمالهم أثناء تأديتهم لمسؤولياتهم القانونية.

• منح الحصانة القانونية لمؤسسة ضمان الودائع.

• توفر شروط تأمين مناسبة في عقد العمل

ينبغي أن تكون الأحكام القانونية أو عقود العمل الخاصة بالموظفين واضحة , و تشمل جميع الأمور ذات العلاقة بشكل صريح وذلك لخلق حوافز أداء مهمة لهؤلاء الموظفين , كما أنه يجب كحد أدنى أن يتمتع ضامن الودائع و العاملون لديه بالإضافة إلى عناصر شبكة الحماية المصرفية بحماية قانونية ضد الدعاوى القانونية التي قد تقام عليهم نتيجة لقراراتهم , و لكن في النهاية فإنه من المهم التأكيد من أن الحماية القانونية تتم ضمن بيئة مساءلة واضحة و العاملين الذين يتمتعون بالحماية يجب أن يكونوا عرضة للمساءلة بشكل دائم وذلك لضمان التزامهم بقواعد السلوك الوظيفي<sup>1</sup>.

#### **المبدأ الرابع عشر: التعامل مع الجهات التي لها علاقة بتعثر البنك**

"يجب أن يتمتع ضامن الودائع أو غيره من السلطات ذات العلاقة بصلاحيّة طلب اتخاذ الإجراءات القانونية بحق الجهات التي لها علاقة بتعثر البنك".

ينبغي أن يكون لضامن الودائع صلاحية طلب مساءلة الجهات التي تكون مسؤولة عن تعثر البنك، مثل موظفي أو مدراء أو مدققي حسابات أو أي جهة أخرى من الممكن أن يكون لها علاقة بتعثر البنك، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من احتمالية استرداد أموال ضامن الودائع و يقلل من حدوث المخاطر الأخلاقية<sup>2</sup>.

---

1 IADI, Guidance for the Establishment of a Legal Protection Scheme for Deposit Insurance Systems,2010,P3,4

2 IADI, Discussion Paper on Dealing with Parties at Fault in a Bank Failure and Fraud in Deposit Insurance,2012,P2

## المبدأ الخامس عشر: الكشف المبكر والتدخل في الوقت المناسب ومعالجة البنوك

"يجب أن يكون ضامن الودائع جزءاً من شبكة الحماية المصرفية التي يتضمن دورها كشف حالات تعثر البنوك مبكراً والتدخل في الوقت المناسب لإيجاد حلول لتلك البنوك، حيث يجب أن يتم اكتشاف تعرض البنك أو احتمال تعرضه لضائقة مالية ما في وقت مبكر بناءً على أسس محددة ووفق آليات واضحة مع مراعاة تمتع عناصر شبكة الحماية المصرفية بالصلاحيات القانونية والاستقلالية اللازمة لاتخاذ إجراءاتهم".

تختلف مسؤوليات ضامني الودائع في جوانب التنظيم والرقابة المصرفية و التعامل مع البنوك المتعثرة باختلاف البلدان، ويصرف النظر عن دور و مسؤولية ضامن الودائع، فإن أسلوب الرقابة على البنوك وتنظيمها وكيفية التعامل مع البنوك المتعثرة يؤثر بدرجة كبيرة على التكاليف التي يتحملها ضامن الودائع .

كما أن الكشف المبكر عن نقاط الضعف والتهديدات للبنوك الأعضاء في نظام ضمان الودائع تمكن ضامن الودائع من اتخاذ تدابير فعالة للحيلولة دون تعثر البنوك و من هذه التدابير : دعم السيولة، و المساهمة في عمليات الاندماج والاستحواذ، و أحياناً إعادة رسملة البنك على حساب شركة التأمين على الودائع أو غيرها من الوكالات الحكومية المعتمدة لديها .

كما أن الكشف المبكر يساهم في تقليل كلفة المعالجة وتجنب حدوث الفوضى غير الضرورية<sup>1</sup> .

---

1 IADI, General Guidance on Early Detection and Timely Intervention for Deposit Insurance Systems , 2013,P12

## المبدأ السادس عشر: المعالجة الفعالة للبنوك المتعثرة

"يجب أن تعزز المعالجة الفعالة للبنوك المتعثرة من قدرة ضامن الودائع على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين وتعويضهم بشكل فوري ودقيق ومنصف، وتخفيض كلفة معالجة البنوك المتعثرة وأثرها على الأسواق، وتعظيم عوائد بيع الموجودات، وتعزيز الانضباط من خلال اتخاذ الإجراءات القانونية في حالات الإهمال وسوء التصرف بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يمتلك ضامن الودائع أو أي عنصر من عناصر شبكة الحماية المصرفية ذات العلاقة صلاحية وضع آلية مرنة للمحافظة على استمرار الأعمال المصرفية الحساسة من خلال بيع الموجودات لبنك آخر يتحمل بالمقابل الالتزامات القائمة على البنك المتعثر (على سبيل المثال تمكين المودعين من الحصول على أموالهم والاستمرار بتقديم خدمات النقص والتسوية)".

عادة يتم اللجوء إلى ثلاثة بدائل لمعالجة البنوك المتعثرة وهي :

1- التصفية وتعويض المودعين (التي تشمل عادةً إغلاق البنك)

2- شراء الأصول وتحمل الالتزامات

3- تقديم المساعدات المالية المفتوحة

إن قوانين التعثر أو الإفلاس وغيرها من القوانين تؤثر بشكل كبير في اختيار البديل الفعال لمعالجة البنك المتعثر و هذه القوانين تختلف اختلافاً كبيراً فيما بين البلدان ، لذلك يجب على المسؤولين إعادة النظر بقوانين الإفلاس بشكل مستمر للتحقق من فعاليتها في تيسير خروج البنك المتعثر من النظام المصرفي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> FSF, GUIDANCE FOR DEVELOPING EFFECTIVE DEPOSIT INSURANCE SYSTEMS,2001,P32

## المبدأ السابع عشر : تعويض المودعين

يجب أن يوفر نظام ضمان الودائع سرعة حصول المودعين على أموالهم، لذلك، ينبغي إعلام ضامن الودائع بقرار إغلاق البنك المتعثر قبل وقتٍ كافٍ من الإغلاق وتزويده ببيانات المودعين حتى يتمكن من التحضير والاستعداد لعملية التعويض في الوقت المناسب، كما أن للمودعين حقاً قانونياً في التعويض ضمن حد الضمان المقرر، ومن حقهم معرفة وقت التعويض وشروط استحقاقهم لودائعهم، والفترة الزمنية لدفع التعويضات وإذا ما كان هناك دفعات مقدّمة".

ينبغي أن يتمكن ضامن الودائع من الوصول إلى سجلات المودعين في جميع الأوقات ، كما أن الوصول إلى معلومات المودعين المطلوبة قبل إغلاق البنك يقلل من خطورة التلاعب في المعلومات، ومن الوقت المطلوب لإتمام عملية التعويض ويسهم في الحفاظ على ثقة الجمهور . و للإسراع في عملية السداد يجب أن تعتمد نظم ضمان الودائع القائمة على التكنولوجيا لمعالجة معلومات المودعين بمنهجية و بطريقة دقيقة .

كما أن تجهيز ضامني الودائع بالأنظمة والإجراءات اللازمة يمكنهم من إجراء المراجعة الأولية اللازمة لبيانات مودعي البنك المتعثر وذلك لتعيين فئة المودعين المضمونين و قيمة الودائع المضمونة.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> IADI , Enhanced guidance for effective deposit insurance systems and processes ,2012 ,P3

## المبدأ الثامن عشر : المتحصلات

"يجب أن يحصل ضامن الودائع على حصته من المبالغ المستردة أو عوائد بيع ممتلكات البنك المتعثر، كما يجب أن تُبنى استراتيجيات إدارة الأصول والمتحصلات (من قبل ضامن الودائع أو أي جهة أخرى تقوم بهذا الدور) على أسس تجارية".

عادةً ما يكون للمودعين وضامن الودائع (كونه يحل محل أصحاب الودائع) الأولوية على بقية الدائنين في استعادة أموالهم من البنك المتعثر في الدول التي تعطي أولوية الدفع للمودعين في قوانينها .

و هناك اختلاف كبير في دور ضامن الودائع أو غيره من عناصر شبكة الحماية المصرفية في إدارة الأصول والقيام بتعويض المودعين وإدارة المتحصلات، حيث أن مطالبات المودعين تدفع عادةً عند إعلان تصفية بنك ما، ويحل ضامن الودائع بشكل قانوني محل أصحاب الودائع ويسعى لإدارة المطالبات ودفع مبالغ الضمان بفعالية. في بعض الأحيان يكون لضامن الودائع دور أساسي في عملية إدارة المتحصلات باعتباره مقرضاً أو دائناً أو ربما مصفياً , و حتى إذا لم يلعب هذا الدور فيحق له تعيين مصفٍ يكون تحت رقابته و إشرافه .

و في النهاية يمكننا القول أن التزام الدول بالعمل وفق هذه المبادئ عند تبنيها لأنظمة ضمان الودائع مع أخذها بعين الاعتبار توفر الشروط المسبقة لإنشاء هذه الأنظمة يسهم بشكل كبير في زيادة فعالية ضمان الودائع و يقلل من الأخطار التي من الممكن أن تنشأ عنه و أهمهما المخاطر الأخلاقية .



# لور نظام ضمان الودائع في التعامل مع المخاطر المصرفية و الأزمات المالية

## محتويات الفصل :

المبحث الأول : عناصر شبكة الحماية المصرفية و آلية التنسيق بينها

المبحث الثاني : نظام ضمان الودائع و المخاطر المصرفية

المبحث الثالث : نظام ضمان الودائع و الأزمات المالية

## المبحث الأول : عناصر شبكة الحماية المصرفية و آلية التنسيق بينها

### تمهيد :

تشكل المصارف و المؤسسات المالية لبنة أساسية مهمة في بناء الاقتصاد في أي دولة ، إذ أن القطاع المصرفي له أهمية كبيرة في عملية التطور الاقتصادي و ذلك بسبب الأدوار الهامة التي تلعبها المصارف بحيث تقوم بتولي الوساطة بين المودعين و المقترضين كما أنها تعدّ مستودعاً لثروة المواطنين و مصدراً للائتمان اللازم لإقامة المؤسسات و إنتاج السلع و الخدمات ، و هي القائمة على نظام الدفع و نقل السياسة النقدية و توفير السيولة ، بالإضافة إلى أنها تؤثر على النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها على وفرة الائتمان و أسعاره و خلق النقد و زيادة الطلب الذي يؤدي بدوره للمزيد من الحاجة إلى الإنتاج و الاستثمار .

و نظراً لأهمية هذه الأدوار التي تقوم بها المصارف و طبيعته أعمالها التي تتسم بالمخاطر و تجعلها عرضة للصدمات و الخسائر التي قد تؤدي في بعض الأحيان إلى إفلاس بعضها تعمل الدول بكل الوسائل لحماية هذه المصارف من الفشل حرصاً على سلامة الاقتصاد الوطني و ثروات المودعين ، و من هنا ظهر مفهوم شبكة الحماية المصرفية و تزايد الاعتراف بها في معظم دول العالم لما لها من أهمية في حفظ الاستقرار في القطاع المصرفي<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> IADI, General guidance to promote effective interrelationships among financial safety net participants, 2006, p 3

## أولاً : مكونات شبكة الحماية المصرفية

رغم وجود فروقات في تركيبة شبكة الحماية المصرفية بين الدول المختلفة إلا أنها في الغالب

تتألف من المكونات التالية<sup>1</sup>:

- 1 . التعليمات الرقابية والإشرافية.
- 2 . نظام ضمان الودائع.
- 3 . دور المصرف المركزي كمقرض أخير.

### 1 ( التعليمات الرقابية والإشرافية:

تعدّ نظم الرقابة المصرفية أداة جوهرية لتحقيق الاستقرار المالي وبناء قطاع مصرفي كفوء ، وكذلك للحد من المخاطر المصرفية وإدارتها بشكل مهني واحترافي يقلل من آثارها السلبية ، كما تساهم في بناء القدرة التنافسية للمصارف في المجالات المحلية والدولية.

ومن هذا المنطلق فإن الرقابة المصرفية أصبحت ضرورة تفرض نفسها لما لها من مسؤولية مباشرة وغير مباشرة في الحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف ، وبالنتيجة خلق جهاز مصرفي سليم ومعافى يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين ويضمن سلامة تنفيذ السياسة النقدية للدولة ويسهم بشكل فعال وحيوي في تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة وازدهارها وتقدمها<sup>1</sup>.

---

1 Ryan, Barbara A. Safety net participants and cross border issue, Bank for International Settlements ,2009, p.4

وقد أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية مجموعة من المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة بهدف إيجاد قواعد استرشادية لتقييم مدى متانة وأداء النظام الرقابي على المصارف لدى الدول.

هذه المبادئ تنقسم إلى خمسة وعشرين مبدأً أساسياً تتطوي تحت العناوين الرئيسية التالية:<sup>2</sup>

أ . المتطلبات والشروط المسبقة للرقابة المصرفية (المبدأ الأول):

يجب أن يتضمن نظام الرقابة المصرفية الفعال مسؤوليات وأهدافاً واضحةً ومحددةً لكل هيئة تشارك في الرقابة على المصارف وينبغي أن تملك كل من هذه الهيئات استقلالية العمل والموارد الكافية كما أنه من الضروري وجود إطار قانوني مناسب يتضمن تعليمات تنفيذية تتعلق بإعطاء الجهة الرقابية صلاحيات فرض الالتزام بالتعليمات الرقابية ذات العلاقة بالسلامة والحماية المالية كما أن هذه التعليمات يجب أن تمنح السلطة الرقابية والمراقين الحماية القانونية.

ب . الترخيص وهيكل المصارف (المبدأ الثاني حتى المبدأ الخامس):

نصت هذه المبادئ أنه يجب تحديد النشاطات المسموح بها للمؤسسات المرخصة والخاضعة للرقابة المصرفية بكل وضوح كما يجب ضبط استعمال كلمة مصرف إلى أقصى حد ممكن.

---

1 الامام، صلاح الدين محمد امين . و الشمري، صادق راشد . تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية، نظام CRAFT نموذجاً، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد التسعون ، 2011، ص355 .

<sup>2</sup> نجم ، بان توفيق . العمليات المصرفية غير القانونية و دور الرقابة و التدقيق في ضوء مبادئ بازل ، داسة إستطلاعية في المصارف العراقية ، مجلة الاقتصادي الخليجي ، العدد 23 ، 2012 ، ص 188

وينبغي أن يكون لسلطة الترخيص الحق في وضع المعايير ورفض طلبات المؤسسات التي لا تلبى المعايير الموضوعية.

ويكون للسلطة الرقابية الحق في دراسة الطلبات المتعلقة بتملك أسهم المؤسسات المصرفية أو تركيزها أو نقلها أو سيطرة أطراف أخرى عليها والموافقة على ذلك أو الرفض.

ج . المعايير والأنظمة الاحترازية والمتطلبات الأساسية للرقابة (المبدأ السادس حتى الخامس

عشر):

يتعين على السلطة الرقابية وضع حد أدنى لمتطلبات رأس المال بما يعكس الأخطار التي يتعرض لها المصرف وأن تحدد مكونات رأس مال المصرف آخذة بالاعتبار قدرة المصرف على احتواء الخسائر.

وكجزء أساسي من نظام المراقبة يجب القيام بالتقييم المستقل لسياسات وممارسات وإجراءات المصرف المتعلقة بمنح القروض والاستثمارات وتقييم الإجراءات التي يتبعها المصرف لإدارة مخاطر الائتمان والمحافظ الاستثمارية.

ومن المهم أن تتأكد السلطة الرقابية من أن المصارف تضع سياسات وإجراءات وقواعد ملائمة لتقييم نوعية الأصول وكفاية المخصصات و احتياطات خسائر القروض وإن هذه المصارف تتقيد بهذه القواعد والإجراءات.

كما يجب أن تقتنع السلطة الرقابية بأن لدى المصارف أنظمة معلومات تمكن الإدارة من تحديد التركزات في المحافظ الائتمانية ويتعين على هذه السلطة التأكد من أن لدى المصارف أنظمة تقيس وترصد مخاطر السوق بدقة وتضبطها بشكل مناسب ، كما أنه على السلطة الرقابية

التحقق من أن المصارف تضع ضوابط رقابية داخلية فاعلة تتناسب مع طبيعة وحجم نشاطاتها المالية على أن تشمل هذه الضوابط ترتيبات واضحة لتفويض الصلاحيات والمسؤوليات والفصل بين الوظائف التي ينتج عنها التزامات على المصرف وأساليب تسجيل الموجودات والمطلوبات والتسويات بين هذه العمليات ووظائف التدقيق الداخلي والخارجي.

وفيما يتعلق بإدارة المخاطر فعلى السلطة الرقابية التأكد من أن لدى المصارف إجراءات عمل شاملة وفعالة لإدارة المخاطر (بما في ذلك إشراف مجلس الإدارة والإدارة العليا على هذه المخاطر)، وتحديد وقياس ومتابعة ومراقبة جميع المخاطر الكبيرة الأخرى والاحتفاظ برأس مال كاف لتغطية هذه المخاطر.

#### د. تحديد الأساليب المستمرة للرقابة (المبدأ السادس عشر حتى العشرون).

وتتص هذه المبادئ على أن أي نظام رقابي فعال يجب أن يتكون من بعض أشكال الرقابة في الموقع (الفحص الداخلي) والرقابة خارج الموقع (الفحص الخارجي) وأنه يجب أن تتوفر للمراقبين المصرفيين الوسائل اللازمة لتجميع ومراجعة وتحليل التقارير والنتائج الإحصائية الواردة من المصارف على أساس محدد وينبغي أن تتوفر لهؤلاء المراقبين الاستقلالية التامة في الحصول على المعلومات الرقابية.

#### هـ. المتطلبات الأساسية لتوفر المعلومات الخاصة بالرقابة (المبدأ الواحد والعشرون)

يتعلق هذا المبدأ بوجود تأكيد السلطة الرقابية من أن كل مصرف يحتفظ بسجلات صحيحة معدة وفقاً لممارسات محاسبية متكاملة تمكنها من تكوين رأي حقيقي وصحيح عن الوضع المالي للمصرف وربحيته ونشاطه.

و . الصلاحيات المعطاة لسلطة الرقابية (المبدأ الثاني والعشرون)

ينبغي أن يتوفر للسلطة الرقابية وأن يكون تحت تصرفها تدابير رقابية كافية لاتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب عندما تفشل المصارف في تلبية الشروط النظامية ويجب أن تشمل هذه التدابير في الحالات القصوى القدرة على سحب ترخيص المصرف أو التوصية لسحبه.

ز . الرقابة خارج الحدود: (المبدأ الثالث والعشرون حتى الخامس والعشرون)

وتتص هذه المبادئ على أنه يتعين على السلطة الرقابية أن تطلب من المصارف الأجنبية العاملة ضمن نطاق إشرافها بان تمارس في عملياتها المحلية المقاييس العالية ذاتها المطلوب ممارستها من المؤسسات المحلية وأن يتوفر لهذه السلطة صلاحية تبادل المعلومات التي تحتاج إليها السلطة الرقابية في البلد المضيف لهذه المصارف وذلك لفرض القيام بالرقابة الموحدة.

وفي النهاية يمكن القول أن أهم أهداف الرقابة المصرفية تتمثل في<sup>1</sup>:

- ↔ دعم وحماية الجهاز المصرفي وبالتالي المحافظة على حقوق المودعين والدائنين للمصرف.
- ↔ منع التركيز في ملكية المصرف الذي ينعكس سلباً على المنافسة وعلى نوعية الخدمات المصرفية التي تقدمها هذه المصارف.
- ↔ الوقوف على سلامة العمليات المصرفية التي قام بها المصرف وتحقيقه للأهداف المرسومة.

---

<sup>1</sup> السيسي ، صلاح الدين حسن . الموسوعة المصرفية العلمية و العملية ، الجزء الأول ، مجموعة النيل العربية ، 2011 ، ص 619

## 2 ( نظام ضمان الودائع:

بالرغم من السياسات النقدية وأساليب الرقابة المصرفية المتشددة التي تطبقها المصارف المركزية على القطاع المالي والمصرفي إلا أن هذه الإجراءات والتدابير المصرفية لم تكن كافية لبث الثقة في نفوس المتعاملين مع المؤسسات المالية والمصرفية خاصة بعد الهزات المالية العنيفة التي تعرضت لها أهم المصارف<sup>1</sup>.

ومن هنا جاءت فكرة إنشاء أنظمة لضمان الودائع لتكون مكوناً رئيسياً من مكونات شبكة الحماية المصرفية التي تعدها الدول بهدف زيادة عمق الأسواق المالية واستقرارها بما يخدم الأهداف الاقتصادية المرجوة من هذه الأسواق<sup>2</sup>.

حيث يعمل نظام ضمان الودائع على تعزيز الثقة في النظام المالي وبالتالي يقلل من إمكانية فشل المصارف من خلال حماية المودعين الأمر يحد من انتشار الذعر في النظام المالي الذي من الممكن أن يهدد المصارف السليمة.

ويختلف دور نظام ضمان الودائع في شبكة الحماية المصرفية من بلد لآخر، ففي حين يكون لنظام ضمان الودائع صلاحية محدودة وضيقة في بعض البلدان يقتصر دوره فيها على دفع الودائع المؤمن عليها للمودعين في حال إفلاس أحد المصارف ، يكون له في بلدان أخرى صلاحيات واسعة يشارك فيها في تنفيذ السياسات الإشرافية والرقابية<sup>3</sup>، وذلك من منطلق أن

---

<sup>1</sup> أحمد، عثمان بابكر . نظام حماية الودائع لدى المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره ، ص11.

<sup>2</sup> سلطة النقد الفلسطينية، الجوانب العلمية في اعداد و تصميم نظام ضمان الودائع ، مرجع سبق ذكره ، ص 7 .

<sup>3</sup> Financial Stability Board , Thematic Review on Deposit Insurance System, 2012, p4



شركات التأمين على الودائع هي الأكثر عرضه للخطر عند فشل المصرف و أن منحهم المسؤولية العليا داخل شبكة الحماية المصرفية من الممكن أن يقلل من آثار المخاطر الأخلاقية السلبية التي قد تنشأ من وجود نظام ضمان للودائع<sup>1</sup>.

وأياً كان الدور الذي يلعبه نظام ضمان الودائع فليس هناك أدنى شك من كونه عنصراً مهماً من عناصر شبكة الحماية المصرفية وذلك لدوره الأساسي في حماية صغار المودعين وتدعيم الثقة والاستقرار في النظام المالي والحد من حالات تهافت المودعين على سحب وداائعهم عند حدوث اضطراب في الجهاز المصرفي.

### 3 ( دور المصرف المركزي كمقرض أخير

يشغل المصرف المركزي موقعاً مركزياً في الهيكل المالي والمصرفي فهو مؤسسة نقدية قادرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية وبالعكس كما أنه يمثل السلطة الرقابية العليا.

وغالباً ما يكون المصرف المركزي مؤسسة عامة وهذا يعني ضرورة ملكية الدولة لهذا المصرف وهي ضرورة تملئها أهمية وخطورة الوظائف التي يقوم بها فهدف المصرف المركزي يجب أن يكون المصلحة العامة<sup>2</sup>.

ومن الوظائف المتعددة التي يقوم بها المصرف المركزي والتي تنصب في النهاية لكفالة عدم حدوث اضطراب اقتصادي أو سوء توازن في البلاد نذكر:

<sup>1</sup> IADI, General guidance on early detection and timely intervention for deposit insurance systems, 2013 , p 12

<sup>2</sup> الصالحي، بان صلاح . دور البنك المركزي في مالية الدولة، كلية القانون، جامعة بغداد ، 2001،

## ↔ إصدار النقود القانونية

↔ عمل المصرف المركزي كمصرف للحكومة حيث يتولى مزاوله الخدمات المصرفية الخاصة

بها ويحتفظ بحسابات الحكومة بما يخدم تنظيم المدفوعات والمتحصلات التابعة لها<sup>1</sup>.

↔ عمل المصرف المركزي كمصرف المصارف بحيث تلتزم المصارف التجارية بالاحتفاظ بنسبة

معينة من أرصدها النقدية لديه على شكل احتياطات، كما يقوم المصرف المركزي بإجراء

المقاصة بين المصارف ويقدم لها القروض ويعيد خصم ما تقدمه إليه من أوراق تجارية مقبولة.

↔ يعد المصرف المركزي المشرف والمراقب العام على جميع المصارف المحلية والأجنبية

ويتحكم بالائتمان المصرفي كأداة رئيسية لتنفيذ سياسته النقدية ويستخدم لذلك مجموعة من

الوسائل منها الكمية كسياسة سعر إعادة الخصم وتعديل النسبة القانونية للاحتياطي الإلزامي أو

الوسائل الكيفية كتأثير القروض والحد الأقصى لسعر الفائدة<sup>2</sup>.

↔ وأخيراً يعدّ المصرف المركزي كمقرض أخير ومصدر نهائي للقروض، وتعد وظيفة المصرف

المركزي كمقرض أخير من مكونات شبكة الحماية المصرفية لأنها تضع على المصرف المركزي

مسؤوليات جسيمة فيما يتعلق بتدعيم الجهاز المصرفي والنظام النقدي بصفة عامة عند حدوث

أزمات وذلك بخلاف وظائف المصرف المركزي السابقة والتي تعطيه حقوقاً وصلاحياتٍ واسعة<sup>3</sup>.

---

<sup>1</sup> السيسي، صلاح الدين حسن . الموسوعة المصرفية العلمية و العملية، الجزء الثاني، مجموعة النيل العربية، 2011، ص357.

<sup>2</sup> حماني، حورية . اليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006، ص 42

<sup>3</sup> الصالحي، بان صلاح . مرجع سابق، ص 12

إن وظيفة المصرف المركزي كمقرض أخير هي واجب عليه ولا يمكن أن يتحلل منه تحت أي زعم ، فالمقصود بهذه الوظيفة هو وقوف المصرف المركزي مستعداً لمد يد العون للسوق الائتماني في حالات الضيق المالي أو عند الضرورة الأمر الذي يخفف من أثر الأزمات ويدعم الاستقرار ويعزز شبكة الحماية المصرفية ويجعلها أكثر قوة.

وفي النهاية يمكننا القول إن وجود تعليمات رقابية وإشرافية قوية ونظام ضمان للودائع بالإضافة إلى وظيفة المصرف المركزي كمقرض أخير تشكل شبكة حماية مصرفية تسعى إلى ضمان استقرار النظام المصرفي و لكن من الجدير بالذكر أن فعالية هذه الشبكة تزداد بإزدياد التنسيق بين مكوناتها الأمر الذي يحتم وجود آلية للتنسيق بين هذه المكونات و تحديد صلاحيات كل منهم بوضوح

### ثانياً : التنسيق بين مكونات شبكة الحماية المصرفية

إن ضرورة التنسيق والتعاون الوثيق بين مكونات شبكة الحماية المصرفية ينبع من إمكانية وجود تضارب في صلاحيات هذه المكونات الأمر الذي يقوض فعالية شبكة الحماية المصرفية.

لذلك يجب أن يكون هناك تقسيم للمسؤوليات وتحديد واضح لصلاحيات جميع المشاركين

في شبكة الحماية المصرفية لمنع التداخل والازدواجية في الأنشطة قدر الإمكان<sup>1</sup>.

وقد بينت الدراسات أن آليات التنسيق تختلف من بلد لآخر، ففي البلدان التي تكون فيها مؤسسة ضمان الودائع هيئة تابعة للمصرف المركزي أو السلطة الرقابية في البلاد يقل تضارب المصالح ويصبح التنسيق أكثر سهولة<sup>1</sup>.

---

1 IADI, General guidance to promote effective interrelationships among financial safety Net Participants, 2006, p7.

ويظهر دور المصرف المركزي فيها بما يلي<sup>2</sup>:

- 1 . تحديد المنشآت المالية والمصارف الواجب اشتراكها في نظام ضمان الودائع.
- 2\_ المشاركة في تحديد نسب مساهمات المصارف كقطاع مصرفي ومساهمات الهيئات الحكومية المعنية كوزارة المالية وغرف التجارة والمصرف المركزي نفسه.
- 3 . تحديد نسبة المساهمة على أساس المخاطر المتوقعة للمصرف وبشارك المركزي في تحديد هذه النسبة كونه هو الذي يشرف على المصارف وهو أفضل جهة تستطيع تقدير وضع المصرف والمخاطر المحيطة به.
- 4 . تحديد أنواع الودائع التي سيشملها الضمان وذلك بما يتناسب وسياسته النقدية خاصة فيما يتعلق بودائع القطع الأجنبي.
- 5 . تحديد نسب وسقوف التعويض بناء على الموارد المالية للنظام.
- 6 . تحديد درجة الإعسار المالي التي وصل لها المصرف وبالتالي يقرر فيما إذا كان يجب تعويض المودعين من قبل الهيئة أم أن المصرف ممكن أن يعالج وضعه بمساعدة مؤقتة من المركزي.
- 7 . ممارسة المركزي لدوره الرقابي على المصارف وذلك عن طريق جمع وتحليل بيانات المصارف بما يمكنه من تقييم أوضاع المصارف.

---

<sup>1</sup> IADI , General guidance for an effective Deposit insurance Mandate, 2007, p16.

<sup>2</sup> مصرف سورية المركزي، أنظمة ضمان الودائع، مرجع سبق ذكره ، ص 8 .

أما في البلدان التي يكون فيها لنظام ضمان الودائع كيان مستقل عن المصرف المركزي أو السلطة الرقابية فإن تنسيق الإجراءات وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات وتبادل المعلومات يصبح أكثر تعقيداً ويحتاج إلى معالجة بشكل أوضح<sup>1</sup>.

وعندها تنحصر مسؤولية المصرف المركزي بما يلي<sup>2</sup>:

1 . الرقابة المباشرة على مؤسسة ضمان الودائع ومن الأفضل أن يعمل نظام ضمان الودائع تحت إشرافه وخاصة في الفترة الأولى من إنشاء هذا النظام.

2 . التنسيق بين المصرف المركزي وبين المؤسسة ليوفر لها البيانات المالية والإدارية الكاملة الخاصة بالمصارف حتى تتمكن من إجراء التحليلات المطلوبة لهذه البيانات وتقييم وضع المصرف واتخاذ القرارات الرقابية اللازمة لذلك.

3 . قد يتولى المصرف المركزي مهمة جمع وتحليل بيانات المصارف كون هذه البيانات متوفرة لديه وبالتالي يمكنه تقييم أوضاع المصارف ويزود المؤسسة بما يجده مناسباً من قرارات.

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن التنسيق بين مكونات شبكة الحماية المصرفية والحاجة إلى تبادل المعلومات تختلف باختلاف صلاحيات مؤسسة نظام ضمان الودائع وسلطاتها فأنظمة ضمان الودائع ذات الصلاحيات الواسعة والتي يكون لها دور في تقييم المخاطر تكون حاجتها أكبر للمعلومات لتكون قادرة على استباق المشاكل المالية للمصارف الأعضاء والتعامل معها عند ظهورها.

---

<sup>1</sup> IADI , General guidance to promote effective interrelationships among financial safety Net Participants , previous reference , P 8

<sup>2</sup> مصرف سورية المركزي ، مرجع سبق ذكره ، ص 8

أما أنظمة ضمان الودائع ذات السلطات الضيقة فإنها تكون بحاجة لمعلومات أساسية تمكّنها من السداد للمودعين في الوقت المناسب وعند الحاجة للقيام بذلك<sup>1</sup>، ولكن في جميع الحالات يجب أن يتم تبادل المعلومات في الوقت المحدد ويجب أن تكون هذه المعلومات دقيقة و واضحة كما أنه من الضروري أن تراعى القواعد المتعلقة بسرية المعلومات المتبادلة بين مكونات شبكة الحماية المصرفية<sup>2</sup>.

وبالنتيجة يمكننا القول أن التعليمات الرقابية و الإشرافية و نظام ضمان الودائع و الدور الذي يقوم به المصرف المركزي كمقرض أخير يشكلون شبكة حماية مصرفية تسعى للمحافظة على الثقة بالنظام المصرفي و تعمل على مواجهة المخاطر المصرفية و الأزمات التي من الممكن أن يتعرض لها .

و نظراً لأننا نركز في دراستنا على أهمية نظام ضمان الودائع في الحفاظ على استقرار النظام المصرفي، فإننا سنحاول أن نبين الدور الذي يلعبه هذا النظام باعتباره عنصراً أساسياً من عناصر شبكة الحماية المصرفية في الحد من المخاطر التي تواجه المصارف و التقليل من انتشار الأزمات المالية .

---

<sup>1</sup> IADI, General guidance to promote effective interrelationships among financial safety Net Participants , previous reference , P 13

<sup>2</sup> IADI, Basel, Core principles of effective deposit, insurance system, 2010, p14

## المبحث الثاني : نظام ضمان الودائع و المخاطر المصرفية

### تمهيد :

لا تقتصر أهمية أنظمة ضمان الودائع على حماية ودائع صغار المودعين عند إفلاس المصارف الأعضاء فيها ، و إنما يكون للدور الوقائي الذي تقوم به هذه الأنظمة أهمية كبيرة أيضاً في حماية أموال المودعين من خلال الرقابة على المصارف قبل وصولها إلى مرحلة التوقف عن الدفع .<sup>1</sup>

و لقد أشارت المبادئ الأساسية لأنظمة ضمان ودائع فعالة التي أصدرتها الجمعية الدولية لضامني الودائع و التي قمنا بذكرها سابقاً إلى ضرورة وجود مجموعة من الشروط التي تسبق إنشاء أنظمة ضمان الودائع ، و كان من أهم هذه الشروط وجود تشريعات قانونية و صلاحيات رقابية قوية و متينة بحيث يسمح فقط للمصارف القادرة على تطبيقها و الاستمرار بها بالانضمام إلى نظام ضمان الودائع .

كما أكدت هذه المبادئ على أن المصارف الأعضاء في نظام ضمان الودائع يجب أن تملك رأسماً جيداً و تتبع سياسات سليمة و صارمة لإدارة أعمالها ومخاطرها و غيرها من ممارساتها العملية ، بالإضافة إلى ضرورة وجود نظام فعال لترخيص المصارف الحديثة و أهمية القيام بالتفتيش الدوري و الشامل للمصارف و وضع إطار للكشف المبكر و التدخل في الوقت المناسب لمعالجة المصارف المتعثرة .

و تكمن أهمية الكشف المبكر على المصارف الضعيفة أو التي تعاني من مشاكل في قدرة نظام ضمان الودائع على اتخاذ تدابير فعالة لمنع فشل المصارف مثل توفير دعم السيولة و

---

<sup>1</sup> بلعزوز ، بن علي . مرجع سبق ذكره ، ص 117

المساعدة في عمليات الاندماج و الاستحواذ و في بعض الحالات إعادة رسمة المصرف على

حساب شركة التأمين على الودائع أو غيرها من الوكالات الحكومية المسؤولة<sup>1</sup>.

و لمعرفة ماهية الدور الوقائي الذي تقوم به أنظمة ضمان الودائع و دورها في الحد من

المخاطر التي تواجه المصارف لا بد لنا في البداية أن نستعرض باختصار أهم المخاطر

المصرفية .

---

<sup>1</sup> IADI, General Guidance on Early Detection and Timely Intervention for Deposit Insurance System, previous reference ,2013,P4



## أولاً : أهم المخاطر التي تواجه المصارف

يعدّ موضوع المخاطر المصرفية من أهم الموضوعات التي تشغل بال المصرفيين و تستحوذ على جل اهتمامهم على المستوى العالمي و خصوصاً في السنوات الأخيرة و عقب الأزمات المالية و المصرفية التي عصفت بالعالم و أثارت اهتمام المسؤولين المصرفيين على المستوى الدولي ، حيث اتضح أن أهم أسباب تلك الأزمات المالية هي تزايد المخاطر المصرفية التي تواجهها المصارف من ناحية و عدم إدارتها بصورة جيدة من ناحية أخرى ، و قد اتفقت معظم الآراء حول أهم المخاطر التي تواجهها المصارف و تم حصرها في خمس عوامل هي :<sup>1</sup>

- نقص السيولة
- الائتمان الرديء
- عدم كفاية رأس المال
- تركيز المصارف على شرائح معينة من المودعين أو شرائح معينة من المقترضين
- المخاطر التشغيلية من سوء الإدارة و تدني معدلات كفاءة العمل مما ينتج عنه خسائر للمصرف .

### (1) مخاطر نقص السيولة

تتشأ مخاطر السيولة من عدم قدرة المصرف على تمويل أي زيادة في الأصول أو مقابلة الالتزامات عند استحقاقها بدون تكبد خسائر غير مقبولة ، أو وجود قيود على

---

<sup>1</sup> بلان ، ريم . إدارة مخاطر سعر الفائدة في المؤسسات المالية باستخدام العقود الآجلة و العقود آجلة التسعير ، رسالة ماجستير ، جامعة دمشق ، كلية الإقتصاد ، 2012 ، ص 37

قيام المصرف بالتصرف في بعض الأصول المملوكة له ، أو إمكانية القيام بذلك و لكن بأسعار تقل بكثير عن قيمة اقتنائها ( أي تكبد خسائر رأسمالية )<sup>1</sup>

وقد جاء تعريف مخاطر السيولة ضمن المعيار المحاسبي الأول (32) بأنها مخاطر التمويل و هي دالة على الصعوبة التي يحتمل أن يتعرض لها المصرف في محاولته لتأمين الأموال اللازمة من أجل الوفاء بالالتزامات و قد تنتج من عدم القدرة على بيع أصل ما بقيمته العادلة .<sup>2</sup>

و غالباً ما تنتج هذه المخاطر بسبب عدم تمكن المصرف من جذب إيداعات جديدة من الزبائن أو بسبب ضعف المصرف في إدارة الموجودات و المطالبات الأمر الذي يؤدي إلى عدم توفر السيولة الكافية لدى المصرف مما ينعكس على ربحيته، و يؤدي في الحالات الشديدة إلى إعسار المصرف.

و بناءً على ذلك يمكن حصر أهم أسباب مخاطر السيولة بمايلي :<sup>3</sup>

• أسباب تتعلق بجانب الميزانية :

- جانب المطالبات : و ذلك عند ازدياد طلبات سحب الموعين لأرصدهم الأمر الذي يضطر المصرف إلى الاقتراض بتكلفة إضافية من المصارف الأخرى أو إصدار مزيد من الأوراق المالية كالسندات و ذلك لمقابلة عمليات السحب المفاجئ .

---

<sup>1</sup> البنك المركزي المصري ، قطاع الرقابة و الإشراف . محاطر السيولة وفقاً للدعامة الثانية من مقررات بازل 2 ، ص 3

<sup>2</sup> عبد الستار ، رجاء رشيد . تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد و أهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 31 ، 2012 ، ص125

<sup>3</sup> احلاسه ، نصر رمضان . دور المعلومات المحاسبية و المالية في إدارة مخاطر السيولة ، دراسة تطبيقية على المصارف على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2013 ، ص 58

- جانب الموجودات : و ذلك عند مواجهة صعوبة في بيع الموجودات لمقابلة التدفقات الخارجية و سوء توزيع الأصول على استثمارات ذات درجات سيولة متفاوتة مما يؤدي إلى تسيلها ، كما أن خطابات الاعتماد و الضمان و التي تتم خارج الميزانية تتحول لقروض فعلية تظهر في الميزانية بمجرد قيام العميل بالافتراض بموجبها الأمر الذي من الممكن أن يضغط على المصرف و يؤدي إلى ظهور مشاكل السيولة

- اختلاف تواريخ الاستحقاق :

إن عدم وجود تناسق بين الأصول و الالتزامات من حيث تواريخ الاستحقاق كتمويل قروض طويلة الأجل بودائع قصيرة الأجل هو أحد أسباب مخاطر السيولة .

- عدم التوافق بين التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة .

### وبالنتيجة يمكن تحديد ثلاث أنواع رئيسية لمخاطر السيولة هي :<sup>1</sup>

مخاطر السيولة التمويلية : تنشأ عندما يكون المصرف غير قادر على مقابلة التدفقات النقدية المتوقعة و غير المتوقعة سواءً الحالية أو المستقبلية بكفاءة أو بدون أن يؤثر ذلك على العمليات اليومية أو الوضع المالي للمصرف.

مخاطر السيولة السوقية : تنشأ عندما يتعذر على المصرف بيع أو رهن أحد أصوله وفقاً لسعر السوق السائد نتيجة لعدم إمكانية تسيلها بالسوق .

مخاطر السيولة العرضية : تنشأ عند الاستخدام المفاجئ لبعض الحدود الائتمانية الممنوحة للأطراف المقابلة أو السحب المفاجئ لودائع العملاء .

---

<sup>1</sup> البنك المركزي المصري ، قطاع الرقابة و الإشراف ، محاطر السيولة وفقاً للدعامة الثانية من مقررات بازل 2 ، مرجع سبق ذكره ، ص 4

## (2) مخاطر الائتمان الرديء

تنشأ المخاطر الائتمانية بسبب لجوء المصرف إلى تقديم القروض أو الائتمان للأفراد و القطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض و فوائده .<sup>1</sup>

و يمكن تحديد أنواع مخاطر الائتمان وفقاً لمصادرها كالاتي :

### • المخاطر المرتبطة بالعميل:<sup>2</sup>

ترتبط هذه المخاطر بشخصية العميل و مدى ملاءته و مقدرته على إدارة نشاطه أي بالعناصر الرئيسية التي تمثل الجدارة الائتمانية .

و يستشف المصرف السمعة الائتمانية للمقترض من المعلومات التي يتم جمعها عنه و التي تعكس مدى احترامه لتعهداته و وفائه بالالتزامات في مواعيدها ، و تهتم المصارف بالتعرف على ما إذا كان المقترض قد اعتاد أن يماطل في السداد أو أنه لا يوفي إلا بالضغط عليه و يجب الاطمئنان إلى حسن نواياه و أمانته التي لا شك تعد أمراً ضرورياً حتى مع توافر الضمانات وذلك لتلافي المشاكل التي قد تنشأ عن التصرفات السيئة لبعض المقترضين و استخدامهم لطرق احتيالية تضر بالمصرف .

و بالإضافة إلى المخاطر المرتبطة بشخصية العميل هناك مخاطر تتعلق بالقطاع الاقتصادي الذي ينتمي إليه العميل إذ إن لكل قطاع اقتصادي مخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية و الإنتاجية لوحدات هذا القطاع.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> جهاد، حفيان . إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية ، دراسة استبائية في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة ، جامعة قاصدي مرباح ، 2012 ، ص 8

<sup>2</sup> انجرو، ايمان . التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الاقتراض، المصرف الصناعي السوري أنموذجاً ، جامعة تشرين ، 2007، ص 50

• المخاطر المتعلقة بالعملية المطلوب تمويلها :

تختلف المخاطر بحسب طبيعة كل عملية ائتمانية و ظروفها و ضماناتها فمخاطر الاقتراض بضمان بضائع تختلف عن مخاطر الاقتراض بضمان أوراق مالية و عن مخاطر تمويل عمليات المقاولات و إصدار خطابات الضمان المرتبطة بها .<sup>2</sup>

• المخاطر المرتبطة بالظروف العامة :

و تتمثل في المخاطر الناجمة عن عوامل خارجية يصعب التحكم بها و تتصل بمجموعة عوامل سياسية و اجتماعية تحدث أثار سلبية على مجريات الحياة الاقتصادية بشكل عام و على الجهاز المصرفي باعتباره جزء منها دون أن يكون للإدارة و متخذي القرارات أي قدرة على تحديدها و حصرها ، و من الأمثلة على تلك المخاطر تغير أسعار الفائدة و مخاطر التضخم و مخاطر الكساد التي تصيب الاقتصاد ككل و مخاطر التغيرات التكنولوجية و مخاطر الصناعة و غيرها من المخاطر المماثلة .<sup>3</sup>

• المخاطر الناشئة عن أخطاء المصرف

ترتبط هذه المخاطر بمدى كفاءة إدارة الائتمان في المصرف في متابعة الائتمان المقدم للعميل و التأكد من أخذ العميل بالشروط المتفق عليها في اتفاقية منح الائتمان.

---

<sup>1</sup> ابو كمال، ميرفت علي . الادارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية "بازل II، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2007 ، ص 81

<sup>2</sup> ابو كرش، شريف مصباح . ادارة مخاطر الائتمان المصرفي، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول بعنوان الإستثمار و التمويل في فلسطين بين آفاق التنمية و التحديات المعاصرة ، 2005 ، ص 8

<sup>3</sup> جهاد، حفيان ،مرجع سبق ذكره ، ص 11

ومن الأخطاء التي يمكن أن تقع بها إدارة الائتمان الإفراج بالخطأ عن بعض الضمانات كالبضائع و الأوراق المالية أو الودائع أو عدم المطالبة بسداد أو تجديد قيمة خطابات الضمان التي تغطي بعض القروض قبل انتهاء صلاحيتها<sup>1</sup>.

### 3) مخاطر رأس المال

يرجع وجود هذه المخاطر إلى عدم كفاية رأس المال لامتناس الخسائر التي يمكن أن تحدث و تصل إلى أموال المودعين و الدائنين و يتم قياس هذه المخاطرة من خلال النسبة

( رأس المال الأولي + رأس المال المساند ) / الأصول المرجحة بالمخاطر

وتشير هذه النسبة إلى حجم الأصول الخطرة التي يمكن تغطيتها من خلال رأس المال و ارتفاع هذه النسبة يدل على انخفاض المخاطر مما يزيد من درجة الأمان المصرفي.<sup>2</sup>

إن نوع و حجم المخاطر في المصرف هي التي تحدد مستوى رأس المال الذي يجب أن يحتفظ به ، لذلك فإن تصنيف رأس المال في المصرف يبنى على العوامل التالية:<sup>3</sup>

- مستوى و نوعية رأس المال والوضع المالي الكلي للمصرف

- مقدرة الإدارة على عمل الاحتياطات كرأس مال إضافي

<sup>1</sup> ابو كرش ، شريف مصباح . مرجع سبق ذكره ، ص 9

<sup>2</sup> صباح، بهية مصباح . أثر ادارة المخاطر على درجة الامان في الجهاز المصرفي الفلسطيني، مجلة جامعة الأقصى ، المجلد الخامس عشر ، العدد الأول ، 2011، ص 16

<sup>3</sup> الكراسنة ، ابراهيم . اطر اساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك و ادارة المخاطر ، صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الاقتصادية، 2006، ص 23

- طبيعة و حجم الديون المتعثرة و كذلك كفاية المخصصات .
- مكونات ميزانية المصرف مثل طبيعة و حجم الموجودات غير الملموسة ، مخاطر السوق ، مخاطر التركيز .
- المخاطر المتعلقة بالنشاطات خارج الميزانية .
- مستقبل النمو لدى المصرف .
- المقدرة على الدخول إلى سوق رأس المال للحصول على التمويل .

#### 4) مخاطر التركيز في أنشطة المصرف<sup>1</sup>

تنشأ مخاطر التركيز نتيجة اعتماد المصرف في مزاوله نشاطه على توظيفات أمواله في أنشطة محدودة أو على مصادر محدودة للحصول على التمويل أو الخدمات الأخرى اللازمة لمزاوله نشاطه .

- كما يمكن تعريف مخاطر التركيز بأنها المخاطر التي قد تنشأ نتيجة تركيز أنشطة المصرف في فئة مخاطرة واحدة و التي من المحتمل أن يترتب عليها .
- خسائر كبيرة بشكل يهدد قدرة المصرف على القيام بأنشطته الأساسية .
- تغير جوهري بهيكل المخاطر بالمصرف .

وعادة ما ترتبط مخاطر التركيز بالمخاطر المختلفة الأخرى التي يتعرض لها المصرف ، فمخاطر التركيز المرتبطة بمخاطر الائتمان تنشأ نتيجة تركيز توظيفات المصرف لدى عميل واحد أو تركيز التوظيفات في إحدى القطاعات و التي تؤدي في حال تعثرها إلى خسائر كبيرة للمصرف الأمر الذي يؤدي إلى التأثير السلبي على

---

<sup>1</sup> البنك المركزي المصري ، قطاع الرقابة و الإشراف . مخاطر التركيز وفقاً للدعامة الثانية من مقررات بازل 2 ، ص 5

سلامة مركزه المالي ، و مخاطر التركيز المرتبطة بمخاطر السوق تنشأ نتيجة التركيز في محفظة المصرف المحتفظ بها لأغراض المتاجرة على استثمارات بعملة معينة مثلاً أو على الاستثمار في أوراق مالية تم إصدارها من مصدر واحد ، أما بالنسبة لمخاطر التركيز المرتبطة بمخاطر السيولة فإنها تنشأ نتيجة اعتماد المصرف على عدد قليل و محدود من مصادر التمويل للحصول على السيولة اللازمة كالتركيز على عدد محدود من المودعين .

## 5 ( المخاطر التشغيلية

يمكن تعريف المخاطر التشغيلية بأنها مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة ، أو هي المخاطر التي تنجم عن أحداث خارجية ، ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية و لكنه يستبعد المخاطر الاستراتيجية و مخاطر السمعة و المخاطر النظامية .<sup>1</sup>

و ترى لجنة بازل أن المخاطر التشغيلية تعبير لمعان مختلفة في الصناعة المصرفية و على ذلك فإن المصارف و لأغراض داخلية يمكن أن تعتمد على تعريفها الخاص للمخاطر التشغيلية.

و كأثلة على المخاطر التشغيلية المتعلقة بأحداث معينة و التي تنطوي على احتمال التسبب بخسارة كبيرة يمكن أن نذكر ما يلي :<sup>2</sup>

---

<sup>1</sup> البنك المركزي المصري، قطاع الرقابة و الإشراف . ورقة مناقشة بشأن متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل ، 2009 ، ص 1

<sup>2</sup> صندوق النقد العربي ، اللجنة العربية للرقابة المصرفية . إدارة المخاطر التشغيلية و كيفية إحتساب المتطلبات الرأسمالية لها ، 2004 ، ص 9



الاحتيايل الداخلي : كتلك الأفعال من النوع الذي يهدف إلى الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون و اللوائح التنظيمية أو سياسة الشركة من قبل مسؤوليها أو العاملين فيها .

الاحتيايل الخارجي : أي الأفعال التي يقوم بها طرف ثالث يهدف إلى الغش أو التحايل على القانون .

الممارسات المتعلقة بالعملاء و المنتجات و الأعمال : كالإخفاق غير المتعمد او الناتج عن الأهمال في الوفاء بالالتزامات المهنية تجاه عملاء محددين أو الإخفاق الناتج عن طبيعة تصميم المنتج .

التنفيذ و إدارة المعاملات : مثل الإخفاق في تنفيذ المعاملات أو إدارة العمليات و العلاقات مع الأطراف المقابلة .

و أخيراً بعد أن ذكرنا أهم المخاطر التي تواجه النظام المصرفي لا بد لنا أن نشير إلى أن العمل على إدارة هذه المخاطر و محاولة التخفيف من آثارها السلبية على المركز المالي للمصارف و النظام المصرفي ككل أصبح الشغل الشاغل للمصرفيين و المسؤولين في جميع دول العالم.

و من الجدير بالذكر أن نظام ضمان الودائع باعتباره عنصراً هاماً في شبكة الحماية المصرفية و أحد أهم المعنيين في حال إفلاس المصارف فإنه يلعب دوراً هاماً في محاولة العمل على تجنب المصارف الوقوع في المخاطر المصرفية .

## ثانياً : دور نظام ضمان الودائع في الحد من المخاطر المصرفية و معالجتها

يتفاوت الدور الذي تلعبه أنظمة ضمان الودائع من بلد لآخر و يتراوح بين دور محدود يكون نظام ضمان الودائع فيه مسؤولاً فقط على سداد الودائع المؤمن عليها كما في استراليا ، إلى دور موسع يكون لنظام ضمان الودائع فيه مسؤوليات رقابية و إشرافية و دور في الحد من المخاطر كما في كوريا.<sup>1</sup>

و بغض النظر عما إذا كان لنظام ضمان الودائع مسؤوليات رقابية أو لا، فإنه من المهم أن ندرك أن تحديد المشاكل أو الاعتراف بها بالنسبة للمصرف الذي من المتوقع أن يكون في ضائقة مالية خطيرة هو أمر مهم و يجب أن يعالج في وقت مبكر و ينبغي أن تبدأ عملية التدخل فوراً و على أساس معايير محددة و مفهومة جيداً من المصرف و حملة الأسهم .

كما أن القدرة على التدخل المبكر و فرض إجراءات تصحيحية عاجلة يعدّ أداة تنظيمية هامة لا سيما في ضوء الآثار المحتملة لفشل المؤسسات الكبيرة على شركات التأمين على الودائع و النظام المالي و الاقتصاد ككل.<sup>2</sup>

و عادة ما تستخدم السلطات الإشرافية و أنظمة ضمان الودائع ذات الصلاحيات الموسعة مزيجاً من الأساليب النوعية والكمية لتحديد المصارف الضعيفة و المخاطر التي تهدد السلامة المالية لمؤسسات الودائع الفردية و من هذه الأساليب نذكر:<sup>3</sup>

---

<sup>1</sup> FSB, Thematic review on deposit insurance systems , 2012 , P4

<sup>2</sup> IADI , Enhanced guidance of effective deposit insurance system mitigating moral hazard, 2013,P19

<sup>3</sup> IADI , General guidance on early detection and timely intervention for deposit insurance systems, 2013 ,P13

## - تحليل القوائم المالية :

يتم بهذه الطريقة تقييم المصارف عن طريق المعلومات المالية الخاصة بالمصرف و عبر مجموعة من النسب المالية و المؤشرات التي تحدد الوضع المالي له ، كما يتم مقارنة نتائج النسب المالية للمصرف مع نتائج النسب المالية للمصارف المماثلة له .

و عادة ما تشمل مجموعة المؤشرات : تحليل كفاية رأس المال و نوعية الأصول و الربحية و نسب السيولة .

إن هذا التحليل من الممكن أن يولد إنذاراً للجهة المشرفة إذا تجاوزت نسبة معينة مستوى خطراً محدداً مسبقاً .

## - نظم الإنذار المبكر :

تستند هذه الطريقة عادةً على استخدام النماذج الإحصائية المختلفة لتقدير احتمال الفشل أو حدة الضائقة المالية على مستوى زمني ثابت أو التنبؤ بالإعسار المستقبلي بتقدير الخسائر المحتملة من الفشل .

و بالتالي فهي عبارة عن نماذج إحصائية تهدف عادة إلى التعرف على المخاطر التي يمكن أن تتسبب بها الظروف المعاكسة في المستقبل في أحد المصارف و الهدف منها هو تحديد المخاطر المحتملة في المصارف في الوقت المناسب حيث يمكن للسلطات أن تتخذ الإجراءات المناسبة للتقليل من الخسائر إلى الحد الأدنى أو التقليل من احتمال وقوع الخسائر الناجمة عن تلك المخاطر .

و بناءً على ما سبق يمكننا القول أن أنظمة ضمان الودائع تكمل عمل المصرف المركزي و السلطات الرقابية في مساعدة المصارف لتجاوز المصاعب المالية التي تهدد بقاءها عبر الدور الوقائي الذي تلعبه و الذي يظهر من خلال العمل الذي تقوم به أنظمة ضمان الودائع للحد من المخاطر المصرفية التي تطرقنا لها سابقاً و الذي يتلخص على الشكل التالي :

#### 1) دور نظام ضمان الودائع في الحد من مخاطر السيولة :

تعدّ مراقبة نسب السيولة لدى المصارف من أهمّ انشغالات أنظمة ضمان الودائع كما أنها توجه و تساعد المصارف في الوصول إلى توازن بين آجال الودائع و استثمارات هذه الودائع في أنشطة تدر دخلاً للمصرف.<sup>1</sup>

#### 2) دور نظام ضمان الودائع في الحد من مخاطر الائتمان:

يحدد نظام ضمان الودائع في المصارف الأعضاء فيه نسبة القروض إلى حقوق الملكية و الودائع ، كما يحدد نسبة القروض للعميل الواحد بالنسبة لرأس مال المصرف و رأس مال العميل.

أضف إلى هذا فإن أنظمة ضمان الودائع تتدخل في تحديد نسب الديون المشكوك فيها و مراجعة بعض القروض للتحقق من استيفاء المصرف للسياسات و النهج و الدراسات الائتمانية السليمة.<sup>2</sup>

---

<sup>1</sup> احمد ، عثمان بابكر . نظام حماية الودائع لدى المصارف الاسلامية ، مرجع سبق ذكره ، ص 38

<sup>2</sup> بلعزوز ، بن علي ، مداخل مبتكرة لحل مشاكل التعثر المصرفي، مرجع سبق ذكره ، ص 118

### 3) دور نظام ضمان الودائع في الحد من مخاطر رأس المال :

تقوم أنظمة ضمان الودائع بمراقبة نسبة رأس مال المصرف إلى ودائعه و موجوداته الخطرة كما أنها تتدخل في تحديد الزيادة في الاحتياطات و الأرباح المحتجزة<sup>1</sup>.

### 4) دور نظام ضمان الودائع في الحد من مخاطر التركيز :

تقوم أنظمة ضمان الودائع بدور رقابي على المصارف توجهها من خلاله إلى تنويع مصادر أموالها الخارجية و الوصول إلى شرائح أكبر من المقترضين و القطاعات المختلفة .

### 5) دور نظام ضمان الودائع في الحد من مخاطر التشغيل :

تعمل أنظمة ضمان الودائع على تحسين الحوكمة و الضوابط الداخلية في المصارف كما أنها تعمل على وقف أي ممارسات من الممكن أن تضر بالمؤسسة كالمخالفات و تجاوز القوانين و تبدي رأيها في مدير المصرف و أعضاء مجلس الإدارة .

و أخيراً يمكن إيجاز دور أنظمة ضمان الودائع في التعامل مع المصارف الضعيفة بإلزام هذه المصارف التقيد بالتوجيهات الإشرافية الصادرة عن لجنة بازل عام 2002 و من أمثلتها<sup>2</sup>:

- الاشتراط على المصرف القيام بتحسين الحوكمة و الضوابط الداخلية و نظم إدارة المخاطر .
- الحفاظ على مستويات عالية من كفاية رأس المال و مستوى السيولة .
- تقيد التوسع في الفروع أو إغلاق فرع في الداخل أو الخارج .

<sup>1</sup> الدوري ، زكريا .البنوك المركزية و السياسات النقدية ، مرجع سبق ذكره ، ص 148

<sup>2</sup> IADI ,General guidance on early detection and timely intervention for deposit insurance systems, 2013, P22

- تقليص حجم العمليات وبيع الأصول .
  - زيادة مؤونات الأصول المشكوك بها و تلك التي ليست مقيمة بالقيمة العادلة .
  - وقف أي نشاطات تضر المؤسسة مثل المخالفات و انتهاك القوانين التي تحكم نشاط المصرف.
  - وضع قيود على عمل المصرف في أنواع معينة من الأعمال أو مع بعض العملاء المحددين
  - العمل على استبدال المدراء غير الكفؤين.
  - فرض قيود على التعويضات بما في ذلك المكافآت للمدراء و كبار المسؤولين .
- و بالنتيجة يتبين لنا أثر نظام ضمان الودائع في إلزام المصارف الأعضاء فيه على التقيد بالإرشادات التي تعمل على التقليل من المخاطر المصرفية في حال التزام المصارف بتطبيقها .
- ولا يقتصر دور نظام ضمان الودائع على وقاية المصارف من المشاكل التي تتعرض لها و إنما يمتد لمعالجة هذه المشاكل عند إفلاس أحد المصارف أو في حال حدوث أزمات مالية .

## المبحث الثالث : نظام ضمان الودائع و الأزمات المالية

### تمهيد:

إن استحداث مؤسسات ضمان الودائع المصرفية كان في أغلب الأحيان نتيجة للأزمات التي تعرضت لها المصارف ، و يمكن القول أن إنشاء مثل هذه المؤسسات أصبح ملازماً للأزمات في أغلب دول العالم في محاولة من الدول لمنع انتشار هذه الأزمات و الحد من الذعر المصرفي ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تم تبني نظام ضمان الودائع لمعالجة أوضاع المصارف التي شهدت فترة الكساد الكبير ، و في ألمانيا كان لانهبانك هيرشتات (HERSTATT) و عدم قدرة المصرف المركزي على احتواء آثار الفشل المالي للبنك دور كبير في السعي لإنشاء نظام ضمان للودائع ، و كذلك الأمر في فرنسا بعد انهيار البنك السعودي الفرنسي ، و قد تم استحداث نظام ضمان الودائع في لبنان عقب إفلاس بنك انترا أحد أكبر المصارف اللبنانية آنذاك ، وفي الأردن بعد أزمة بنك البتراء .<sup>1</sup>

و قد سلطت الأزمة المالية الأخيرة ( أزمة الرهن العقاري ) الضوء على أهمية نظام ضمان الودائع في الحد من توسع الأزمة ، فقد عملت معظم دول العالم التي تملك نظام ضمان ودايع صريح على توسيع نطاق هذا الضمان و رفع مستوى التغطية على الودائع المؤمن عليها بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008 ، كما بادرت الدول التي لا تملك ضمان للودائع إلى دراسة إمكانية تبنيها لنظام ضمان الودائع و ذلك لتعزيز استقرار أنظمتها المالية .

<sup>1</sup> الدوري ، زكريا ، السمرائي ، يسرى . البنوك المركزية و السياسات النقدية ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ،

و نظراً لعمق أزمة الرهن العقاري و تأثيرها الواضح على الأنظمة المالية لمعظم دول العالم سنقوم باستعراض أهم اسباب هذه الأزمة و التعديلات التي أجرتها الدول على أنظمة ضمان الودائع لديها بعد هذه الأزمة في محاولة منها لاستعادة الثقة بأنظمتها المالية.

### أولاً: أسباب الأزمة المالية العالمية ( أزمة الرهن العقاري ) :

تختلف الأزمة المالية الأخيرة (أزمة الرهن العقاري) عن سابقتها سواء من حيث العمق أو الاتساع بحيث شملت الاقتصاد العالمي كله ولعلها أعنف أزمة تعصف بالرأسمالية كنظام اقتصادي- اجتماعي منذ نحو ثمانين عام.

ومما لا شك فيه أن هذه الأزمة هي الأشد خطورة منذ أزمة الكساد الكبير التي ضربت الاقتصاد العالمي في مطلع ثلاثينات القرن الماضي<sup>1</sup>.

### 1) الأسباب غير المباشرة لأزمة الرهن العقاري

مع أن أزمة الرهن العقاري كانت الشرارة التي فجرت الأزمة إلا أن بعض الخبراء رأوا أن هناك أسباباً عميقة كانت وراء نشوء الأزمة يتلخص أهمها بما يلي :

1-1 التضخم الكبير في الاقتصاد الافتراضي الذي يقوم على المضاربات العقارية و التعاملات المالية في البورصة ، فلقد تضخم الاقتصاد الافتراضي على حساب الاقتصاد الحقيقي

---

<sup>1</sup> دياب ، محمد . الأزمة المالية والاقتصادية العالمية . جوهرها وأسبابها وتداعياتها على الاقتصاديات النامية والناشئة ، أعمال الندوة الاقتصادية المشتركة بين كلية الاقتصاد جامعة دمشق و كلية العلوم الاقتصادية الجامعة اللبنانية ، 2010 ، ص 41



الذي يركز على ثوابت الإنتاج التقليدي ( الإنتاج و التوزيع و الاستهلاك) و أصبح الرأسمال المالي يخلق القيمة المضافة خارج نطاق الإنتاج السلعي أي خارج الإنتاج الفعلي .<sup>1</sup>

1-2 تهميش دور الدولة و الإفراط في الليبرالية و تخلي السلطات الأمريكية عن مهام الرقابة تاركة للعبة السوق أمر معالجة الاختلال عند حدوثه على الرغم من تنبيه الكثير من الاقتصاديين لخطر مثل هذا السلوك .<sup>2</sup>

1-3 زيادة أحجام المديونية أو ما يطلق عليه اسم الرافعة المالية (Leverage)

حيث يعد مصطلح الرفع المالي أو الرافعة المالية من المصطلحات التي ابتدعتها الذهنية المؤسساتية لتغليف الأشياء غير المحببة أو السلبية و إعطائها مظهراً جميلاً فبدل أن نقول استدانته أو مديونية و هو مصطلح يوحي بالمخاطرة و الضعف نقول رافعة مالية و هو مصطلح يوحي بالثقة و القوة .

و لو نظرنا إلى المؤسسات المالية الكبرى على مستوى العالم و لاسيما المصارف الاستثمارية لوجدنا أن معظمها زاد كثيراً من حجم الرفع المالي و هو ما أدى إلى تحمل هذه المؤسسات مخاطر ائتمانية كبيرة .<sup>3</sup>

---

1 عبد الخالق ، جعفر . الأزمة المالية العالمية و التنمية المستدامة ( حالة لبنان ) ، أعمال الندوة الاقتصادية المشتركة بين كلية الاقتصاد جامعة دمشق و كلية العلوم الاقتصادية الجامعة اللبنانية ، 2010 ، ص 71  
2 حبيب ، مطانيوس . أثر الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد السوري ، أعمال الندوة الاقتصادية المشتركة بين كلية الاقتصاد جامعة دمشق و كلية العلوم الاقتصادية الجامعة اللبنانية ، 2010 ، ص 110

<sup>3</sup> قصبية ، نبال محمود . تحليل الأزمة المالية العالمية الراهنة الأسباب و التداعيات و العلاج ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 28 العدد الأول، 2012 ، ص 29

4-1 الزيادة في حجم فوائض الدول سواء كانت فوائض الدول ذات الميزان التجاري الفائض كالصين واليابان أو فوائض الدول النفطية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط وتوجيه جزء من هذه الفوائض للاستثمار في الأسواق المالية الأميركية<sup>1</sup> .

كل هذه العوامل شكلت الأرضية الخصبة لنشوء الأزمة و لكن لا يخفى على أحد أن هناك أسباباً مباشرة أدت إلى تفجر هذه الأزمة .

## (2) الأسباب المباشرة لأزمة الرهن العقاري

1-2 سياسات معدلات الفائدة المتدنية التي اتبعتها مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في الأعوام من 2001 إلى 2003 في سعيه لدرء الركود الدوري في الاقتصاد الأمريكي الأمر الذي مكن المصارف من الحصول على السيولة النقدية بسعر منخفض وبالتالي قامت بإقراض هذه السيولة بأسعار زهيدة ، و قد أدى التوسع الهائل في عمليات الإقراض إلى خلق صناعة مالية عظيمة تقتقر إلى أبسط متطلبات الشفافية<sup>2</sup> .

2-2 الممارسات غير المنضبطة في الأسواق المالية الدولية و التي تمثلت بالتوسع المفرط للمصارف الأمريكية المتخصصة في مجال العقار في منح القروض السكنية عالية المخاطر لأعداد متزايدة من ذوي الجدارة الائتمانية الضعيفة دون الاشتراط بأن يكون للمقترض سجل مالي قوي .<sup>3</sup>

---

<sup>1</sup> الكفري ، مصطفى العبد الله . الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأسباب والتداعيات ، أعمال الندوة الاقتصادية المشتركة بين كلية الاقتصاد جامعة دمشق و كلية العلوم الاقتصادية الجامعة اللبنانية ، 2010 ،

<sup>2</sup> دياب ، محمد . مرجع سبق ذكره ، ص 42

<sup>3</sup> المناصير ، علي فلاح . الكساسة ، وصفي عبد الكريم . الأزمة المالية العالمية حقيقتها اسبابها تداعياتها و سبل العلاج ، جامعة الزرقاء الخاصة ، 2009 ، ص 13

3-2 ظهور بضائع مالية جديدة في البورصات حيث بدأت تظهر في الأسواق أوراق مالية

جديدة تماماً مثل

**الترامات الديون المضمونة CDO (Collateralized Debt Obligation)**

وهي عبارة عن سندات ناتجة عن إعادة هيكلة قروض عقارية و مصدرة بضمانة هذه القروض ، و تعتمد الجدارة الائتمانية لهذه السندات و بالتالي قيمتها على نوعية القروض العقارية و استمرارية التدفقات عليها .

و هناك أيضاً ما يسمى أدوات تبادل القروض غير القابلة للسداد **CDS**

( Credit Default Swaps ) و التي أصبحت تعرف بالأصول المالية السامة لما تولده من مخاطر و هي عبارة عن رهانات تسمح بتحقيق أرباح خيالية للمضاربين إذا تخلفت القروض العقارية عن الدفع و هذه الرهانات تأخذ شكل عقود تأمين على القروض العقارية أو على السندات الصادرة عنها .<sup>1</sup>

و قد استخدمت المصارف توريق الديون كطريقة يمكن من خلالها توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناءً على أصل واحد ، فالمصارف لم تكثف بالتوسع في القروض الأقل جودة بل استخدمت المشتقات المالية لتوليد مصادر جديدة في التمويل و بالتالي التوسع في الإقراض فعندما يتجمع لدى المصرف محفظة كبيرة من الرهونات العقارية، فإنه يلجأ إلى استخدام هذه "المحفظة من الرهونات العقارية" لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية

---

1 الميداني ، محمد ايمن عزت . الأزمة المالية العالمية: أسبابها تداعياتها ومنعكساتها على الاقتصاد العالمي والعربي والسوري، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، 2009 ، ص 4

الأخري بضمان هذه المحفظة ، فكأن المصرف لم يكتف بالإقراض الأولي بضمان هذه العقارات فيستخدم هذه القروض كرهن على قروض أخرى .<sup>1</sup>

4-2 منح سندات الرهن العقاري تصنيفات ائتمانية لا تستحقها حيث حصلت بعض سندات الرهن العقاري على تصنيفات ائتمانية مرتفعة جداً وصل بعضها إلى (AAA) و هذا التصنيف مساوٍ لتصنيف سندات الخزينة الأمريكية التي تعد من الأصول المالية الأكثر أماناً على مستوى العالم ، و قد أدى التصنيف الائتماني المرتفع لسندات الرهن العقاري إلى زيادة حجم الاستثمار بها للحصول على معدلات فائدة أعلى مقارنة بالأصول المالية الأمانة كسندات الخزينة الأمريكية

بالإضافة إلى استغلال التصنيف المرتفع للسندات للمبالغة في تقييم المشتقات المالية المرتبطة بها .<sup>2</sup>

ومن الجدير بالذكر أن بؤادر الأزمة لاحت عندما قرر مصرف الاحتياطي الفدرالي أن يرفع أسعار الفائدة لمواجهة التضخم والحد من تدفق الكتلة النقدية وبالفعل فقد تم رفع أسعار الفائدة بشكل متواصل من 1% في أواخر عام 2004 إلى 5.25% في بداية عام 2007 الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكلفة القروض بشكل كبير كما أن تهاوي أسعار العقارات نتيجة قلة الطلب عليها وارتفاع أسعارها المبالغ فيه جعل المواطن الأميركي أمام خيارين فإما أن يستمر في تسديد قرض أصبح أعلى من سعر

---

1 كليب، كليب . دور صناديق المخاطر في الأزمة المالية العالمية الراهنة ، أعمال الندوة الاقتصادية المشتركة بين كلية الاقتصاد جامعة دمشق و كلية العلوم الاقتصادية الجامعة اللبنانية ، 2010 ، ص 329

2 المناصير ، علي فلاح . الكساسبة ، وصفي عبد الكريم . مرجع سبق ذكره ، ص 6

منزله فيما لو سدده دفعة واحدة أو يترك منزله لكي يستولي عليه المصرف وهو الحل السليم في نظره<sup>1</sup>.

تبع ذلك ازدياد في عرض المنازل المرهونة للبيع مما أدى معه إلى ضغط أكثر على أسعار العقار وزاد عدد المنازل المعروضة للبيع في الولايات المتحدة الأمريكية 75% في عام 2007 حيث بلغ عددها 2.2 مليون منزلاً.

وفي كانون الثاني 2008 قام مصرف Bank of Amirca بالاستحواذ على مصرف Country wide Financial وهو أحد أكبر مقرضي الرهن العقاري ومن ثم أعلنت شركة FAINNIE MAY أكبر وكالات الرهن العقاري في أميركا عن خسائر بقيمة من 3 مليار دولار، وجاء الحدث الأكبر عندما أعلن مصرف Lehman Brother وهو المصرف الاستثماري الخامس في العالم عن إفلاسه و شكل ذلك بداية رمزية خطيرة، لأن هذا المصرف العريق كان من المصارف القليلة التي نجت من مذبحة الكساد الكبير في عام 1929، وبعد من أقدم المؤسسات المالية الأمريكية

وقد منح المصرف الاحتياطي الفيدرالي في الشهر نفسه تسهيلات ائتمانية لأكثر شركة تأمين في العالم (American Internal Group) AIG تقدر قيمتها بـ 85 مليار دولار لانتشالها من إفلاس محقق مقابل تملكه أسهماً بقيمة 79.9% من حقوق ملكية الشركة وهو ما يشبه عملية التأمين<sup>2</sup>.

---

1 المنجد ، محمد صالح. الأزمة المالية ، مجموعة زاد للنشر ، الرياض ، 2009 ، ص 8

<sup>2</sup> قصبة . نبال محمود . مرجع سبق ذكره ، ص 11

ونتيجة لذلك انهارت الأسواق المالية الأميركية فقد تراجع مؤشر أسعار الأسهم  
DOW JONES بنسبة 38% و خسر مؤشر S&P500 38.5% بينما خسر  
مؤشر نازداك 40.5% من قيمته الأمر الذي أدى إلى خسائر كبيرة في أسهم شركات  
رئيسية حيث خسر سهم شركة جنرال موتورز 87% من قيمته<sup>1</sup>.

ولم تقتصر الأزمة على الأسواق المالية الأميركية فبسبب اتساع انتشار العولمة  
الاقتصادية وازدياد الترابط بين المؤسسات الاقتصادية وحتى بين الدول فيما يسمى  
الاعتماد المتبادل كان يكفي أن تنهار مؤسسة كبيرة مثل مصرف ليمان برازرز أو  
المجموعة الدولية للتأمين AIG حتى تكرر السبحة وتتسارع الانهيارات كما في لعبة  
الدومينو تماماً<sup>2</sup>، فقد لحقت بدول العالم من الصين إلى اليابان إلى دول جنوب شرق  
آسيا إلى روسيا إلى دول الاتحاد الأوروبي خسائر بمئات المليارات من الدولارات وقد  
قدر مجلس الاحتياط الفيدرالي خسائر الاستثمارات الأجنبية في أسواق المال الأميركية  
بأكثر من 400 مليار دولار<sup>3</sup>.

وما لبثت أن تحولت هذه الأزمة من أزمة مالية إلى أزمة اقتصادية فقد أدى  
إفلاس كبريات شركات التمويل والتأمين والمصارف إلى تسريح مئات الآلاف من  
العمال خلال أيام معدودة وبالتالي انخفض الطلب الفعال على السلع والخدمات وبدأ  
ظهور فائض من الإنتاج وعم الكساد في الأسواق.

---

<sup>1</sup> الميداني ، محمد ايمن عزت . مرجع سبق ذكره ، ص 6

<sup>2</sup> مطانيوس ، حبيب . مرجع سبق ذكره ، ص 113

<sup>3</sup> الميداني ، ايمن محمد عزت . مرجع سبق ذكره ، ص 6

و في محاولة للحد من الأزمة اتخذت الحكومات في معظم الدول إجراءات مختلفة لتعزيز السيولة و المحافظة على الثقة بالنظام المالي ، تضمنت بعض هذه الإجراءات إعادة رسمة المصارف و التأمين الجزئي لها و تعزيز ضمان الودائع الذي يعدّ عنصراً أساساً في كافة حزم السياسات الاقتصادية والمالية التي تبنتها الدول في التعامل مع تبعات الأزمة المالية العالمية .<sup>1</sup>

### ثانياً : التغييرات على أنظمة ضمان الودائع بعد الأزمة المالية العالمية

في استجابة للأزمة المالية العالمية ما لا يقل عن 48 دولة عززت نظام ضمان الودائع لديها في محاولة منها لتعزيز الثقة بأنظمتها المالية خلال عام 2008 وأوائل 2009 ، حيث قامت نحو 20 دولة بضمن الودائع بشكل كامل و 29 دولة بالباقيّة زادت مستويات التغطية للتأمين على الودائع لديها ، منهم 22 دولة زادت مستويات التغطية بشكل دائم مما يعكس إقرارها بأن مستويات التغطية السابقة لم تكن كافية و 7 زادت مستويات التغطية في التأمين على الودائع بشكل مؤقت<sup>2</sup> .

جدول رقم (2) يظهر أسماء الدول التي زادت مستويات التأمين على الودائع من 2008/9/20 وحتى 2009/3/30<sup>3</sup> .

---

<sup>1</sup> Ogunleye , Ganiyu A . The Global Financial Crisis :Lessons For Deposit Insurance System in developing countries , Nigeria deposit insurance corporation, 2009 , p8

<sup>2</sup> Financial Stability Board, Update on Unwinding Temporary Deposit Insurance Arrangements ,2010 , p3

<sup>3</sup> IADI .Discussion paper on cross Border deposit insurance Issues Raised by the Global Financial Crisis , 2011, P15.

جدول رقم (2) أسماء الدول التي زادت مستويات التأمين على الودائع

Full Depositor Guarantees الدول التي تبنت التغطية الكاملة	Deposit Insurance Coverage Increase الدول التي زادت معدلات معدلات التغطية	
	Permanent زيادة دائمة	Temporary زيادة مؤقتة
النمسا	البانيا	استراليا
الدنمارك	بلجيكا	البرازيل
المانيا	بلغاريا	هولندا
اليونان	كرواتيا	نيو زيلندا
هونكونغ	قبرص	سويسرا
هنغاريا	الجمهورية التشيكية	اوكرانيا
ايسلندا	استونيا	الولايات المتحدة الأمريكية
ايرلندا	فيلندا	
الأردن	اندونيسيا	
الكويت	كازخستان	
ماليزيا	لاتيفيا	
الجبيل الأسود	ليتوانيا	
منغوليا	لوكسمبورغ	
البرتغال	مالطا	
سنغافورة	الفلبين	
سلوفاكيا	بولندا	
سلوفينيا	رومانيا	
تايوان	روسيا	
تايلاند	صربيا	
الإمارات العربية المتحدة	اسبانيا	
	السويد	
	المملكة المتحدة	
20	22	7

و يبين الجدول أسماء الدول العشرين التي أعتمدت التأمين على الودائع بضمانات

كاملة و الدول الباقية التي زادت مستويات التغطية على الودائع لديها إما بشكل مؤقت

أو دائم .



ففي الولايات المتحدة الأميركية تم التوقيع على وثيقة الاستقرار الاقتصادي الطارئ  
EESA) the Emergency Economic Stabilization Act بتاريخ  
2008/10/30 في محاولة لاستعادة السيولة والاستقرار لجميع القطاعات المالية  
والاقتصادية وكان الجانب الأكثر أهمية من (EESA) يتعلق بزيادة مؤقتة لمستوى  
التغطية في التأمين على الودائع من 100,000 إلى 250,000 دولار وقد كانت هذه  
الزيادة مقررة في البداية حتى تاريخ 2009/12/31 ثم تم تمديدها إلى 2013/12/31  
وفي وقت لاحق أصبحت هذه الزيادة دائمة.

وفي أوروبا كانت أيرلندا أول دولة اتخذت إجراءات طارئة وزادت تغطية ضمان  
الودائع لديها إلى 100,000 يورو في 2008/9/20 ومن ثم اعتمدت في  
2008/9/30 ضمانات كاملة على الودائع في سبع مصارف، وتبع ذلك الزيادات في  
التأمين على الودائع التي أعلنتها اليونان في 2008/10/2، والمملكة المتحدة في  
2008/10/3.

وفي الأيام الأربعة عشر التالية 19 دولة أوروبية زادت أو أعلنت عن زيادة في  
التغطية التأمينية على الودائع وسبعة دول اعتمدت ضمانات كاملة وإجمالاً يمكن تقسيم  
الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عام 2008 لتعزيز نظم  
التأمين على الودائع الخاصة بهم إلى فترتين فترة ما قبل قرار مجلس الشؤون  
الاقتصادية والمالية في الاتحاد الأوروبي (Ecofin) الذي وجه بوجوب تعديل خطط  
ضمان الودائع في 2008/10/7 والفترة التي تلت قرار (Ecofin).

فقبل 2008/10/7 اتخذت الدول الأعضاء إجراءات من جانب واحد لحماية ودائعها المحلية واقتصاداتها ، و قد تم تنفيذ العديد من هذه الإجراءات خلال فترة قصيرة للغاية وبعد 2008/10/7 وقعت غالبية الدول الأعضاء على قرار (Ecofin) وبدأت العمل على تنفيذ التوجيهات الجديدة المشتركة لتوحيد الإجراءات المتخذة لمعالجة الأزمة في جميع دول الإتحاد الأوروبي .

أما في أميركا اللاتينية فقد كانت البرازيل الدولة الوحيدة التي عززت ضمان الودائع لديها من خلال زيادة مستويات التغطية على الودائع من BRL 60,000 إلى BRL 20,000,000 في آذار 2009.

وفي آسيا التي شهدت بعض أسواقها المالية ضغط كبيراً في أعقاب انهيار مصرف ليمان براذرز العديد من البلدان الآسيوية قامت بزيادة التغطية في التأمين على الودائع لديها واعتمدت ضمانات كاملة مؤقتة في سلسلة من الإجراءات الوقائية السريعة خلال تشرين الأول 2008، في حين أن بعض الاقتصاديات الآسيوية الكبرى كاليابان والهند لم تقم بإجراء تغييرات على مستويات التغطية في التأمين على الودائع لديها .

و يعدّ أول بلد آسيوي كان له رد فعل هو تايوان التي اعتمدت ضمانات كاملة يوم 7 تشرين الأول 2008 وبعد ثلاثة أيام زادت كازاخستان التغطية على الودائع لديها سبعة أضعاف.

وتم الإعلان عن ضمانات كاملة على الودائع في هونغ كونغ في 14 تشرين الأول وفي ماليزيا وسنغافورة في 16 تشرين الأول، و قامت روسيا بزيادة التغطية على الودائع لديها في 14 تشرين الأول.

و من ثم اعتمدت تايلاند ومنغوليا ضمانات كاملة على الودائع في 24 تشرين الأول و 25 تشرين الثاني على التوالي.

وأخيراً في الشرق الأوسط اختلفت استجابة الدول للأزمة المالية ، ففي حين ضمنت الإمارات العربية المتحدة والكويت والأردن جميع الودائع لديها، أبقى دول أخرى مستويات التغطية على الودائع كما هي ،و بدأت بعض دول الشرق الأوسط التي ليس لديها تأمين على الودائع مناقشات بشأن تنفيذ خطط ضمان الودائع لديها.

و يظهر الجدول(3) التدابير الطارئة التي اتخذتها بعض الدول لتعزيز نظام ضمان الودائع لديها في استجابة منها للأزمة <sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup>IADI , Discussion Paper on Cross Border Deposit Insurance Issues Raised by the Global Financial Crisis, previous reference, 2011,P22

جدول رقم 3 التدابير الطارئة التي اتخذتها الدول لتعزيز ضمان الودائع بعد الازمة المالية العالمية

التاريخ التي تم بها اجراء التعديلات على التغطية	البلد	مستوى التغطية على الودائع قبل الازمة	مستوى التغطية الجديد
2\10\2008	اليونان	20.000 EUR	100.000 EUR
3\10\2008	المملكة المتحدة	35.000 GBP	50.000£
	الولايات المتحدة الأمريكية	USD 100.000	250.000 USD
6\10\2008	الدنمارك	300.000 DKK	ضمان كامل
	ايسلندا	20.887 EUR	ضمان كامل
	السويد	250.000 SEK	500.000 SEK
	اسبانيا	20.000 EUR	100.000 EUR
7\10\2008	بلجيكا	20.000 EUR	100.000 EUR
	الجمهورية التشيكية	25.000 EUR	50.000 EUR
	هولندا	40.000 EUR	100.000 EUR
	تايوان	1.5 million TWD	ضمان كامل
8\10\2008	النمسا	20.000 EUR	ضمان كامل
	قبرص	20.000 EUR	100.000 EUR
	فيلندا	25.000 EUR	50.000 EUR
	هنغاريا	6 million HUF	13.5 million HUF
	ليتوانيا	22.000 EUR	100.000 EUR
	رومانيا	20.000 EUR	50.000 EUR
	سلوفينيا	22.000 EUR	ضمان كامل
9\10\2008	بلغاريا	40.000 BGN	100.000 BGN
	استونيا	20.000 EUR	50.000 EUR
	مالطا	20.000 EUR	100.000 EUR
10\10\2008	كازخستان	700.000 KZT	5 million KZT
12\10\2008	استراليا	لم يكن ضمان الودائع مطبق	1 million AUS \$
	نيوزيلندا	لم يكن ضمان الودائع مطبق	1 million NZD
	البرتغال	25.000 EUR	100.000 EUR
	الامارات العربية المتحدة		ضمان كامل
13\10\2008	كرواتيا	100.000 HRK	400.000 HRK
	اندونيسيا	100 million IDR	2 billion IDR
	لاتيفيا	20.000 EUR	50.000 EUR
	بولندا	22.500 EUR	50.000 EUR
14\10\2008	هونغ كونغ	100.000 HKD	ضمان كامل
	روسيا	400.000 RUB	700.000 RUB
15\10\2008	سويسرا	30.000 CHF	100.000 CHF
	اوكرانيا	50.000 UAH	150.000 UAH
16\10\2008	ماليزيا	60.000 MYR	ضمان كامل
	سنغافورة	20.000 SGD	20.000 SGD
17\10\2008	لوكسمبورغ	20.000 EUR	100.000 EUR
21\10\2008	الفلبين	250.000 PHP	500.000 PHP
23\10\2008	الاردن	10.000 JOD	ضمان كامل
24\10\2008	سلوفاكيا	EUR 20.000	ضمان كامل

و يبين الجدول مستويات التغطية التأمينية على الودائع قبل الأزمة المالية و مستويات التغطية الجديدة التي تم تبنيها بعد الأزمة في محاولة لاستعادة الثقة بالنظام المصرفي.

و بالنتيجة يتبين لنا مدى أهمية نظام ضمان الودائع في الحد من الأزمات و التقليل من الذعر المصرفي و التهافت على سحب الودائع الأمر الذي ظهر جلياً من خلال سعي معظم الدول إلى تعزيز الضمان على الودائع لديها خلال الأزمة المالية الأخيرة محاولةً بذلك بث الثقة في نفوس المودعين للتقليل من انتشار الأزمة .

# الدراسة الميدانية على عينة من المصارف السورية

## محتويات الفصل

المبحث الأول : النظام المصرفي السوري

المبحث الثاني : ثبات و صدق أداة الدراسة و الدراسة الوصفية

المبحث الثالث : الدراسة التحليلية و اختبار الفرضيات

## المبحث الأول : النظام المصرفي السوري

### تمهيد :

بعد أن استعرضنا سمات نظام ضمان الودائع و أهميته ، فإننا سنقوم بدراسة التطورات التي شهدتها النظام المصرفي السوري و عناصر شبكة الحماية المصرفية في سورية بالإضافة إلى إجراء دراسة تحليلية على الودائع في المصارف السورية لنتمكن من معرفة أهمية تبني نظام ضمان الودائع في سورية و الدور الذي سيلعبه في الحفاظ على الاستقرار المصرفي .

### أولاً: التطورات التي شهدتها النظام المصرفي السوري :

شهد الاقتصاد السوري خلال العقد الماضي سلسلة اصلاحات لامست مختلف جوانب الحياة الاقتصادية , وقد كان قطاع المصارف من أبرز القطاعات التي ظهرت فيها لمسات الإصلاح إنطلاقاً من الاعتراف بأن هذا القطاع هو شريان الاقتصاد و العمل على إصلاحه و تطويره سيساعد و يكون داعماً لإصلاح قطاعات أخرى بما يحقق الأهداف الاقتصادية العامة للدولة .

و لذلك فقد صدرت عدة مراسيم و تشريعات هدفت إلى العمل على تطوير القطاع المصرفي , و قد كانت البداية بصدور القانون رقم 28 لعام 2001 الذي أجاز تأسيس مصارف خاصة على شكل شركات مساهمة مغفلة سورية و رسم البيئة التشريعية الناظمة لعمل هذه المصارف و قد جاء هذا القانون ليتيح دخول المصارف الخاصة إلى السوق المصرفي السوري بعد فترة طويلة من احتكار المصارف العامة لهذا السوق , و أعقب صدور هذا القانون صدور قانون النقد الأساسي رقم 23 لعام 2002 الخاص بمجلس النقد و التسليف و إعادة إحياء دوره بعد أن تعطل عمله لسنوات طويلة حيث أناط القانون بمجلس النقد و التسليف مهمة العمل على تنظيم مؤسسات النقد والتسليف في الجمهورية العربية السورية و تنسيق فعاليتها بالإضافة إلى

توليه مهام أخرى من أهمها وضع السياسة النقدية و إدارتها بما في ذلك السياسات المتعلقة باستقرار الأسعار و القوة الشرائية للنقد الوطني و سياسات التسليف و الفائدة و الادخار المصرفي و أسعار الصرف , كما أن مراقبة المهنة المصرفية و توجيه فعاليتها تعدّ من المهام الهامة لمجلس النقد و التسليف.

و من هذا المنطلق يمكن القول إن هذين القانونين كانا بمثابة المفتاح الذي دخلت بواسطته مجموعة من المصارف الخاصة إلى السوق السورية و بدأت بمزاولة نشاطها جنباً إلى جنب مع مصارف القطاع الحكومي التي كانت تسيطر سابقاً على القطاع المصرفي دون أي منافس . و لم يقتصر تطور القطاع المصرفي في سورية على دخول المصارف الخاصة التقليدية إلى السوق المصرفية , و إنما امتد ليشمل الإجازة لإنشاء المصارف الإسلامية الخاصة بعد صدور القانون رقم 35 لعام 2005 و الذي سمح بإحداث مصارف إسلامية خاصة في الجمهورية العربية السورية تمارس أعمالها المصرفية بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية .

و نتيجة لهذه المراسيم و القرارات أصبح عدد المصارف العاملة في سورية عشرين مصرفاً منها أحد عشر مصرفاً تقليدياً خاصاً و ثلاثة مصارف إسلامية خاصة بالإضافة ستة مصارف حكومية هي : ( المصرف التجاري السوري - المصرف الصناعي - المصرف الزراعي التعاوني - مصرف التسليف الشعبي - المصرف العقاري و مصرف التوفير )

جدول رقم (4) يبين المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية و رأسمالها المصرح به و

المدفوع حتى تاريخ 2013/9/30<sup>1</sup>

<sup>1</sup> الموقع الإلكتروني لمصرف سورية المركزي [www.banquecentrale.gov.sy](http://www.banquecentrale.gov.sy)



جدول رقم 4 المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية و رأسمالها المصرح به و المدفوع

رأس المال		المصرف	رقم السجل
المدفوع	المصرح به		
70,000,000,000	70,000,000,000	المصرف التجاري السوري	1
1,677,975,000	10,000,000,000	المصرف الصناعي	2
10,593,494,000	15,000,000,000	المصرف الزراعي التعاوني	3
2,334,931,000	10,000,000,000	مصرف التسليف الشعبي	4
4,261,890,000	10,000,000,000	المصرف العقاري	5
2,284,642,000	10,000,000,000	مصرف التوفير	6
5,000,000,000	10,000,000,000	بنك بيمو السعودي الفرنسي	7
4,000,000,000	10,000,000,000	بنك سورية و المهجر	8
5,250,000,000	10,000,000,000	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	9
5,050,000,000	10,000,000,000	البنك العربي- سورية	10
5,724,500,000	10,000,000,000	بنك عودة - سورية	11
6,120,000,000	10,000,000,000	بنك بيبيلوس- سورية	12
3,000,000,000	10,000,000,000	بنك سورية و الخليج	13
5,000,000,000	15,000,000,000	بنك الشام	14
8,499,406,700	15,000,000,000	بنك سورية الدولي الاسلامي	15
3,000,000,000	10,000,000,000	بنك الأردن- سورية	16
4,200,478,000	10,000,000,000	بنك فرنسبنك - سورية	17
2,500,000,000	10,000,000,000	بنك الشرق	18
15,000,000,000	15,000,000,000	بنك قطر الوطني سورية	19
4,551,783,000	15,000,000,000	بنك البركة سورية	20

## ثانياً: ماهية شبكة الحماية المصرفية في سورية

كنتيجة لتطور الجهاز المصرفي السوري و توسعه بعد ازدياد عد المصارف العاملة في سورية برزت أهمية الرقابة على القطاع المالي عموماً و على المصارف و المؤسسات الأخرى التي تستقبل الودائع على وجه التحديد .

و انطلاقاً من ذلك فقد عملت سورية خلال السنوات الأخيرة على وضع مجموعة من التشريعات و الأنظمة و الضوابط الرقابية و الإشرافية التي تنظم و تراقب عمل المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية و من أهمها :

- القرار ( 72/م ن /ب4 ) الصادر في 2004/9/12 الذي يتضمن التعليمات الخاصة بالاحتياطي الإلزامي .

- القرار ( 73/م ن /ب4 ) الصادر في 2004/9/19 و المتعلق بالتعليمات الخاصة بنسب السيولة .

- القرار ( 74/م ن /ب4 ) الصادر في 2004/9/19 الذي يتضمن معايير إدارة مخاطر السيولة .

- القرار ( 93/م ن /ب4 ) الصادر في 2004/12/19 الذي يتضمن التعليمات الخاصة بمعايير إدارة مخاطر الإئتمان .

- القرار ( 100/م ن /ب4 ) الصادر في 2005/1/2 و الذي يحتوي على التعليمات الخاصة بالحدود القصوى المسموح بها لتركيزات المخاطر المصرفية .

- القرار ( 106/م ن /ب4 ) الصادر في 2005/2/13 الذي يتضمن التعليمات الخاصة بالمخاطر التشغيلية .

- القرار ( 107/م ن /ب/ 4 ) الصادر في 2005/2/13 الذي يتضمن التعيّينات الخاصة بإدارة مخاطر سعر الفائدة .

و بمقارنة شبكة الحماية المصرفية في معظم دول العالم و التي سبق أن ذكرنا أنها تتكون من العناصر التالية (التعليمات الرقابية و الإشرافية - نظام ضمان الودائع \_ دور البنك المركزي كمقرض أخير ) مع عناصر شبكة الحماية المصرفية في سورية نجد أن القرارات التي صدرت عن مجلس النقد والتسليف والتي هدفت إلى تنظيم عمل المصارف و الرقابة عليها شكلت التعليمات الرقابية و الإشرافية التي تعتبر من أهم عناصر شبكة الحماية المصرفية .

كما نصت التشريعات في سورية على دور المصرف المركزي كمقرض أخير من خلال المادة رقم 10 من المرسوم التشريعي رقم 21 لعام 2011 و التي تضمنت مايلي<sup>2</sup>:

" للمصرف المركزي في الظروف الاستثنائية أن يقدم بوصفه الملاذ الأخير للمصارف أو المؤسسات المالية التي تقبل الودائع و الخاضعة لرقابة مجلس النقد و التسليف وفق أحكام القوانين و الأنظمة النافذة تمويلًا لفترات لا تتجاوز 90 يوماً و يمكن تجديدها لمدة أقصاها 180 يوماً وفق برنامج يحدد التدابير الواجب على المصرف أو المؤسسة المالية اتخاذها , و يشترط لتقديم هذا التمويل توفر الشروط التالية :

(أ) أن يكون هذا التمويل ضرورياً للمحافظة على استقرار النظام المالي.

(ب) أن يقدم المصرف أو المؤسسة المالية ضماناً كافياً لهذا التمويل.

(ج) تقديم ضمان كتابي ، بالنسبة للمصارف العامة، صادر عن وزارة المالية لصالح مصرف

سورية المركزي ."

---

<sup>2</sup> الموقع الإلكتروني لمصرف سورية المركزي [www.banquecentrale.gov.sy](http://www.banquecentrale.gov.sy)

أما فيما يتعلق بنظام ضمان الودائع فقد أكد الدكتور أديب ميالة حاكم مصرف سورية المركزي خلال كلمته في المؤتمر المتخصص حول "المقاربة الجديدة لإدارة المخاطر المصرفية في ضوء الأزمة " الذي انعقد عام 2009 على أهمية إنشاء مؤسسة ضمان الودائع و نوه بأنه يجري العمل في مصرف سورية المركزي على استكمال الإطار التشريعي المناسب لإحداث مؤسسة لضمان الودائع في سورية باعتبارها أحد أهم عناصر شبكة الحماية الوطنية, و لكن هذا التشريع لم يبصر النور حتى الآن .

### ثالثاً: التشريعات التي تحمي المودعين في سورية

نظراً لأننا نركز في دراستنا على حماية الودائع باعتبارها أهم مصادر التمويل في المصارف فإننا سنحاول استعراض أهم الأمور التي نصت عليها التشريعات في الجمهورية العربية السورية و التي تصب في مصلحة المودعين و حماية أموالهم في حال تعثر المصرف و إفلاسه .

- بالاستناد إلى قرار مجلس النقد و التسليف رقم ( 389/م ن /ب4 ) الصادر بتاريخ 5 أيار لعام 2008 فإنه يجب على المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية تكوين احتياطي إلزامي نقدي لدى مصرف سورية المركزي بنسبة 10% من مجموع الودائع تحت الطلب و الودائع لأجل , و يحتسب الاحتياطي الإلزامي على أساس متوسط أرصدة حسابات الودائع في نهاية كل أسبوع و يتم إيداعه لدى مصرف سورية المركزي على شكل ودائع من دون فوائد .

- كما هو محدد في البند ب من الفقرة رقم 12 من قانون المصارف الخاصة رقم 28 لعام 2001 فإنه يجب على المصارف الخاصة الاحتفاظ ب 10% من رأسمال المصرف لدى مصرف سورية المركزي على شكل وديعة مجمدة و بدون فوائد

- بناءً على المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 فإنه يجب على الشركات المساهمة المغفلة بما فيها المصارف تحويل 10% من الأرباح الصافية قبل الضريبة إلى الاحتياطي القانوني و يحق للمصرف التوقف عن هذا التحويل عندما يصبح رصيد الاحتياطي القانوني مساوياً لربع رأسمال المصرف ، و يعدّ الاحتياطي القانوني غير خاضع للتوزيع على حملة الأسهم .
- استناداً إلى المادة رقم 97 من قانون النقد الأساسي رقم 23 لعام 2002 فإنه يجب على المصارف تحويل 10% من الأرباح الصافية قبل الضريبة إلى الاحتياطي الخاص ، و يحق للمصرف التوقف عن هذا التحويل عندما يصبح رصيد الاحتياطي الخاص مساوياً ل 100% من رأسمال المصرف .
- نظراً لما يمثله رأس المال من أهمية في وقاية المصارف من المخاطر وحماية الأموال المودعة فقد صدر القانون رقم 3 لعام 2010 الذي يتضمن تعديل بعض أحكام مواد القانون رقم 28 لعام 2001 و منها زيادة الحد الأدنى لرأسمال المصارف الخاصة العاملة في الجمهورية العربية السورية ليصبح 10 مليارات ليرة سورية بدلاً من مليار ونصف وقد أعطيت المصارف الخاصة العاملة في سورية مهلة 3 سنوات لزيادة رأسمالها ، وقد تم تمديد المهلة لتصبح أربع سنوات بموجب القانون رقم 17 لعام 2011.
- أشارت الفقرة الثانية من المادة 97 من قانون النقد الأساسي رقم 23 لعام 2002 على أنه في حال تصفية المصرف يتمتع أصحاب الودائع المودعة لديه بامتياز على حاصل تصفية الاحتياطي الإجباري و الاحتياطي الخاص و الحساب المجمد لدى مصرف سورية المركزي .

ومن المعروف أن المصرف المركزي يفرض على المصارف تكوين الاحتياطيات بهدف تدعيم المركز المالي للمصارف و جعلها اكثر قدرة على مواجهة الخسائر غير العادية التي قد تتعرض لها نتيجة ظروف غير متوقعة و في حال عدم كفاية هذه الاحتياطيات فإن المصارف تلجأ إلى رأسمالها الذي تعتبر حماية أموال المودعين من أهم وظائفه .

و لكن هل تكفي هذه الاحتياطيات و الأموال المجمدة لدى المصرف المركزي و رأسمال المصرف في تعويض المودعين عن ودائعهم في حال تعثر البنك أو إفلاسه ؟

فمثلاً من خلال إجراء حساب بسيط على عناصر ميزانية بنك عودة لعام 2010 نلاحظ

أن:<sup>3</sup>

رأس مال المصرف المكتتب به و المدفوع بلغ 5,350,000,000

الاحتياطي القانوني 281,980,288

الاحتياطي الخاص 281,980,288

الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي 506,156,206

احتياطي إلزامي ( إحتياطي ودائع ) 8,046,751,925

و بالتالي فإن مجموع رأسمال المصرف و احتياطياته بلغ 14,466,868,000 .

في حين أن ودائع العملاء لدى بنك عودة في عام 2010 بلغت 81,812,748,082

وهذا يعني أنه في حال إفلاس البنك فإن رأس المال و الاحتياطيات لا تغطي إلا جزءاً بسيطاً

من ودائع العملاء , و بالتالي فهي غير كافية لتعويض المودعين عن ودائعهم في حال تصفية

البنك , الأمر الذي يبرز أهمية إنشاء نظام لضمان الودائع المصرفي يمكن من خلاله تعويض

المودعين عن نسبة معينة من ودائعهم عند إفلاس أحد البنوك .

<sup>3</sup> التقرير السنوي لبنك عودة - سورية , 2010

## رابعاً: دراسة تحليلية للودائع في سورية

### 1) نسبة الودائع إلى العرض النقدي

يوضح الجدول رقم (5) نسبة الودائع إلى العرض النقدي من سنة 2006 و حتى سنة 2011

جدول رقم 5 نسبة الودائع إلى العرض النقدي ( المبالغ بملايين الليرات السورية )

السنة	عرض النقود <sup>4</sup>	الودائع	نسبة الودائع الى العرض النقدي
2006	1,310,694	804,457	%61,37
2007	1,472,608	924,448	%62,77
2008	1,656,100	1,069,384	%64,57
2009	1,810,734	1,202,411	%66,40
2010	2,041,040	1,400,621	%68,62
2011	1,906,372	1,129,761	%59,26

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على النشرة الإحصائية الربعية لمصرف سورية المركزي , 2011  
عند دراسة نسبة الودائع إلى العرض النقدي نلاحظ أن الودائع تشكل نسبة هامة من عرض النقود و قد ارتفعت نسبتها من 61% في عام 2006 إلى 68% في عام 2010 و ما لبثت أن انخفضت إلى 59% في عام 2011 نتيجة للظروف التي تشهدها سورية , و لذلك فإن وجود نظام ضمان الودائع هو أمر مهم في حفظ الاستقرار الاقتصادي لأنه يساهم في استقرار الودائع التي تشكل نسبة هامة من عرض النقود في سورية , كما أن القطاع المصرفي يعد من أكبر القطاعات في سوق دمشق للأوراق المالية حيث وصل عدد المصارف إلى 54.5% من إجمالي

<sup>4</sup> عرض النقود و يطلق عليه أحياناً السيولة المحلية أو التعريف الواسع للنقد و هو يتألف من الكتلة النقدية م1 مضافاً إليها شبه النقد و يعادل أيضاً مجموع كل من صافي الموجودات الأجنبية و صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي

عدد الشركات المدرجة في السوق<sup>5</sup> ، و بالتالي فإن استقرار القطاع المصرفي يؤثر بشكل مباشر على استقرار سوق دمشق للأوراق المالية .

## (2) الودائع حسب نوع الوديعة

يوضح الجدول رقم (6) توزيع الودائع حسب نوع الوديعة من عام 2006 و حتى عام 2011

جدول رقم 6 توزيع الودائع حسب نوع الوديعة ( المبالغ بملايين الليرات السورية )

السنة	الودائع الجارية	نسبتها إلى إجمالي الودائع	ودائع التوفير	نسبتها إلى إجمالي الودائع	الودائع الآجلة	نسبتها إلى إجمالي الودائع
2006	359,965	%45	238,324	%30	206,168	%26
2007	418,393	%45	234,340	%25	271,715	%29
2008	487,196	%46	237,497	%22	344,692	%32
2009	525,928	%44	254,533	%21	421,950	%35
2010	627,202	%45	269,963	%19	503,456	%36
2011	493,360	%44	185,743	%16	450,657	%40

المصدر : النشرة الإحصائية الربعية لمصرف سورية المركزي ، 2011

نلاحظ من الجدول أن الودائع الجارية شكلت النسبة العظمى من إجمالي الودائع في جميع سنوات الدراسة ، في حين انخفضت ودائع التوفير من 30% في عام 2006 إلى 16% في عام 2011 و قد جاء هذا الانخفاض نتيجة لقرارات مجلس النقد و التسليف التي هدفت إلى إعادة هيكلة الودائع لصالح الودائع الآجلة وذلك على اعتبار أن ودائع التوفير تعد مرتفعة العوائد و غير مستقرة بنفس الوقت ، و قد أدت هذه القرارات إلى النتيجة المرجوة فقد ارتفعت نسبة الودائع الآجلة إلى إجمالي الودائع من 26% في عام 2006 إلى 40% في عام 2011 .

<sup>5</sup> التقرير السنوي لهيئة الأوراق و الأسواق المالية السورية ، 2012



و من المعروف أن ودائع التوفير تستقطب صغار المودعين بشكل خاص و على الرغم من إنخفاض نسبتها إلى إجمالي الودائع إلا أنها تضم عدداً كبيراً من المودعين و ذلك لصغر المبالغ المودعة في ودائع التوفير , كما أن الودائع تحت الطلب تضم شريحة واسعة من صغار المودعين , وبالتالي فإن صغار المودعين يشكلون نسبة كبيرة من إجمالي المودعين في سورية و من الضروري حماية ودائع هذه الفئة عبر إنشاء نظام لضمان الودائع .

كما أن تبني نظام ضمان الودائع من الممكن أن يكون له دور كبير في زيادة نسبة الودائع الآجلة التي تشكل مصدراً مستقراً للمصرف يمكّنه من التوسع الائتماني .

### (3) الودائع حسب العملة

يوضح الجدول رقم (7) توزيع الودائع بين العملة السورية و العملات الأجنبية من عام 2006 و حتى عام 2011 .

جدول رقم 7 توزيع الودائع بين العملة السورية و العملات الأجنبية ( المبالغ بملايين الليرات السورية )

السنة	الودائع بالليرة السورية	نسبتها إلى إجمالي الودائع	الودائع بالعملة الأجنبية	نسبتها إلى إجمالي الودائع
2006	648,016	%81	156,441	%19
2007	739,505	%80	184,942	%20
2008	854,141	%80	215,243	%20
2009	1,005,918	%84	196,494	%16
2010	1,208,932	%86	191,689	%14
2011	951,704	%84	178,057	%16

المصدر: النشرة الإحصائية الربعية لمصرف سورية المركزي , 2011

نلاحظ من الجدول أن الودائع بالليرة السورية تشكل الغالبية العظمى من إجمالي الودائع في جميع سنوات الدراسة , و لكن نسبة الودائع بالليرة السورية بدأت بالتراجع لصالح الودائع بالعملة الأجنبية في عام 2011 نتيجة للظروف التي تشهدها سورية و التي أدت إلى انخفاض القوة الشرائية لليرة السورية الأمر الذي دفع المودعين إلى الاتجاه إلى الدولار بالتالي فإن تبني ضمان الودائع بالليرة السورية مع إجراء تعديلات على مستوى التغطية بحيث يراعي معدلات التضخم و يحافظ على القوة الشرائية للوديعة من الممكن أن يخفف من تهافت المودعين على سحب وداائعهم في فترات الأزمات و يعزز الثقة بالعملة الوطنية كعملة ادخارية .

#### (4) توزيع الودائع بين المصارف العامة و الخاصة

يوضح الجدول رقم (8) توزيع الودائع بين المصارف العامة و الخاصة من عام 2006 وحتى

2011

جدول رقم 8 توزيع الودائع بين المصارف العامة و الخاصة (المبالغ بملايين الليرات السورية)

السنة	الودائع في المصارف العامة	نسبتها إلى إجمالي الودائع	الودائع في المصارف الخاصة	نسبتها إلى إجمالي الودائع
2006	653,021	%81,8	144,952	%18,2
2007	693,136	%75,5	224,465	%24,5
2008	755,995	%71,2	305,317	%28,8
2009	797,222	%66,8	396,486	%33,2
2010	877,514	%63,2	509,838	%36,8
2011	745,394	%66,5	374,732	%33,5

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على النشرة الإحصائية الربعية لمصرف سورية المركزي , 2011

عند دراسة توزع الودائع بين المصارف العامة و الخاصة نلاحظ أن المصارف العامة كانت تسيطر على النسبة العظمى من الودائع في عام 2006 حيث بلغت نسبتها 81,8% من إجمالي الودائع وذلك بسبب حداثة المصارف الخاصة و سيطرة المصارف الحكومية على القطاع المصرفي قبل صدور مرسوم إحداث المصارف الخاصة , و لكن بالنظر إلى الجدول نلاحظ أن نصيب المصارف الخاصة من الودائع بدأ بالازدياد تدريجياً خلال سنوات الدراسة على حساب نصيب المصارف العامة من الودائع , حيث وصلت نسبتها إلى 36,8% من إجمالي الودائع في القطاع المصرفي عام 2010 .

و نتيجة لزيادة حصة المصارف الخاصة من الودائع و استقطابها المتزايد للمودعين أصبح من الضروري حماية ودائع هذه المصارف لتزايد أهميتها في القطاع المصرفي السوري , و ذلك عبر تبني نظام لضمان الودائع يحمي المودعين في المصارف الخاصة كون ودائع المصارف العامة تعتبر مضمونة من الدولة .

و لكن بالرغم من تزايد حصة المصارف الخاصة من الودائع إلا أنها لا تزال تخشى الخوض في غمار التمويل الاستثماري الاستراتيجي مفضلة التوجه نحو القروض الاستهلاكية ذات المخاطر الأقل و المدة الزمنية الأقصر حيث يلاحظ عدم اهتمام المصارف الخاصة بتمويل القطاع الزراعي و مساهمتها المتواضعة في تمويل القطاع الصناعي<sup>6</sup> , على الرغم من أن تمويل هذه القطاعات هو أمر مهم جداً لتحقيق تنمية مستدامة تمكن من النهوض بالاقتصاد الوطني . لذلك يمكن القول أن وجود نظام لضمان الودائع من الممكن أن يؤدي إلى زيادة و استقرار الودائع لدى المصارف الأمر الذي يشجعها على منح التمويل للقطاعات الاقتصادية التي تتسم بمخاطر عالية كالقطاع الزراعي و القطاع الصناعي .

---

<sup>6</sup> المركز الإقتصادي السوري , القطاع المصرفي في سورية واقع و آفاق , 2007 , ص13

## المبحث الثاني : صدق و ثبات أداة الدراسة و الدراسة الوصفية

### أولاً: مجتمع الدراسة و عينتها

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية ، و قد اقتصرت الدراسة على كل من : بنك عودة ، بنك بيمو السعودي الفرنسي ، البنك العربي - سورية ، بنك سورية و المهجر ، البنك الدولي للتجارة و التمويل وذلك لموافقة هذه البنوك على السماح لموظفيها في إبداء الرأي و الإجابة على أسئلة الاستبانة .

و لحساب حجم العينة المطلوب تم استخدام برنامج G Power 3.2 وذلك بعد تنفيذ دراسة استطلاعية على 25 مشاركاً تم اختيارهم بصورة عشوائية من بين العاملين ضمن البنوك التي شملتها الدراسة ، وبعد الحصول على الاستبانات المستردة تمّ من خلالها الحصول على قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابة المشاركين على عبارات كل من المحاور الثلاثة في القسم الثاني من الاستبانة ، وبالنتيجة تمّ حساب حجم العينة اللازم لكل محور من المحاور وتمّ اعتماد القيمة الأكبر كالحد الأدنى لحجم العينة المقبول لإجراء الدراسة.

بينت الدراسة أن الحد المقبول والكافي لحجم العينة هو 106 وذلك مع اعتماد مستوى

دلالة 0.05 وقوة احصائية 85%، ويبين الشكل التالي النتائج التي ظهرت بعد استخدام برنامج

الـ G Power .

### t tests – Means. Difference from constant (one sample case)

Analysis:	A priori: Compute required sample size	
Input:	Tail(s)	= One
	Effect size d	= 0.2625000
	$\alpha$ err prob	= 0.05
	Power (1- $\beta$ err prob)	= 0.85
Output:	Noncentrality parameter $\delta$	= 2.7026029
	Critical t	= 1.6594954
	Df	= 105
	Total sample size	= 106
	Actual power	= 0.8508928

الشكل (1): حساب حجم العينة المطلوب باستخدام برنامج G power.

بعد ذلك قمنا بتوزيع الاستبيان على نحو 125 موظفاً من العاملين ضمن البنوك الخاصة المذكورة سلفاً، وبنهاية المطاف حصلنا على 110 استبياناً صالحاً وكاملاً.

### ثانياً : أداة الدراسة و أسلوب جمع البيانات

تمثلت أداة الدراسة في استبانة قامت الباحثة بتصميمها بما يخدم البحث و بالشكل الذي يمكن من خلاله الحصول على البيانات حول الظاهرة قيد الدراسة ، وذلك بعد الاطلاع على الأدبيات و الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة .

و تتألف الاستبانة من قسمين رئيسيين هما :

القسم الأول: و يتضمن مجموعة من البيانات المتعلقة بخصائص الشخصية لأفراد العينة من حيث : الدرجة العلمية ، الاختصاص العلمي ، المسمي الوظيفي و الخبرة العملية وذلك لتوصيف العينة .

القسم الثاني : تضمن مجموعة من الأسئلة لبيان أهمية تبني نظام ضمان الودائع في الحفاظ على استقرار النظام المصرفي ، و قد احتوى هذا القسم على ثلاث محاور يحتوي كل منها على تسعة أسئلة

المحور الأول : يبين أهمية تبني نظام ضمان الودائع في تعزيز الادخار و زيادة المدخرات الوطنية

المحور الثاني : يبين أهمية تبني نظام ضمان الودائع في زيادة الثقة في النظام المصرفي السوري و زيادة الاستقرار المالي .

المحور الثالث : يبين أهمية نظام ضمان الودائع في تعزيز شبكة الحماية المصرفية و دوره في زيادة التزام المصارف بالتعليمات الرقابية .

و قد تم تصميم الاستبيان وفق مقياس ليكرت الثلاثي في طريقة اختيار الإجابات المتعلقة بالأسئلة الخاصة بالدراسة و الذي يوضحه الجدول التالي :

التصنيف	موافق	محايد	غير موافق
الوزن	1	2	3

و قد اعتمدنا على مقارنة متوسط الاستجابات مع القيمة (2) فإن كان هناك اختلاف معنوي ننظر إلى المتوسط ، فإن كان أكبر من القيمة 2 فإن ذلك يعني قبول السؤال المطروح ، و إن كان أقل من 2 فإن ذلك يعني رفض السؤال المطروح .

### ثالثاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS الإصدار السابع عشر لإجراء التحليلات الإحصائية للبيانات التي تم جمعها في هذه الدراسة .

و قد تم عرض البيانات و وصفها من خلال الجداول التكرارية التي تظهر التكرارات ، و النسب المئوية للعينة المدروسة .

كما تم استخدام بعض الاختبارات التي تناسب الدراسة و هي على الشكل التالي :

- معامل الارتباط بيرسون : للتحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبيان من خلال تحديد الارتباط بين كل بند و المحور الذي ينتمي إليه ، و بين كل مجال و الدرجة الكلية للاستبيان .
  - اختبار Alpha Cronbach : من أجل دراسة موثوقية البيانات حيث يجب أن تكون قيمته أكبر من 0.6 حتى نستطيع القول أن البيانات موثوقة
  - اختبار One-sample T Test : أحد الاختبارات المعلمية التي تستخدم من أجل مقارنة متوسط متحول كمي مع متوسط معروف مسبقاً ( وهو في الدراسة القيمة 2 ) و دراسة إن كان هناك اختلاف معنوي أم لا .
- و قد استخدمت الباحثة درجة ثقة ( 95% ) في اختبار الفروض الإحصائية للدراسة بما يعني أن احتمال الخطأ يساوي ( 5% ) و هي النسبة المناسبة لطبيعة البحث .

#### رابعاً: اختبارات صدق أداة الدراسة ( Validity )

##### 1- صدق المحكمين :

تعد عملية التأكد من صدق الاستبيان ذات أهمية كبيرة في نجاح الدراسة ، أي التوصل إلى النتائج بناءً على معلومات صحيحة ، و لتحقيق ذلك قامت الباحثة بعرض الاستبيان على المحكمين من ذوي الاختصاص بكلية الاقتصاد بجامعة دمشق و ذلك للحكم على دقة فقراته من حيث كيفية صياغتها و مدى وضوحها و موضوعيتها ، و قد تم الأخذ بأغلب ملاحظاتهم من حيث الإضافة أو التعديل أو الحذف

##### 2- صدق الاتساق الداخلي:

تمّ حساب صدق الاتساق الداخلي للاختبار من خلال دراسة معاملات ارتباط بيرسون Pearson correlation coefficients بين درجة الإجابة على كل سؤال والدرجة الكلية للاستبيان (والمتمثلة بالمتوسط الحسابي لمتوسطات الإجابة على كل العبارات السبعة والعشرين)

وكذلك بين درجة الإجابة على كل قسم من الأقسام الثلاثة للاستبيان (الثاني والثالث والرابع)

والدرجة الكلية للاختبار، وكانت النتائج كما هو مبين ضمن الجدول (9).

الجدول (9): قيم معامل ارتباط بيرسون بين الإجابة على كل عبارة وكل محور من جهة والدرجة الكلية للاستبيان من جهة أخرى.

رقم العبارة	قيمة معامل الارتباط مع الدرجة الكلية	قيمة الدلالة	تفسير الدلالة
1 (المحور الأول)	0.891	.000	يوجد دلالة
2	0.901	.000	يوجد دلالة
3	0.847	.000	يوجد دلالة
4	0.745	.000	يوجد دلالة
5	0.516	.000	يوجد دلالة
6	0.807	.000	يوجد دلالة
7	0.781	.000	يوجد دلالة
8	0.847	.000	يوجد دلالة
9	0.753	.000	يوجد دلالة
10 (المحور الثاني)	0.711	.000	يوجد دلالة
11	0.793	.000	يوجد دلالة
12	0.632	.000	يوجد دلالة
13	0.763	.000	يوجد دلالة
14	0.703	.000	يوجد دلالة



يوجد دلالة	.000	0.581	15
يوجد دلالة	.000	0.751	16
يوجد دلالة	.000	0.741	17
يوجد دلالة	.000	0.743	18
يوجد دلالة	.000	0.737	19 (المحور الثالث)
يوجد دلالة	.000	0.760	20
يوجد دلالة	.000	0.750	21
يوجد دلالة	.000	0.838	22
يوجد دلالة	.000	0.792	23
يوجد دلالة	.000	0.743	24
يوجد دلالة	.000	0.765	25
يوجد دلالة	.000	0.762	26
يوجد دلالة	.000	0.830	27
يوجد دلالة	.000	0.958	المحور الأول بالكامل
يوجد دلالة	.000	0.934	المحور الثاني بالكامل
يوجد دلالة	.000	0.980	المحور الثالث بالكامل

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن قيم معاملات الارتباط كلها كبيرة ( $0.6 \leq$ ) وجميعها دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 أو 0.01 وهذا يشير إلى صدق الاتساق الداخلي للاستبيان وصلاحيته العالية للتطبيق على عينة البحث.

### خامساً: دراسة ثبات أداة الدراسة (Reliability)

تم ذلك من خلال حساب معامل كرونباخ ألفا Cronbach's  $\alpha$  coefficient والمبين في الجدول رقم (10).

الجدول (10): نتائج حساب معامل كرونباخ-ألفا لفحص ثبات الاستبيان.

عدد الأسئلة	معامل كرونباخ ألفا
27	0.871

نلاحظ أن قيمة المعامل في الحدود المثالية والتي تتراوح بين (0.7-0.9) وهذا يشير إلى الثبات العالي للاختبار بصورة عامة.

وللتحقق من ثبات كل عبارة من عبارات الاستبيان، قمنا بحساب معامل كرونباخ ألفا من جديد في حالة حذف كل عبارة من العبارات السبعة والعشرون على حدا ويبين الجدول رقم (11) ذلك.

الجدول (11): قيم معامل كرونباخ ألفا في حالة حذف أحد من المحاور.

رقم العبارة	قيمة معامل كرونباخ ألفا في حالة حذف المحور من الاستبيان
1 (المحور الأول)	.869
2	.859
3	.870
4	.870
5	.862
6	.870
7	.870
8	.852
9	.744
10 (المحور الثاني)	.862
11	.865
12	.853
13	.832
14	.831
15	.843
16	.812

.870	17
.850	18
.822	19 (المحور الثالث)
.770	20
.834	21
.845	22
.853	23
.798	24
.763	25
.832	26
.865	27

يبين الجدول السابق قيم معامل كرونباخ ألفا في حالة حذف أي عبارة من العبارات السبعة و العشرون التي يقيسها الاستبيان، ونلاحظ بأن كل قيم المعاملات الناتجة أقل من قيمة المعامل الإجمالي البالغة 0.871 وهذا يشير إلى أن حذف أي عبارة من العبارات السبعة والعشرون لا يؤدي إلى تحسن قيمة المعامل العام لثبات للاستبيان بل على العكس سيؤدي ذلك إلى انخفاض الثبات العام وبالتالي نستنتج أن كل العبارات ضرورية وتخدم في ثبات الاستبيان .

## سادساً : الدراسة الوصفية لعينة الدراسة

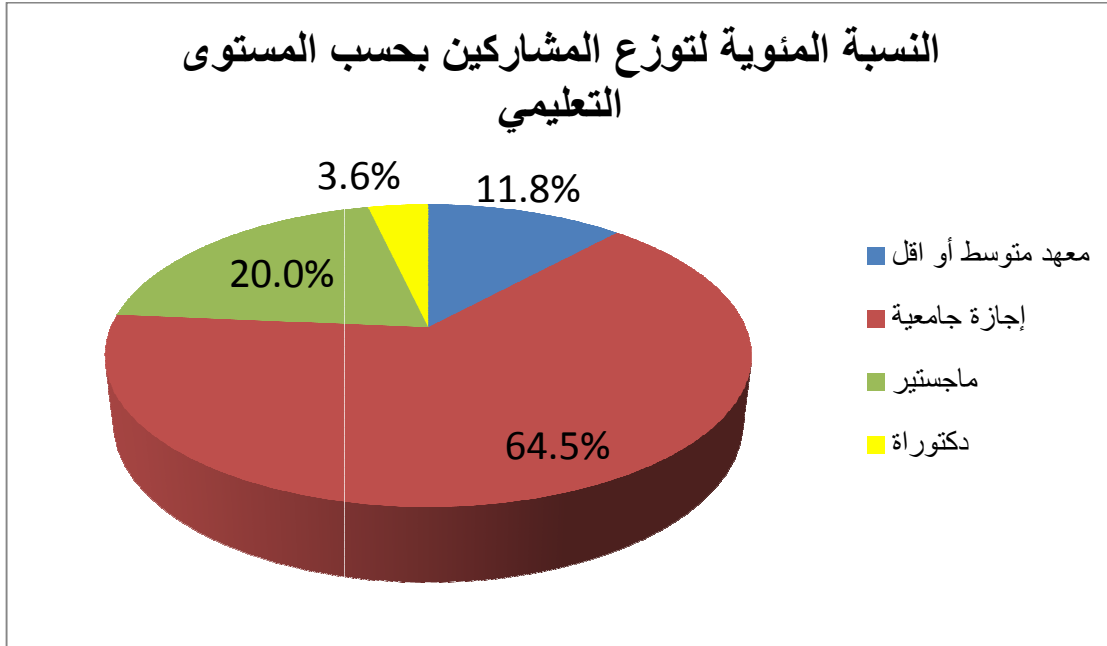
### 1) توزع المشاركين في الدراسة بحسب المستوى التعليمي

#### Participants distribution according to their education

كان ما يقارب ثلثي المشاركين من حملة شهادة الإجازة الجامعية وبنسبة 64.5%، في حين جاء حملة شهادات الماجستير في المرتبة الثانية وشكلوا حوالي خمس المشاركين، وأخيراً لم تتجاوز نسبة حاملي الشهادة الثانوية فقط 11.8% من مجموع المشاركين وكانت نسبة حملة شهادة الدكتوراة أقل من 4% ، الأمر الذي يشير إلى تمتع أغلب أفراد العينة بالمستوى العلمي المناسب الذي يمكنهم من فهم محتويات الاستبانة و الإدلاء بأراء مجدية يمكن التعويل عليها في التحليل ، ويبين الجدول والمخطط التاليين ذلك .

المؤهل التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
معهد متوسط أو أقل	13	11.8%
إجازة جامعية	71	64.5%
ماجستير	22	20%
دكتوراة	4	3.6%

الجدول 12: توزع عينة الدراسة بحسب مستوى التحصيل العلمي.



المخطط 1: النسبة المئوية لتوزع أفراد عينة الدراسة بحسب مستوى التحصيل العلمي.

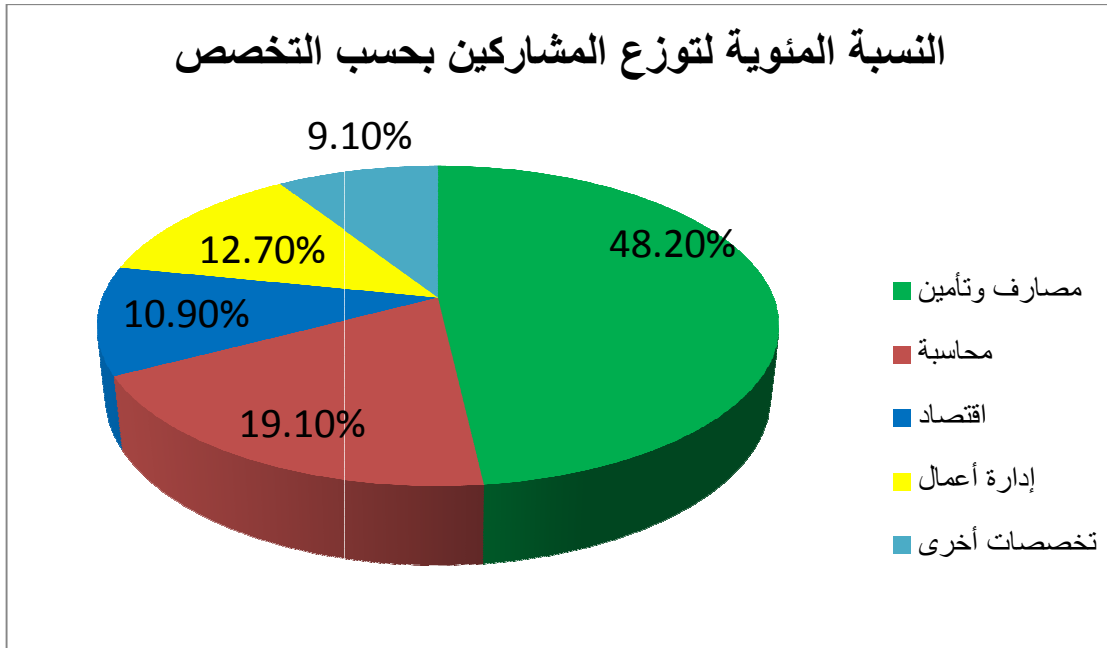
## (2) توزيع المشاركين في الدراسة بحسب التخصص:

### Participants distribution according to their specialization

جاء تخصص المصارف والتأمين في المرتبة الأولى، حيث كان ما يقل بقليل عن نصف المشاركين من المتخصصين في هذا المجال ، في حين جاء تخصص المحاسبة في المرتبة الثانية ممثلاً بحوالي خمس المشاركين تقريباً وتلاه تخصص إدارة الأعمال وأخيراً الاقتصاد ويبين الجدول والمخطط التاليين ذلك ، و لم تشكل التخصصات الأخرى نسبة كبيرة من مجموع المشاركين ، مما يشير إلى أن الغالبية العظمى 89.9 % من ذوي الاختصاصات العلمية المرتبطة بالعمل المصرفي و هذا يعزز نتائج الدراسة .

التخصص	التكرار	النسبة المئوية
مصارف وتأمين	53	48.2%
محاسبة	21	19.1%
اقتصاد	12	10.9%
إدارة أعمال	14	12.7%
تخصصات أخرى	10	9.1%

الجدول (13): توزيع عينة الدراسة بحسب التخصص.



المخطط (2): النسبة المئوية لتوزيع عينة الدراسة وفقاً للتخصص.

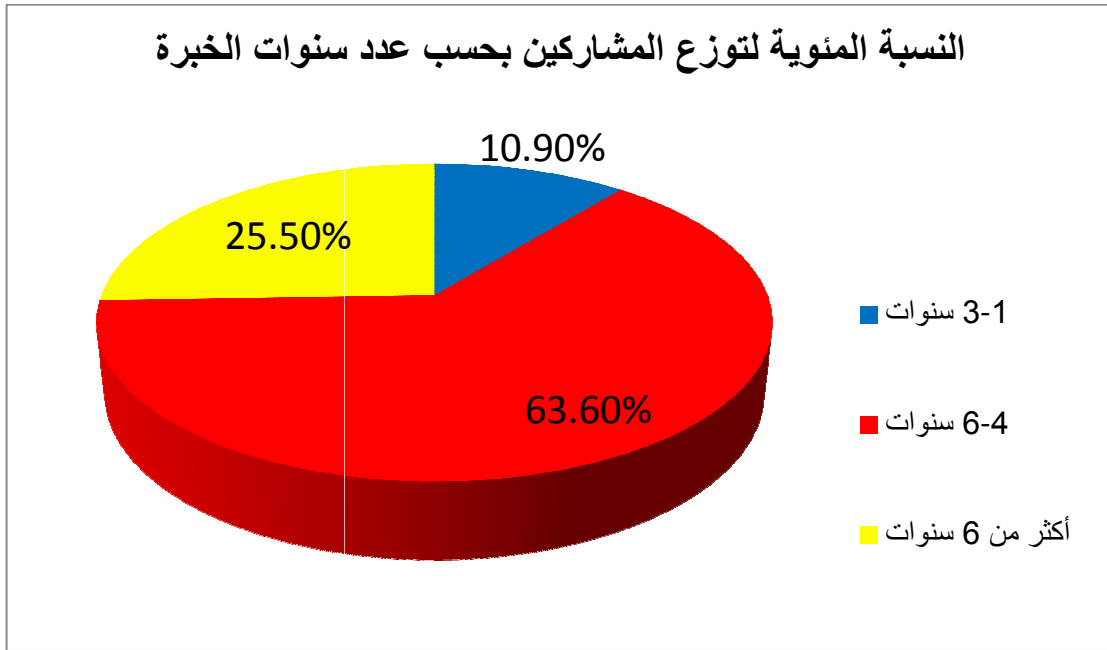
### 3) توزيع المشاركين في الدراسة بحسب الخبرة:

#### Participants distribution according to their experience

تم تقسيم المشاركين إلى ثلاث مجموعات بحسب عدد سنوات خبرتهم. وقد كانت خبرة حوالي ثلثي المشاركين بين 4 و 6 سنوات، في حين كانت خبرة قرابة ربع المشاركين أكثر من 6 سنوات ، و شكّل الأفراد ذوو الخبرة بين 1-3 سنوات 11% فقط من حجم العينة، ويبيّن الجدول والمخطط التاليين ذلك .

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
1-3 سنوات	12	10.9%
4-6 سنوات	70	63.6%
أكثر من 6 سنوات	28	25.5%

الجدول (14): توزيع عينة الدراسة بحسب عدد سنوات الخبرة.



المخطط (3): النسبة المئوية لتوزيع عينة الدراسة وفقاً لعدد سنوات الخبرة.

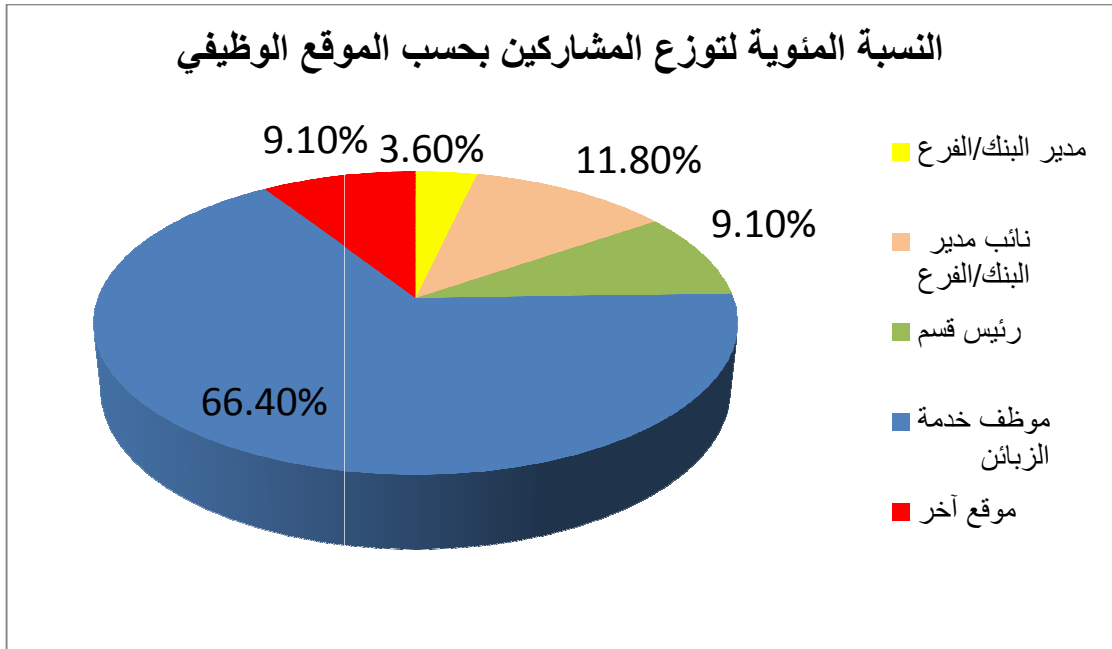
#### 4) توزع المشاركين في الدراسة بحسب الموقع الوظيفي:

#### Participants distribution according to their post

كان الموقع الوظيفي لحوالي ثلثي المشاركين متمثلاً بوظيفة موظف خدمة زبائن و قد تم التركيز على هذا الموقع الوظيفي كون موظفو خدمة الزبائن هم المسؤولين عن فتح الحسابات المصرفية و التعامل مع المودعين ، في حين جاء نواب مدرء البنوك والفروع في المرتبة الثانية وشكّلوا حوالي 12% من مجموع المشاركين وأخيراً جاء رؤساء الأقسام ومدرء البنوك في ذيل القائمة ويبين الجدول والمخطط التاليين ذلك.

الموقع الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
مدير البنك/الفرع	4	3.6%
نائب مدير البنك/الفرع	13	11.8%
رئيس قسم	10	9.1%
موظف خدمة الزبائن	73	66.4%
موقع وظيفي آخر	10	9.1%

الجدول (15): توزع عينة الدراسة بحسب الموقع الوظيفي.



المخطط (4): النسبة المئوية لتوزع عينة الدراسة بحسب الموقع الوظيفي.



## المبحث الثالث : نتائج الدراسة التحليلية و اختبار الفرضيات :

الفرضية الأولى : تبني نظام ضمان الودائع يعزز الادخار ويساهم بزيادة المدخرات الوطنية

جدول رقم ( 16 ) يظهر نتائج إجابات أفراد العينة على عبارات الفرضية الأولى

المتوسط	غير موافق	حيادي	موافق		السؤال
2.5636	15	28	72	التكرار	(1) نظام ضمان الودائع يؤدي إلى نشر الطمأنينة لدى المودعين و يشجعهم على الادخار في المصارف .
	%9.1	%25.5	%65.5	النسبة	
2.3182	18	39	53	التكرار	(2) نظام ضمان الودائع يساهم في زيادة الوعي الإذخاري لدى الجمهور و بالتالي يسهم في جذب المدخرات الوطنية إلى المصارف .
	%16.4	%35.5	%48.2	النسبة	
2.2273	20	45	45	التكرار	(3) نظام ضمان الودائع يشجع المودعين في المصارف الخارجية على نقل ودائعهم إلى المصارف الوطنية .
	%18.2	%40.9	%40.9	النسبة	
2.5000	20	45	45	التكرار	(4) يعمل نظام ضمان الودائع على التخفيف من التركيز الكبير للودائع في المصارف الكبيرة مقارنة بالمصارف الصغيرة .
	%18.2	%40.9	%40.9	النسبة	
2.5091	12	30	68	التكرار	(5) يساعد نظام ضمان الودائع على تشجيع المنافسة بين المصارف ضمن قواعد سليمة .
	%15.9	%27.3	%61.8	النسبة	
2.2000	21	46	43	التكرار	(6) يشجع نظام ضمان الودائع المودعين على الإيداع طويل الأجل
	%19.1	%41.8	%39.1	النسبة	
2.1727	22	47	41	التكرار	(7) يساهم وجود نظام ضمان الودائع في الحد من هجرة الأموال من المصارف الوطنية إلى مصارف الدول المجاورة .
	%20	%42.7	%37.3	النسبة	
2.2636	19	43	48	التكرار	(8) وجود نظام ضمان الودائع يؤدي إلى زيادة في حجم الودائع لدى البنك مما يساهم بزيادة الائتمان المصرفي بكافة أشكاله و خاصة بين البنوك .
	%17.3	%39.1	%43.6	النسبة	
2.1545	21	51	38	التكرار	(9) وجود نظام ضمان الودائع يؤدي إلى زيادة السيولة لدى البنوك مما يجعلها تتوسع في الاستثمار المالي و الاقتصادي
	%19.1	%46.4	%43.5	النسبة	

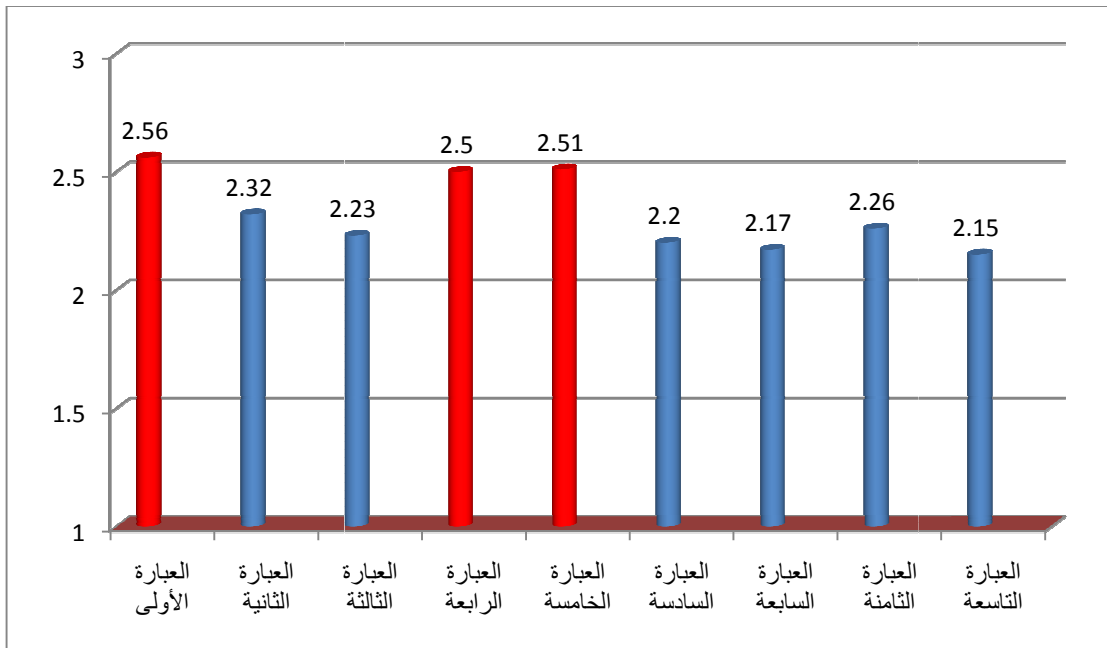
عند تحليل الجدول رقم (16) يتضح أن المتوسط الحسابي لجميع عبارات المحور الأول من الاستبيان كان أكبر من العلامة الحيادية التي هي في دراستنا القيمة (2) مما يدل على موافقة أفراد العينة على جميع أسئلة المحور الأول ، كما يتضح من الجدول العوامل التي كانت من أبرز عوامل تأثير نظام ضمان الودائع على تعزيز الادخار في الجهاز المصرفي السوري و حشد المدخرات الوطنية و جاءت هذه العوامل مرتبة حسب شدة الموافقة كما يلي :

1- نظام ضمان الودائع يؤدي إلى نشر الطمأنينة لدى المودعين و يشجعهم على الادخار في المصارف .

2- يساعد نظام ضمان الودائع على تشجيع المنافسة بين المصارف ضمن قواعد سليمة .

3- يعمل نظام ضمان الودائع على التخفيف من التركيز الكبير للودائع في المصارف الكبيرة مقارنة بالمصارف الصغيرة .

حيث بلغ متوسط استجابات أفراد العينة على العبارات الثلاثة السابقة 2.56 ، 2.51 ، 2.5 ، الترتيب و هي تمثل أعلى المتوسطات على فقرات المحور الأول من الإستبيان



المخطط 5: المتوسطات الحسابية لإجابات المشاركين على عبارات المحور الأول للاستبيان.

فمن الناحية الوصفية فإن النتائج تشير إلى موافقة أفراد العينة على أهمية نظام ضمان الودائع في تعزيز الادخار وحشد المدخرات الوطنية ، و لكن هذه المؤشرات الوصفية على أهميتها لا يمكن الاعتماد عليها بشكل كامل في قبول الفرضية أو رفضها لذلك سيتم استخدام إختبار

T-Test لفحص الدلالة الإحصائية لهذا المتغير .

الجدول 17: نتائج اختبار ت أحادي العينة لدراسة اختلاف المتوسطات الحسابية لعبارات المحور الأول عن القيمة الحيادية.

تفسير الدلالة واتجاهها	قيمة الدلالة	مجال الموثوقية %95		متوسط الفروق	قيمة T	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	حجم العينة	تبني نظام ضمان الودائع يعزز الادخار ويساهم بزيادة المدخرات الوطنية
		الحد الأدنى	الحد الأعلى						
يوجد دلالة إحصائية باتجاه الموافقة	.000	.6878	.4395	.56364	8.997	.65703	2.5636	110	العبارة الأولى
يوجد دلالة إحصائية باتجاه الموافقة	.000	.4582	.1781	.31818	4.503	.74109	2.3182	110	العبارة الثانية
يوجد دلالة إحصائية باتجاه الموافقة	.002	.3667	.0879	.22727	3.231	.73770	2.2273	110	العبارة الثالثة
يوجد دلالة إحصائية باتجاه الموافقة	.000	.6324	.3676	.50000	7.485	.70059	2.5000	110	العبارة الرابعة
يوجد دلالة إحصائية باتجاه الموافقة	.000	.6390	.3792	.50909	7.769	.68731	2.5091	110	العبارة الخامسة
يوجد دلالة إحصائية باتجاه الموافقة	.005	.3397	.0603	.20000	2.837	.73945	2.2000	110	العبارة السادسة
يوجد دلالة إحصائية باتجاه الموافقة	.016	.3126	.0329	.17273	2.447	.74018	2.1727	110	العبارة السابعة

العبرة الثامنة	110	2.2636	.73793	3.747	.26364	.1242	.4031	.000	يوجد دلالة إحصائية باتجاه الموافقة
العبرة التاسعة	110	2.1545	.71915	2.254	.15455	.0186	.2904	.026	يوجد دلالة إحصائية باتجاه الموافقة
جميع عبارات المحور الأول بالإجمال	110	2.32	.71	4.53	.32	.18	.51	.000	يوجد دلالة إحصائية باتجاه الموافقة

عند دراسة الجدول رقم ( 17 ) يتضح أن قيمة الاختبار T للعينة الواحدة معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 بدليل أن قيمة الدلالة أقل من 0.05 أي أن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية ، و هذا يعني أن هناك فروق معنوية إحصائياً بين متوسط إجابات أفراد العينة حول دور نظام ضمان الودائع في تعزيز الادخار في النظام المصرفي السوري و حشد المدخرات الوطنية و بين المتوسط الفرضي المستخدم في الدراسة و هو القيمة (2) ، و بما أن متوسط علامة الإجابة على مجمل عبارات المحور الأول بلغت (2.32) وهي قيمة أعلى من العلامة الحيادية أو المتوسط الفرضي للدراسة كما أن قيمة الانحراف المعياري بلغت 0.71 و هي قيمة منخفضة تدل على أن المتوسط يمثل آراء جميع أفراد العينة تمثيلاً صحيحاً فهذا يعني أن المشاركين لديهم قناعة فعلية بأن وجود نظام ضمان الودائع هام في تعزيز الادخار وزيادة المدخرات الوطنية .

و للوقوف على آراء أفراد العينة بشكل تفصيلي فقد تم إيجاد قيمة الاختبار T لكل عبارة على حدا كما هو موضح بالجدول ( 17 ) حيث نلاحظ أن متوسط إجابات كل فقرة كان أكبر من المتوسط الفرضي (2) و بانحرافات معيارية منخفضة نسبياً تشير إلى الاتفاق الواضح بين

متوسط إجابات أفراد العينة ، كما أن قيمة الاختبار T لكل فقرة أكبر من القيمة الجدولية بدليل أن مستوى الدلالة الإحصائية أقل من 0.05 .

وبالنتيجة نلاحظ أن إجابات المشاركين كانت تميل دوماً للموافقة على العبارات التسعة الواردة ضمن المحور الأول من للاستبيان، وهذا يدل على قناعة المستبينة آرائهم بأهمية نظام ضمان الودائع ودوره في تعزيز الادخار ومساهمته بزيادة المدخرات الوطنية الأمر الذي يقودنا إلى قبول الفرضية الأولى ، و في محاولة لربط النتيجة التي تم التوصل إليها مع الدراسات السابقة نجد أنها تتفق مع دراسة ( Khundadze , Sophio , 2010 ) التي أشارت إلى أن تطبيق نظام ضمان الودائع في جورجيا من الممكن أن يزيد عدد المودعين في المصارف في جورجيا بنسبة 50% .

الفرضية الثانية : تبني نظام ضمان الودائع يزيد الثقة في النظام المصرفي السوري ويساهم في الاستقرار المالي

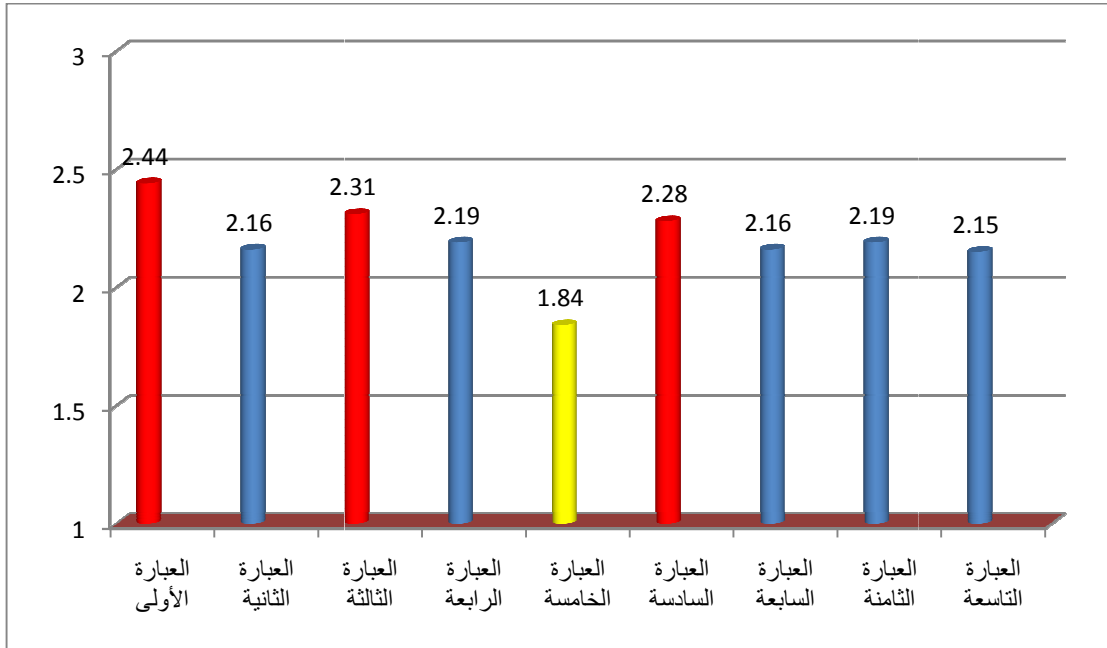
جدول رقم ( 18 ) يظهر نتائج إجابات أفراد العينة على عبارات الفرضية الثانية

المتوسط	غير موافق	حيادي	موافق		
2.4364	15	32	63	التكرار	(1) وجود نظام ضمان الودائع يحد من تهافت المودعين على سحب ودائعهم عند حدوث خلل في الجهاز المصرفي .
	%13.6	%29.1	%57.3	النسبة	
2.1636	19	54	37	التكرار	(2) تبني نظام ضمان الودائع يساعد في التخفيف من أثر الأزمات السياسية و الاقتصادية على الجهاز المصرفي السوري .
	%17.3	%49.1	%33.6	النسبة	
2.3091	17	42	51	التكرار	(3) وجود نظام ضمان الودائع يعمل على الحد من إنتقال الذعر المصرفي إلى المصارف الأخرى في حال إفلاس أحد المصارف
	%15.5	%38.2	%46.4	النسبة	
2.1909	24	41	45	التكرار	(4) وجود نظام ضمان الودائع يقلل من إنتقال الآثار السلبية للأزمات المالية العالمية في حال حدوثها .
	%21.8	%37.3	%40.9	النسبة	
1.8445	46	35	29	التكرار	(5) يساعد نظام ضمان الودائع المصارف على التوسع الائتماني ، و يشجعها على تمويل المشاريع التي تنسم بالخطورة .
	%41.8	%31.8	%26.4	النسبة	
2.2818	19	41	50	التكرار	(6) نظام ضمان الودائع يخفف العبء على الخزينة العامة عند حدوث أزمات وذلك بسبب مساهمة جميع المصارف في تحمل كلفة تصفية المصارف المتعثرة .
	%17.3	%37.3	%45.5	النسبة	
2.1636	22	48	40	التكرار	(7) نظام ضمان الودائع في يعزز شبكة الحماية المصرفية الأمر الذي يساهم في توطيد الاستقرار المالي
	%20	%43.6	%36.4	النسبة	
2.1909	24	41	45	التكرار	(8) يساهم نظام ضمان الودائع في استقرار النظام المصرفي من خلال إيجاد إطار محدد لمعالجة مشاكل الفشل المالي للمصارف .
	%21.8	%37.3	%40.9	النسبة	
2.1545	24	45	41	التكرار	(9) نظام ضمان الودائع يساهم في صياغة و تطبيق أساليب وقائية لاحتواء الأزمات قبل وقوعها .
	%21.8	%40.9	%37.3	النسبة	

عند تحليل الجدول رقم (18) يتضح أن المتوسط الحسابي لأغلب عبارات المحور الثاني من الاستبيان كان أكبر من العلامة الحيادية التي هي في دراستنا القيمة (2) مما يدل على موافقة أفراد العينة على أغلب اسئلة المحور الثاني ، باستثناء العبارة الخامسة التي تنص على أن نظام ضمان الودائع يساعد المصارف على التوسع الائتماني و يشجعها على تمويل المشاريع التي تنتم بالخطورة ، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة (1.8445) و هو أدنى من القيمة الحيادية مما يدل على عدم موافقة أفراد العينة على هذه العبارة .

و بالرجوع إلى الجدول ( 18) نجد أن أكثر ثلاث عبارات من حيث شدة الموافقة جاءت على النحو التالي :

- 1- وجود نظام ضمان الودائع يحد من تهافت المودعين على سحب ودائعهم عند حدوث خلل في الجهاز المصرفي .
  - 2- وجود نظام ضمان الودائع يعمل على الحد من انتقال الذعر المصرفي إلى المصارف الأخرى في حال إفلاس أحد المصارف
  - 3- نظام ضمان الودائع يخفف العبء على الخزينة العامة عند حدوث أزمات وذلك بسبب مساهمة جميع المصارف في تحمل كلفة تصفية المصارف المتعثرة .
- حيث بلغ متوسط استجابات أفراد العينة على العبارات الثلاثة السابقة 2.44 ، 2.31 ، 2.28 ، على الترتيب و هي تمثل أعلى المتوسطات على فقرات المحور الأول من الاستبيان



المخطط 6: المتوسطات الحسابية لإجابات المشاركين على عبارات المحور الثاني للاستبيان.

و لفحص الدلالة الاحصائية و قياس الفروقات المعنوية لعبارات الفرضية الثانية نطبق اختبار T-Test على عبارات المحور الثاني من الاستبيان .

الجدول 19: نتائج اختبار ت أحادي العينة لدراسة اختلاف المتوسطات الحسابية لعبارات المحور الثاني عن القيمة المحايدة.

تفسير الدلالة واتجاهها	قيمة الدلالة	مجال الموثوقية %95		متوسط الفروق	قيمة T	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	حجم العينة	تبني نظام ضمان الودائع يزيد الثقة في النظام المصرفي السوري ويساهم في الاستقرار المالي
		الحد الأدنى	الحد الأعلى						
يوجد دلالة إحصائية باتجاه الموافقة	.000	.5731	.2996	.43636	6.326	.72349	2.4364	110	العبرة الأولى
يوجد دلالة إحصائية باتجاه الموافقة	.015	.2955	.0318	.16364	2.460	.69767	2.1636	110	العبرة الثانية
يوجد دلالة إحصائية باتجاه الموافقة	.000	.4463	.1718	.30909	4.464	.72625	2.3091	110	العبرة الثالثة
يوجد دلالة إحصائية باتجاه الموافقة	.011	.3368	.0450	.19091	2.593	.77217	2.1909	110	العبرة الرابعة
يوجد دلالة إحصائية باتجاه عدم الموافقة	.049	-.0006	-.3085	-.1545	-1.989	.81484	1.8445	110	العبرة الخامسة
يوجد دلالة إحصائية باتجاه الموافقة	.000	.4223	.1413	.28182	3.975	.74356	2.2818	110	العبرة السادسة
يوجد دلالة إحصائية باتجاه الموافقة	.022	.3027	.0245	.16364	2.332	.73606	2.1636	110	العبرة السابعة
يوجد دلالة إحصائية باتجاه الموافقة	.011	.3368	.0450	.19091	2.593	.77217	2.1909	110	العبرة الثامنة



الموافقة										
الموافقة	يوجد دلالة إحصائية باتجاه	.034	.2975	.0116	.15455	2.143	.75646	2.1545	110	العبارة التاسعة
الموافقة	يوجد دلالة إحصائية باتجاه	.001	.3432	.0510	.1929	2.731	.75521	2.1929	110	عبارات المحور الثاني بالإجمال

عند دراسة الجدول رقم (19) يتضح أن متوسط علامة الإجابة على أغلب عبارات المحور الثاني من الاستبانة كانت أعلى من العلامة الحيادية، ومن خلال تطبيق تحليل t للعينة الواحدة تبين وجود فارق جوهري دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، وبعبارة أخرى فإن متوسط علامات الإجابة على أغلب عبارات المحور الثاني يختلف جوهرياً عن القيمة أو العلامة المختبرة (2) وبما أن قيمة هذا المتوسط أكبر من 2 فهذا يعني أن المشاركين موافقون على هذه العبارات باستثناء العبارة الخامسة التي كان متوسط علامة الإجابة عليها (1.84) وهي قيمة أقل من العلامة الحيادية، وعند إجراء تحليل t للعينة الواحدة على العبارة الخامسة تبين وجود فارق جوهري دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، و بالتالي فإن متوسط علامات الإجابة على العبارة الخامسة يختلف جوهرياً عن القيمة أو العلامة المختبرة (2) و لكن بما أن قيمة هذا المتوسط أصغر من 2 فهذا يعني أن المشاركين لا يرون بأن نظام ضمان الودائع يشجع المصارف على تمويل المشاريع التي تنسم بالخطورة و من الممكن أن نعزو هذه النتيجة إلى الضوابط و المعايير لمنح التسهيلات الائتمانية التي فرضها مصرف سورية المركزي على المصارف العاملة في سورية ، و قد جاءت هذه النتيجة مخالفة لدراسة

(Enkbold , Enerelt , 2013) التي أشارت إلى أن تبني نظام ضمان الودائع من الممكن

أن يشجع المصارف على الإقدام على المخاطرة المفرطة

و لكن على اعتبار أن متوسط علامة الإجابة على مجمل عبارات المحور الثاني (2.19) وهي قيمة أعلى من العلامة الحيادية، و الانحراف المعياري منخفض (0.75) مما يدل على أن هذا المتوسط يمثل آراء جميع أفراد العينة تمثيلاً صحيحاً ، كما أن قيمة الدلالة لمجمل عبارات المحور الثاني أقل أصغر من 0.05 أي أن قيمة T المحسوبة أكبر من الجدولية مما يعني أن هناك فروق معنوية احصائياً بين متوسط آراء أفراد العينة و المتوسط الفرضي المستخدم في الدراسة و هو 2 الأمر الذي يدل على أن المشاركين لديهم قناعة فعلية بأن وجود نظام ضمان الودائع هام في تعزيز الثقة في النظام المصرفي السوري والمساهمة في الاستقرار المالي.

وبالنتيجة نلاحظ أن إجابات المشاركين كانت تميل في غالبيتها للموافقة على العبارات التسعة الواردة ضمن القسم الثالث للاستبيان (باستثناء وحيد متمثل بالعبارة الخامسة)، وهذا يدل على موافقة المستبينة آرائهم على أهمية تبني نظام ضمان الودائع من أجل زيادة الثقة في النظام المصرفي السوري والمساهمة في الاستقرار المالي و بالتالي نقبل الفرضية الثانية ، و بمقارنة النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة نجد أنها تتفق مع دراسة (Ketcha . Jr , Nicholas , 2007) التي أكدت على دور نظام ضمان الودائع و أهميته في الحفاظ على الاستقرار المالي و دعم الاقتصاد .

الفرضية الثالثة : تبني نظام ضمان الودائع يعزز شبكة الحماية المصرفية ويزيد من التزام

المصارف بالتعليمات الرقابية

جدول رقم (20) يظهر نتائج إجابات أفراد العينة على عبارات الفرضية الثالثة

المتوسط	غير موافق	حيادي	موافق		
2.5455	7	36	67	التكرار	1 وجود نظام ضمان للودائع يعمل على زيادة التزام المصارف بالتعليمات الرقابية وذلك على إعتبار أن هذا الالتزام شرط من شروط انضمام المصارف لنظام ضمان الودائع .
	%6.4	%32.7	%60.9	النسبة	
2.5364	9	33	68	التكرار	2 نظام ضمان الودائع يعمل على زيادة التزام البنوك بأسس كفاية رأس المال .
	%8.2	%30	%61.8	النسبة	
2.5909	8	29	73	التكرار	3 إن مراقبة نظام ضمان الودائع لنسب السيولة في البنوك الأعضاء يقلل من مخاطر عجز السيولة لدى هذه المصارف
	%7.2	%26.4	%66.4	النسبة	
2.2545	20	42	48	التكرار	4 نظام ضمان الودائع يقلل من المخاطر المصرفية عبر فرضه عقوبات على المصارف في حال وجود مخالفات
	%18.2	%38.2	%43.6	النسبة	
2.2273	18	49	43	التكرار	5 يعمل نظام ضمان الودائع على وضع ضوابط على نوعية و حجم الائتمان الذي تقدمه المصارف.
	%16.4	%44.5	%39.1	النسبة	
2.2000	21	46	43	التكرار	6 يساعد نظام ضمان الودائع في الحد من مخاطر القروض المتعثرة في البنوك عبر إلزامها بزيادة مؤونات القروض المشكوك بها .
	%19.1	%41.8	%39.1	النسبة	
2.2182	23	40	47	التكرار	7 يعمل نظام ضمان الودائع على تحسين نوعية إدارة المصارف عن طريق سعيه لاستبدال المدراء غير الكفؤين
	%20.9	%36.4	%42.7	النسبة	
2.3091	16	44	50	التكرار	8 يساهم نظام ضمان الودائع في تحسين أداء المصارف عبر مراقبة النسب المالية الخاصة بالبنوك الأعضاء
	%14.5	%40	%45.5	النسبة	
2.2636	18	45	47	التكرار	9 نظام ضمان الودائع يعمل على تحسين الحوكمة و الضوابط الداخلية و نظم إدارة المخاطر في المصارف الأعضاء .
	%16.4	%40.9	%42.7	النسبة	

عند تحليل الجدول رقم (20) يتضح أن المتوسط الحسابي لجميع عبارات المحور الثالث من الاستبيان كان أكبر من العلامة الحيادية التي هي في دراستنا القيمة (2) مما يدل على موافقة أفراد العينة على جميع أسئلة المحور الثالث

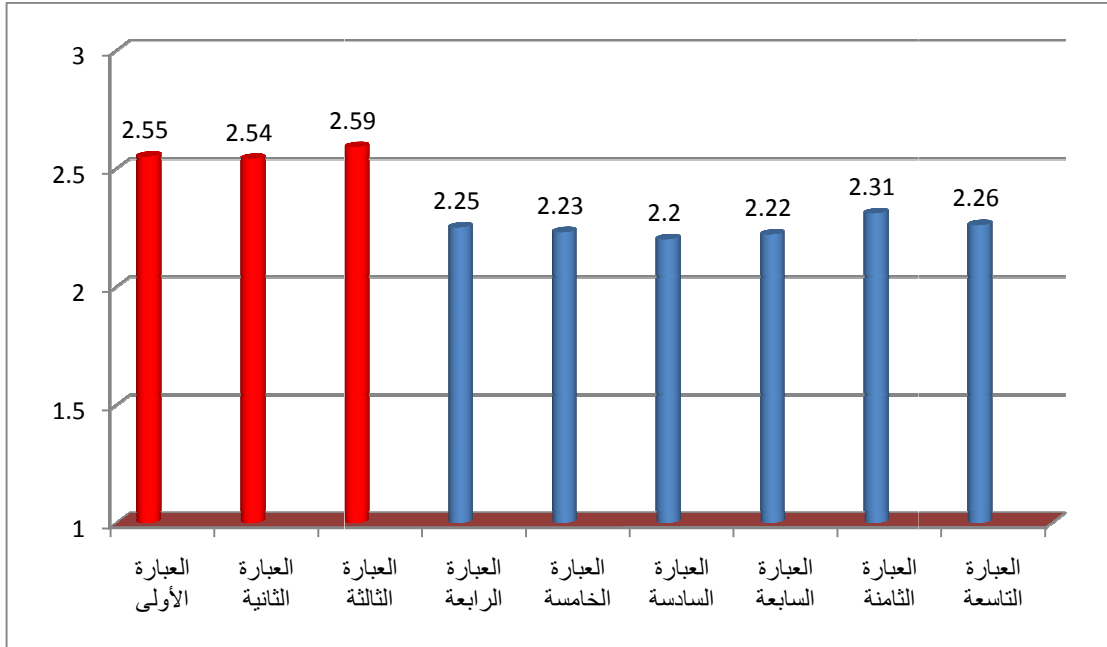
و بالرجوع إلى الجدول (20) نجد أن أكثر ثلاث عبارات من حيث شدة الموافقة جاءت على النحو التالي :

1- إن مراقبة نظام ضمان الودائع لنسب السيولة في البنوك الأعضاء يقلل من مخاطر عجز السيولة لدى هذه المصارف

2 - وجود نظام ضمان للودائع يعمل على زيادة التزام المصارف بالتعليمات الرقابية وذلك على اعتبار أن هذا الالتزام شرط من شروط انضمام المصارف لنظام ضمان الودائع .

3- نظام ضمان الودائع يعمل على زيادة التزام البنوك بأسس كفاية رأس المال .

حيث بلغ متوسط استجابات أفراد العينة على العبارات الثلاثة السابقة 2.54 ، 2.55 ، 2.54 على الترتيب و هي تمثل أعلى المتوسطات على فقرات المحور الثالث من الاستبيان



المخطط 7: المتوسطات الحسابية لإجابات المشاركين على عبارات المحور الثالث للاستبيان.

و لفحص الدلالة الإحصائية و قياس الفروقات المعنوية لعبارات الفرضية الثانية نطبق اختبار

T-Test على عبارات المحور الثالث من الاستبيان .

الجدول 21: نتائج اختبار ت أحادي العينة لدراسة اختلاف المتوسطات الحسابية لعبارات المحور الثالث عن القيمة الحيادية.

تفسير الدلالة واتجاهها	قيمة الدلالة	مجال الموثوقية %95		متوسط الفروق	قيمة T	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	حجم العينة	تبني نظام ضمان الودائع يعزز شبكة الحماية المصرفية ويزيد من التزام المصارف بالتعليمات الرقابية
		الحد الأدنى	الحد الأعلى						
يوجد دلالة إحصائية باتجاه الموافقة	.000	.6617	.4292	.54545	9.297	.61534	2.5455	110	العبارة الأولى
يوجد دلالة إحصائية باتجاه الموافقة	.000	.6583	.4145	.53636	8.721	.64506	2.5364	110	العبارة الثانية
يوجد دلالة إحصائية باتجاه الموافقة	.000	.7090	.4728	.59091	9.915	.62509	2.5909	110	العبارة الثالثة
يوجد دلالة إحصائية باتجاه الموافقة	.001	.3958	.1133	.25455	3.572	.74731	2.2545	110	العبارة الرابعة
يوجد دلالة إحصائية باتجاه الموافقة	.001	.3619	.0926	.22727	3.346	.71239	2.2273	110	العبارة الخامسة
يوجد دلالة إحصائية باتجاه الموافقة	.005	.3397	.0603	.20000	2.837	.73945	2.2000	110	العبارة السادسة
يوجد دلالة إحصائية باتجاه الموافقة	.004	.3638	.0725	.21818	2.969	.77082	2.2182	110	العبارة السابعة

العبرة الثامنة	110	2.3091	.71351	4.543	.30909	.1743	.4439	.000	يوجد دلالة إحصائية باتجاه الموافقة
العبرة التاسعة	110	2.2636	.72539	3.812	.26364	.1266	.4007	.000	يوجد دلالة إحصائية باتجاه الموافقة
عبارات المحور الثالث بالإجمال	110	2.3495	.6834	4.731	.3495	.192	.484	.000	يوجد دلالة إحصائية باتجاه الموافقة

عند دراسة الجدول رقم (21) يتضح أن قيمة الاختبار  $T$  للعيينة الواحدة معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 بدليل أن قيمة الدلالة أقل من 0.05 أي أن قيمة  $T$  المحسوبة أكبر من قيمة  $T$  الجدولية ، و هذا يعني أن هناك فروقاً معنوية إحصائياً بين متوسط إجابات أفراد العينة و بين المتوسط الفرضي المستخدم في الدراسة و هو القيمة (2) ، و بما أن متوسط علامة الإجابة على مجمل عبارات المحور الأول بلغت (2.34) وهي قيمة أعلى من العلامة الحيادية أو المتوسط الفرضي للدراسة كما أن قيمة الانحراف المعياري بلغت 0.68 و هي قيمة منخفضة تدل على أن المتوسط يمثل آراء جميع أفراد العينة تمثيلاً صحيحاً فهذا يعني أن المشاركين لديهم قناعة فعلية بأن تبني نظام ضمان الودائع يعزز شبكة الحماية المصرفية و يزيد من التزام المصارف بالتعليمات الرقابية

و للوقوف على آراء أفراد العينة بشكل تفصيلي فقد تم إيجاد قيمة الاختبار  $T$  لكل عبارة على حدا كمت هو موضح بالجدول (21) حيث نلاحظ أن متوسط إجابات كل فقرة كان أكبر من المتوسط الفرضي (2) و بانحرافات معيارية منخفضة نسبياً تشير إلى الاتفاق الواضح بين متوسط إجابات أفراد العينة ، كما أن قيمة الاختبار  $T$  لكل فقرة أكبر من القيمة الجدولية بدليل أن مستوى الدلالة الإحصائية أقل من 0.05 .

وبالنتيجة نلاحظ أن إجابات المشاركين كانت تميل جميعها للموافقة على العبارات التسع الواردة ضمن المحور الثالث من الاستبيان، وهذا يدل على قناعة المستبينة أراؤهم بأهمية تبني نظام ضمان الودائع من أجل تعزيز شبكة الحماية المصرفية وزيادة التزام المصارف بالتعليمات الرقابية مما يدعو لقبول الفرضية الثالثة و هو ما يتفق مع دراسة

(Davis , Philip and Obasi , Ugoch , 2007) التي أشارت أن نظام ضمان الودائع يؤثر بشكل رئيسي على المخاطر المصرفية من خلال العلاقة مع نوعية الأصول في المصرف كالنسبة بين إجمالي القروض إلى مجموع الموجودات .

## النتائج و التوصيات

### أولاً : نتائج الدراسة

1. إن ثقة المودعين في النظام المصرفي و قدرته على حماية ودائعهم تعتبر حجر الزاوية في وجود نظام مصرفي ناجح و متطور و قادر على أداء دوره بفاعلية و كفاءة , و إن تبني نظام ضمان الودائع يعزز هذه الثقة لدى المودعين , كما أنه يساهم في تغيير السلوك الادخاري للمدخرين الذين يحتفظون بودائعهم خارج الجهاز المصرفي و يشجع المودعين في المصارف الخارجية على نقل وداائعهم إلى المصارف الوطنية الأمر الذي يزيد من درجة استقرار الودائع و يرفع معدل المدخرات الوطنية في المصارف .
2. إن تبني نظام ضمان الودائع يشجع على المنافسة بين المصارف العاملة في سورية ضمن قواعد سليمة , و يعمل على التقليل من التركيز الكبير للودائع في المصارف الكبيرة مقارنة بالمصارف الصغيرة
3. أن وجود نظام ضمان الودائع يساهم في الحد من من تهافت المودعين على سحب وداائعهم في حال وجود خلل في الجهاز المصرفي السوري و يقلل من انتشار الذعر المصرفي لدى المودعين في حال فشل أحد المصارف كما أنه يخفف من انتقال الآثار السلبية للأزمات المالية العالمية .
4. نظام ضمان الودائع يخفف من أثر الأزمات السياسية و الاقتصادية على الجهاز المصرفي السوري و يحد من هجرة رؤوس الأموال السورية إلى المصارف الخارجية عند حدوث هذه الأزمات



5. إن أهمية تعزيز شبكة الحماية المصرفية ظهرت مؤخراً بوضوح في معظم دول العالم لما لها من دور هام في الحفاظ على استقرار النظام المالي , ولذلك فقد تناولت الدراسة تطور النظام المصرفي السوري خلال السنوات الأخيرة وأشارت إلى القرارات التي صدرت عن مجلس النقد و التسليف و التي هدفت إلى تعزيز التشريعات الرقابية و الإشرافية باعتبارها أحد عناصر شبكة الحماية المصرفية الثلاثة , كما أشارت إلى التشريع الذي نص على دور المصرف المركزي كمقرض أخير والذي يشكل العنصر الثاني من عناصر شبكة الحماية المصرفية و لكنها بينت غياب العنصر الثالث و المتمثل في وجود نظام ضمان الودائع .
6. إن وجود نظام ضمان وودائع يكون له دور في مراقبة البنوك و الإشراف عليها يؤدي إلى زيادة التزام البنوك بالتعليمات الرقابية و الإشرافية عبر فرضه غرامة على البنوك المخالفة
7. إزدادت أهمية المصارف الخاصة في القطاع المصرفي السوري و تتامى حجم الودائع لديها بشكل كبير في السنوات الأخيرة ، لذلك أصبح من الضروري حماية المودعين في هذه المصارف و ضمان أموالهم في حال تعثر أحد هذه المصارف .
8. إن وجود نظام ضمان الودائع يخفف العبء الذي يمكن أن تتحمله خزينة الدولة في حال فشل أحد المصارف و ذلك في محاولة منها لمنع انتشار الذعر المصرفي .
9. إن تبني نظام ضمان الودائع من الممكن أن يشجع المصارف الخاصة العاملة في سورية على تمويل المشاريع الزراعية و الصناعية الهامة لتحقيق التنمية المستدامة التي تمكن من النهوض بالاقتصاد الوطني ، و لكن على الرغم من دور نظام الودائع في تشجيع المصارف على تمويل هذه المشاريع التي تعد أكثر خطورة من القروض الاستهلاكية إلا أن نتائج الدراسة بينت أن وجود نظام ضمان الودائع لا يسمح للمصارف بالإقدام المشاريع التي تتسم بالمخاطر

المفرطة و ذلك لالتزام المصارف بالمعايير التي وضعها المصرف المركزي لمنح التسهيلات الائتمانية .

10. لاحظت الباحثة عند توزيعها الاستبانة على الموظفين في المصارف المشمولة بالدراسة جهل جزء كبير من هؤلاء الموظفين بماهية نظام ضمان الودائع الأمر الذي استدعى تعريفهم بسمات هذا النظام ليتمكنوا من الإجابة على أسئلة الاستبانة , مما يؤكد ضعف الثقافة الموجودة بين العاملين في النظام المصرفي السوري حول أنظمة ضمان الودائع ، وضرورة العمل على تكثيف الأبحاث و التعريف بنظام ضمان الودائع باعتباره أصبح مكوناً رئيسياً من مكونات شبكة الحماية المصرفية في معظم دول العالم .

### ثانياً : توصيات الدراسة

توصلت الدراسة إلى أهمية تبني نظام ضمان الودائع في النظام المصرفي السوري لما له من دور في الحفاظ على الثقة في النظام المالي و لكن الدراسة أوصت بأنه قبل البدء بتطبيق نظام ضمان الودائع في سورية فإنه يجب القيام بما يلي:

1. إجراء تحليل للبيئة الاقتصادية العامة لما لها من آثار على الجهاز المصرفي, كما يجب الوقوف على وضع النظام المصرفي في سورية و ذلك بإجراء تقييم مفصل لكل من كفاية رؤوس أموال المصارف و السيولة و نوعية الائتمان و سياسات إدارة المخاطر في المصارف و ذلك للتأكد من تبني نظام ضمان الودائع عندما يكون النظام المصرفي سليماً و لا يحتوي على مصارف ضعيفة .

2. التأكد من وجود تشريعات قانونية و صلاحيات رقابية قوية و أن عمليات الرقابة على المصارف تتم بفعالية و أن السلطة الرقابية تمتلك الأدوات و الصلاحيات اللازمة للتدخل في الوقت المناسب لمعالجة أوضاع المصارف المتعثرة .
3. التأكد من وجود نظم محاسبية سليمة و أنظمة إفصاح فعالة تلزم المصارف بنشر المعلومات الدقيقة و الموثوقة في الوقت المناسب الأمر الذي يزيد من درجة الانضباط في السوق المالي و النظام المصرفي .
4. تكثيف البحث بمجال ضمان الودائع , و توعية العاملين في الجهاز المصرفي و المودعين بأهمية نظام ضمان الودائع , و العمل على التوسع في دراسة تجارب الدول التي تبنت ضمان الودائع للاستفادة من تجاربها في هذا المجال .
- و يمكن القول أن قرارات مجلس النقد والتسليف التي أعتمد فيها على أهم المعايير الدولية الخاصة بالرقابة وعلى رأسها معايير بازل 2 كمعايير إدارة مخاطر السيولة، والتعليمات الخاصة بمعايير إدارة مخاطر الائتمان، والتعليمات الخاصة بتصنيف مخاطر الديون، ونظام تكوين المؤونات للديون غير المنتجة، والحدود القصوى المسموح بها لتركز المخاطر المصرفية، والتعليمات الخاصة بالمخاطر التشغيلية، ومعايير كفاية رأس المال ، و حرص مجلس النقد و التسليف على التزام المصارف بهذه القرارات عن طريق مطالبته للمصارف العاملة في سورية بإحداث مديرية مستقلة تحت اسم مديرية الالتزام، تكون مسؤولة عن مراقبة مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة النافذة ولاسيما القوانين والقرارات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والسرية المصرفية، وكافة قرارات مجلس النقد والتسليف ، بالإضافة إلى إصدار مصرف سورية المركزي دليلي حوكمة لكل

من المصارف التقليدية والإسلامية ، تعتبر كلها عوامل تتوافق مع المتطلبات المسبقة لتبني نظام ضمان الودائع .

5. حاولت الدراسة الوصول إلى نموذج مقترح لإنشاء مؤسسة لضمان الودائع في سورية و قد جاء هذا النموذج على الشكل التالي :

- الاسم المقترح : المؤسسة السورية لضمان الودائع
- العضوية : يقترح بأن تكون العضوية في مؤسسة ضمان الودائع إلزامية لجميع المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية و ذلك لتلافي مشكلة انضمام البنوك ذات المخاطر المرتفعة فقط إلى نظام ضمان الودائع في حين لا تتضمن البنوك ذات المخاطر المنخفضة إلى النظام .
- مصادر التمويل : يقترح أن يتم تمويل صندوق ضمان الودائع لأول مرة عن طريق فرض رسم انتساب أولي على البنوك الأعضاء في نظام ضمان الودائع بالإضافة إلى قيام المصرف المركزي برصد مبلغ لدعم هذا الصندوق عند تأسيسه , على أن يفرض على المصارف الأعضاء فيما بعد رسم اشتراك سنوي يتم تحديده على طريقة القسط المرجح بالمخاطرة و ذلك للتخفيف من المخاطر الأخلاقية التي قد تنشأ نتيجة استعداد صناع القرار في المصارف لتحمل مستويات أعلى من المخاطر دون الخشية من خسارة مصادر التمويل لعلمهم بأن الودائع محمية.
- إدارة النظام : توصي الدراسة بأن تكون مؤسسة ضمان الودائع مستقلة مالياً و إدارياً و لكنها تعمل تحت إشراف المصرف المركزي وذلك لزيادة الرقابة على المؤسسة مما يضمن الانضباط و الاستقرار في الجهاز المصرفي .

- الودائع المشمولة بالتغطية : جميع أنواع الودائع بالليرة السورية بإعتبارها تشكل الغالبية العظمى من إجمالي الودائع في المصارف السورية ، كما أن ضمان هذه الودائع من الممكن أن يساهم في زيادة الإيداع بالعملة الوطنية و يعزز الثقة بها كعملة ادخارية .
- صلاحيات المؤسسة : يقترح بأن لا يقتصر دور مؤسسة ضمان الودائع على دفع الودائع المؤمن عليها في حال إفلاس أحد المصارف ، بل أن يكون لها صلاحيات واسعة بحيث تشارك في تنفيذ السياسات الرقابية و الإشرافية و تساهم في إدارة المخاطر التي تتعرض لها المصارف و ذلك من منطلق أن مؤسسة ضمان الودائع هي المسؤولة عن تعويض المودعين في حال فشل أحد المصارف .
- استثمار أموال مؤسسة ضمان الودائع : يقترح بأن يتم الاستفادة من الأموال التي تتجمع في صندوق ضمان الودائع في الأوقات التي تتسم بالاستقرار المصرفي و استثمار هذه الأموال بإستثمارات مضمونة مثل أدونات الخزينة مما يدر ربح على المؤسسة يمكنها من تغطية جزء من تكاليفها الإدارية .

## أولاً : المراجع العربية

### • الكتب

1. الدوري ، زكريا ؛ السمرائي ، يسرى . البنوك المركزية و السياسات النقدية ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، 2006 .
2. السيبي ، صلاح الدين حسن . الموسوعة المصرفية العلمية و العملية ، الجزء الأول ، مجموعة النيل العربية ، 2011 .
3. السيبي ، صلاح الدين حسن . الموسوعة المصرفية العلمية و العملية ، الجزء الثاني ، مجموعة النيل العربية ، 2011 .
4. الشماع ، خليل . اساسيات العمليات المصرفية ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية ، معهد التدريب المالي و المصرفي ، 2005 .
5. المقدادي ، عادل علي . عمليات البنوك ، المكتب الجامعي الحديث ، 2006 .
6. المنجد ، محمد صالح . الأزمة المالية ، مجموعة زاد للنشر ، الرياض ، 2009 .
7. حشاد ، نبيل . أنظمة التأمين على الودائع و حماية المودعين : التجارب و الدروس المستفادة ، المعهد العربي للدراسات المالية و المصرفية ، 1994 .
8. علم الدين ، محي الدين اسماعيل . "أساليب ضمان وتأمين الودائع البنكية، دراسة عالمية في 32 دولة " ، دار النهضة العربية ، 2010 .
9. هندي ، منير ابراهيم . " إدارة الأسواق و المنشآت المالية ، الاسكندرية " ، منشأة المعارف ، 1999 .

### • الدراسات

1. أبو سمرة ، رانية . تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية إدارة الخصوم ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2007 .

2. ابو كمال ، ميرفت علي . الادارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية "بازل II ، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2007 .
3. احلاسه ، نصر رمضان . دور المعلومات المحاسبية و المالية في إدارة مخاطر السيولة ، دراسة تطبيقية على المصارف على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2013 .
4. الجاعد ، محمد . استراتيجيات استقطاب الودائع - دراسة على المصارف العامة في سورية ، جامعة دمشق ، 2012 .
5. انجرو، ايمان . التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الاقتراض ، المصرف الصناعي السوري أنموذجاً ، جامعة تشرين ، 2007 .
6. بلان ، ريم . إدارة مخاطر سعر الفائدة في المؤسسات المالية باستخدام العقود الآجلة و العقود آجلة التسعير ، رسالة ماجستير ، جامعة دمشق ، كلية الإقتصاد ، 2012 .
7. جهاد، حفيان . إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية ، دراسة استبائية في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة ، جامعة قاصدي مرياح ، 2012 .
8. حمني ، حورية . اليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2006 .

#### • المجالات

1. الامام، صلاح الدين محمد امين . و الشمري، صادق راشد . تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية : نظام CRAFTE نموذجاً ، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد التسعون ، 2011 .
2. الصيفي ، عبد الله علي . التأمين على الودائع المصرفية في البنوك الإسلامية ، دراسات ، علوم الشريعة و القانون ، المجلد 40 ، العدد 2 ، 2013 .

3. الطيب ، مصباح . صندوق ضمان الودائع المصرفية : مقارنة أنظمة مؤسسات ضمان الودائع المصرفية في بعض الدول ، مجلة المصرفي ، العدد 27 ، 2003 .
4. بلعزوز ، بن علي . مداخل مبتكرة لحل مشاكل التعثر المصرفي : نظام حماية الودائع و الحوكمة ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 5 ، 2008 .
5. صباح، بهية مصباح . أثر ادارة المخاطر على درجة الامان في الجهاز المصرفي الفلسطيني، مجلة جامعة الأقصى ، المجلد الخامس عشر ، العدد الأول ، 2011 .
6. عبد الستار ، رجاء رشيد . تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد و أهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 31 ، 2012 .
7. قصبه ، نبال محمود . تحليل الأزمة المالية العالمية الراهنة الأسباب و التداعيات و العلاج ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 28 العدد الأول، 2012 .
8. نجم ، بان توفيق . العمليات المصرفية غير القانونية و دور الرقابة و التدقيق في ضوء مبادئ بازل ، دراسة استطلاعية في المصارف العراقية ، مجلة الاقتصادي الخليجي ، العدد 23 ، 2012 .

#### • التقارير و الأبحاث

1. ابو كرش، شريف مصباح . ادارة مخاطر الائتمان المصرفي، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول بعنوان الإستثمار و التمويل في فلسطين بين آفاق التنمية و التحديات المعاصرة ، 2005 .
2. احمد، عثمان بابكر . نظام حماية الودائع لدى المصارف الاسلامية ، بحث رقم 54 ، البنك الإسلامي للتنمي ، السعودية، 2000 .
3. البنك المركزي المصري ، قطاع الرقابة و الإشراف . محاطر السيولة وفقاً للدعامة الثانية من مقررات بازل 2 .
4. البنك المركزي المصري ، قطاع الرقابة و الإشراف . مخاطر التركيز وفقاً للدعامة الثانية من مقررات بازل 2 .



5. البنك المركزي المصري، قطاع الرقابة و الإشراف . ورقة مناقشة بشأن متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل ، 2009 .
6. الكراسنة ، ابراهيم . اطر اساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك وادارة المخاطر ، صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الاقتصادية، 2006 .
7. النابلسي ، محمد سعيد . جدوى إقامة مؤسسات ضمان الودائع من الناحية التاريخية ،، ورقة بحث مقدمة لندوة مؤسسات ضمان الودائع المصرفية ، اتحاد المصارف العربية ، دمشق ، 1992
8. الكفري ، مصطفى العبد الله . الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأسباب والتداعيات ، أعمال الندوة الاقتصادية المشتركة بين كليةالاقتصاد جامعة دمشق و كلية العلوم الاقتصادية الجامعة اللبنانية ، 2010 .
9. المناصير ،علي فلاح . الكساسبية ، وصفي عبد الكريم . الأزمة المالية العالمية خقيقتها اسبابها تداعياتها و سبل العلاج ، جامعة الزرقاء الخاصة ، 2009 .
10. الميداني ، محمد ايمن عزت . الأزمة المالية العالمية: أسبابها تداعياتها ومنعكساتها على الاقتصاد العالمي والعربي والسوري، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، 2009 .
11. حبيب ، مطانيوس .أثر الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد السوري ، أعمال الندوة الاقتصادية المشتركة بين كليةالاقتصاد جامعة دمشق و كلية العلوم الاقتصادية الجامعة اللبنانية ، 2010 .
12. دياب ، محمد . الأزمة المالية والاقتصادية المالية العالمية . جوهرها وأسبابها وتداعياتها على الاقتصاديات النامية والناشئة ، أعمال الندوة الاقتصادية المشتركة بين كليةالاقتصاد جامعة دمشق و كلية العلوم الاقتصادية الجامعة اللبنانية ، 2010 .
13. سلطة النقد الفلسطينية، دائرة رقابة المصارف. "الجوانب العملية في إعداد وتصميم نظام لضمان الودائع" ، 2005 .
14. شاکر ، فؤاد. منهج التأمين على الودائع ، اتحاد المصارف العربية ، 2007

15. الصالحي، بان صلاح . دور البنك المركزي في مالية الدولة، كلية القانون، جامعة بغداد ، 2001 .
16. صندوق النقد العربي ، اللجنة العربية للرقابة المصرفية . إدارة المخاطر التشغيلية و كيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها ، 2006 .
17. عبد الخالق ، جعفر، الازمة المالية العالمية و التنمية المستدامة ( حالة لبنان ) ، أعمال الندوة الإقتصادية المشتركة بين كليةالاقتصاد جامعة دمشق و كلية العلوم الاقتصادية الجامعة اللبنانية ، 2010 .
18. عبد القادر ، بريش . "أهمية و دور نظام التأمين على الودائع مع إشارة إلى حالة الجزائر" ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية واقع و تحديات ،2004 .
19. كليب، كليب . دور صناديق المخاطر في الأزمة المالية العالمية الراهنة ، أعمال الندوة الاقتصادية المشتركة بين كليةالاقتصاد جامعة دمشق و كلية العلوم الاقتصادية الجامعة اللبنانية ، 2010 .
20. مصرف سورية المركزي . أنظمة ضمان الودائع ، 2007 .
21. مؤسسة ضمان الودائع الأردنية . التقرير السنوي لعام 2012 .

• المواقع الإلكترونية

[www.dic.gov.jo](http://www.dic.gov.jo)

ثانياً : المراجع الأجنبية :

• **Studies :**

1. Acharya , Viral .V ; Santos , Joao .A.C . Systemic risk and deposit insurance premiums
2. Chikura , John .Types of deposit insurance systems , 2013

3. Davis , Philip ; Obasi , Ugochi . Deposit insurance system and bank risk , 2009 .
4. Enkhbold , Enerelt . The effect of deposit insurance on risk taking in Asian banks , 2013 .
5. Fan, Yvonne Y. Coverage of deposit insurance protection , Taiwan ,2007.
6. Hoelscher, David S ;Taylor, Michael ; Klueh, Ulrich H. The design and implementation of deposit insurance systems , 2006 .
7. Karas , Alexei ; Pyle , William . The effect of deposit insurance on market discipline : Evidence from natural experiment on deposit flows ,2009 .
8. Ketcha , Nicholas . Deposit insurance system, design and considerations , 2007 .
9. Khundadze , Sophio . Expected effect of deposit insurance system over the state of the banking environment of Georgia ,2010 .
10. Kunt, Ash Demirguc ; Kane , Edward .J . The deposit insurance around the globe, where dose it work ? , 2001 .
11. Loannidou , Vasso .P ; Dreu , Jan . The impact of explicit deposit insurance on market discipline , 2006 .
12. Moise , Nicolta Marriana . Financial crisis impact on bank deposit guarantee , 2012 .
13. National bank of Poland . Recent reforms of the deposit insurance system in the united states: reasons, results, and recommendations for the European Union, 2009 .

14. Ogunleye , Ganiyu A . The Global Financial Crisis :Lessons For Deposit Insurance System in developing countries , Nigeria deposit insurance corporation, 2009 .
15. Ryan, Barbara A. Safety net participants and cross border issue, Bank for International Settlements , 2009 .
16. Schenmaker , Dirk ; Gros , Daniel . A European deposit insurance and resolution fund , 2012 .
17. Schich , Sebastian . Financial crisis : Deposit insurance and related financial safety net aspects , 2008 .
18. Walker , David K . New deposit insurance system in East Asia ,Kuala Lumpur Malaysia , 2006 .

- **Working papers**

1. IADI , Basel Committee . Core Principles for Effective Deposit Insurance Systems ,2009 .
2. IADI , Basel Committee .Core Principles for Effective Deposit Insurance Systems : a proposed methodology for compliance assessment ,2010
3. IADI , Basel Committee. Core Principles for Effective Deposit Insurance Systems : International Association of Deposit Insurers , 2008 .
4. IADI. General Guidance for an Effective Deposit Insurance Mandate, 2007 .
5. IADI. Governance of Deposit Insurance System, 2008 .

6. IADI. General Guidance to Promote Effective Interrelationships among Financial Safety Net Participants , 2006 .
7. IADI, Basel Committee. Draft Discussion Paper on Deposit Insurance Coverage, 2008 .
8. IADI. Transitioning from a blanket guarantee or extended coverage to a limited coverage system , 2012 .
9. IADI. Basel, Draft Discussion Paper on Funding of Deposit Insurance Systems,2007 .
10. IADI. Draft Discussion Paper on Public Awareness of Deposit Insurance Systems ,2008 .
11. IADI. Guidance for the Establishment of a Legal Protection Scheme for Deposit Insurance Systems,2010 .
12. IADI. Discussion Paper on Dealing with Parties at Fault in a Bank Failure and Fraud in Deposit Insurance , 2012 .
13. IADI. General Guidance on Early Detection and Timely Intervention for Deposit Insurance Systems , 2013 .
14. FSF. Guidance for developing effective deposit insurance system ,2001.
15. IADI. Enhanced guidance for effective deposit insurance systems and processes ,2012 .
16. IADI. Research plan of develop guidance for determining deposit insurance coverage limit , 2007 .
17. IADI. Enhanced guidance for effective deposit insurance system : Deposit insurance coverage,2013 .

18. IADI. Enhanced Guidance of effective deposit insurance system mitigating moral hazard , 2013 .
19. FSB . Update on Unwinding Temporary Deposit INSURANCE Arrangements ,2010.
20. IADI. Discussion paper on cross Border deposit insurance Issues Raised by the Global Financial Crisis ,2011 .
21. FSB. Thematic Review on Deposit Insurance Systems , 2012 .

- **Websites :**

[www.fdic.gov](http://www.fdic.gov)

الملاحق



جامعة دمشق  
كلية الاقتصاد  
ماجستير علوم مالية ومصرفية

تحية طيبة وبعد

تقوم الباحثة بإعداد دراسة بعنوان " دور نظام ضمان الودائع في الحفاظ على استقرار النظام المصرفي " و ذلك ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم المالية و المصرفية , كلية الاقتصاد , جامعة دمشق تحت إشراف الدكتور ياسر بو حسون

و تهدف من خلالها إلى التعريف بنظام ضمان الودائع و استعراض مفهومه بعد أن أصبح يشكل عنصراً أساسياً في شبكة الحماية المصرفية في معظم دول العالم خاصة بعد الأزمة المالية الأخيرة عام 2008 , بالإضافة إلى بيان مدى الفائدة التي يمكن إضافتها إلى النظام المصرفي السوري في حال تبني نظام ضمان الودائع من خلال تعزيز الثقة بالنظام المصرفي الأمر الذي سيكون له أثر كبير على الإستقرار المالي .

لذلك يرجى التفضل بالإجابة على كافة أسئلة الاستبيان من خلال وضع إشارة ( x ) في الخانة التي ترونها مناسبة لما لذلك من أهمية بالغة في تحقيق أهداف هذا البحث , علماً بأنه سيكون لإجاباتكم الدقيقة الموضوعية دور فعال و أثر كبير على مدى مصداقية و دقة النتائج التي سيتم التوصل إليها .

و نود أن نعلمكم و نؤكد لكم بأن البيانات التي ستوفرها هذه الاستبانة لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي و ستعامل بمنتهى السرية , و سيتم تحليلها و عرضها بشكل إجمالي .

و تفضلوا بقبول فائق الاحترام و التقدير

الباحثة نورا الرفاعي



## لمحة تعريفية عن نظام ضمان الودائع

يعرف نظام ضمان الودائع بأنه نظام يعمل على حماية أموال المودعين عن طريق تعويضهم كلياً أو جزئياً عن ودائعهم إذا ما تعرضت للخطر نتيجة تعثر أحد المصارف أو إفلاسه .

و يمكن اعتبار نظام ضمان الودائع المصرفية نوعاً من تطبيقات عقود التأمين إذ أنه يقوم بتعويض المودعين في حال تعثر المصرف من خلال صندوق ضمان الودائع الذي يمول بموجب رسوم أو اشتراكات أو مساهمات تلتزم المصارف الأعضاء في نظام ضمان الودائع بسدادها , و لكنه يتميز عن عقود التأمين بأنه :

1 - الغاية منه ليست حماية فرد أو مؤسسة أو جماعة معينة ولكنه موجه نحو المجتمع عامة وبصفة خاصة صغار المودعين الذي لا تتوفر لديهم عادة المعلومات الكاملة عن المراكز المالية للبنوك التي يودعون لديها أموالهم وبالتالي نظام ضمان الودائع يساعد هذه الفئة ويشجعها على إيداع مدخراتها في البنوك.

2 - أن الربح من الجهة الضامنة غير مستهدف عادةً في التأمين على الودائع وإنما هدفه الأساسي هو تحقيق الاستقرار المصرفي ليتمكن من القيام بدوره الشامل بقدرة وكفاءة.

3 - إن ضمان الودائع المصرفية مبني على فكرة التكامل بين طرفين أساسيين هما الجهاز المصرفي من جهة (وبالتالي المودعين الذين سيحصلون على فوائد أقل على ودائعهم مقابل التخلص من المخاطرة) والسلطة من جهة أخرى (وبالتالي الاقتصاد الوطني بأكمله حيث يشارك جميع المواطنين في الفوائد الناجمة عن تجنب حالات الفزع العام).

و من الجدير بالذكر أن دور نظام ضمان الودائع لا يقتصر على حماية المودعين حيث أن معظم تشريعات أنظمة ضمان الودائع تتوخى الحماية الوقائية وليس العلاجية أي أنها تهدف إلى تعزيز الدور الرقابي على المصارف قبل وصول المصرف لحالة التعثر .

القسم الأول : البيانات الشخصية

(1) أسم المصرف الذي تعمل به : .....

(2) الدرجة العلمية :

معهد متوسط و ما دون

إجازة جامعية

ماجستير

دكتوراه

(3) الاختصاص العلمي :

تأمين ومصارف

محاسبة

اقتصاد

إدارة أعمال

أخرى ( يجب ذكرها )

(4) المسمى الوظيفي : .....

(5) الخبرة العملية :

من 1 – 3 سنوات

من 4- 6 سنوات

أكثر من 6 سنوات

القسم الثاني :

(1) المحور الأول

غير موافق	محايد	موافق	
			تبني نظام ضمان الودائع يعزز الادخار و يساهم بزيادة المدخرات الوطنية
			1) نظام ضمان الودائع يؤدي إلى نشر الطمأنينة لدى المودعين و يشجعهم على الادخار في المصارف .
			2) نظام ضمان الودائع يساهم في زيادة الوعي الادخاري لدى الجمهور و بالتالي يسهم في جذب المدخرات الوطنية إلى المصارف .
			3) نظام ضمان الودائع يشجع المودعين في المصارف الخارجية على نقل وداائعهم إلى المصارف الوطنية .
			4) يعمل نظام ضمان الودائع على التخفيف من التركيز الكبير للودائع في المصارف الكبيرة مقارنة بالمصارف الصغيرة .
			5) يساعد نظام ضمان الودائع على تشجيع المنافسة بين المصارف ضمن قواعد سليمة .
			6) يشجع نظام ضمان الودائع المودعين على الإيداع طويل الأجل
			7) يساهم وجود نظام ضمان الودائع في الحد من هجرة الأموال من المصارف الوطنية إلى مصارف الدول المجاورة .
			8) وجود نظام ضمان الودائع يؤدي إلى زيادة في حجم الودائع لدى البنك مما يساهم بزيادة الائتمان المصرفي بكافة أشكاله و خاصة بين البنوك .
			9) وجود نظام ضمان الودائع يؤدي إلى زيادة السيولة لدى البنوك مما يجعلها تتوسع في الاستثمار المالي و الإقتصادي .

(2) المحور الثاني :

غير موافق	محايد	موافق	تبنى نظام ضمان الودائع يزيد الثقة في النظام المصرفي السوري ويساهم في الاستقرار المالي .
			(1) وجود نظام ضمان الودائع يحد من تهافت المودعين على سحب ودائعهم عند حدوث خلل في الجهاز المصرفي .
			(2) تبني نظام ضمان الودائع يساعد في التخفيف من أثر الأزمات السياسية و الاقتصادية على الجهاز المصرفي السوري .
			(3) وجود نظام ضمان الودائع يعمل على الحد من انتقال الذعر المصرفي إلى المصارف الأخرى في حال إفلاس أحد المصارف
			(4) وجود نظام ضمان الودائع يقلل من انتقال الآثار السلبية للأزمات المالية العالمية في حال حدوثها .
			(5) يساعد نظام ضمان الودائع المصارف على التوسع الائتماني و ذلك نتيجة لاستقرار الودائع لديها .
			(6) نظام ضمان الودائع يخفف العبء على الخزينة العامة عند حدوث أزمات وذلك بسبب مساهمة جميع المصارف في تحمل كلفة تصفية المصارف المتعثرة .
			(7) نظام ضمان الودائع في يعزز شبكة الحماية المصرفية الأمر الذي يساهم في توطيد الاستقرار المالي
			(8) يساهم نظام ضمان الودائع في استقرار النظام المصرفي من خلال إيجاد إطار محدد لمعالجة مشاكل الفشل المالي للمصارف .
			(9) نظام ضمان الودائع يساهم في صياغة و تطبيق أساليب وقائية لاحتواء الأزمات قبل وقوعها .

(3) المحور الثالث :

غير موافق	محايد	موافق	تبنى نظام ضمان الودائع يعزز شبكة الحماية المصرفية و يزيد من التزام المصارف بالتعليمات الرقابية
			(1) وجود نظام ضمان للودائع يعمل على زيادة التزام المصارف بالتعليمات الرقابية وذلك على اعتبار أن هذا الالتزام شرط من شروط انضمام المصارف لنظام ضمان الودائع .
			(2) نظام ضمان الودائع يعمل على زيادة التزام البنوك بأسس كفاية رأس المال .
			(3) إن مراقبة نظام ضمان الودائع لنسب السيولة في البنوك الأعضاء يقلل من مخاطر عجز السيولة لدى هذه المصارف
			(4) نظام ضمان الودائع يقلل من المخاطر المصرفية عبر فرضه عقوبات على المصارف في حال وجود مخالفات
			(5) يعمل نظام ضمان الودائع على وضع ضوابط على نوعية و حجم الإئتمان الذي تقدمه المصارف .
			(6) يساعد نظام ضمان الودائع في الحد من مخاطر القروض المتعثرة في البنوك عبر إلزامها بزيادة مؤونات القروض المشكوك بها .
			(7) يعمل نظام ضمان الودائع على تحسين نوعية إدارة المصارف عن طريق سعيه لاستبدال المدراء غير الكفؤين
			(8) يساهم نظام ضمان الودائع في تحسين أداء المصارف عبر مراقبة النسب المالية الخاصة بالبنوك الأعضاء
			(9) نظام ضمان الودائع يعمل على تحسين الحوكمة و الضوابط الداخلية و نظم إدارة المخاطر في المصارف الأعضاء .

## Frequency Table

### Education

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Intermediate institute	13	11.8	11.8	11.8
	University degree	71	64.5	64.5	76.3
	Master	22	20.0	20.0	96.3
	PhD	4	3.7	3.7	100.0
	Total	110	100.0	100.0	

### Specialization

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Insurance and Banking	53	48.2	48.2	48.2
	Accounting	21	19.1	19.1	67.3
	Economy	12	10.9	10.9	78.2
	Business Administration	14	12.7	12.7	90.9
	Other specialties	10	9.1	9.1	100.0
	Total	110	100.0	100.0	

### Experience

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1-3 years	12	10.9	10.9	10.9
	4-6 years	70	63.6	63.6	74.5
	more than 6 years	28	25.5	25.5	100.0
	Total	110	100.0	100.0	

**Position**

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Bank/Branch manager	4	3.6	3.6	3.6
	Manager deputy	13	11.8	11.8	15.5
	head of department	10	9.1	9.1	24.5
	Customer service clerk	73	66.4	66.4	90.9
	other	10	9.1	9.1	100.0
	Total	110	100.0	100.0	

**One-Sample Statistics**

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Q1_1	110	2.5636	.65703	.06265
Q1_2	110	2.3182	.74109	.07066
Q1_3	110	2.2273	.73770	.07034
Q1_4	110	2.5000	.70059	.06680
Q1_5	110	2.5091	.68731	.06553
Q1_6	110	2.2000	.73945	.07050
Q1_7	110	2.1727	.74018	.07057
Q1_8	110	2.2636	.73793	.07036
Q1_9	110	2.1545	.71915	.06857
Q2_1	110	2.4364	.72349	.06898
Q2_2	110	2.1636	.69767	.06652
Q2_3	110	2.3091	.72625	.06925
Q2_4	110	2.1909	.77217	.07362
Q2_5	110	1.8455	.81484	.07769
Q2_6	110	2.2818	.74356	.07090
Q2_7	110	2.1636	.73606	.07018
Q2_8	110	2.1909	.77217	.07362
Q2_9	110	2.1545	.75646	.07213
Q3_1	110	2.5455	.61534	.05867
Q3_2	110	2.5364	.64506	.06150
Q3_3	110	2.5909	.62509	.05960

Q3_4	110	2.2545	.74731	.07125
Q3_5	110	2.2273	.71239	.06792
Q3_6	110	2.2000	.73945	.07050
Q3_7	110	2.2182	.77082	.07349
Q3_8	110	2.3091	.71351	.06803
Q3_9	110	2.2636	.72539	.06916

**One-Sample Test**

	Test Value = 2					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
Q1_1	8.997	109	.000	.56364	.4395	.6878
Q1_2	4.503	109	.000	.31818	.1781	.4582
Q1_3	3.231	109	.002	.22727	.0879	.3667
Q1_4	7.485	109	.000	.50000	.3676	.6324
Q1_5	7.769	109	.000	.50909	.3792	.6390
Q1_6	2.837	109	.005	.20000	.0603	.3397
Q1_7	2.447	109	.016	.17273	.0329	.3126
Q1_8	3.747	109	.000	.26364	.1242	.4031
Q1_9	2.254	109	.026	.15455	.0186	.2904
Q2_1	6.326	109	.000	.43636	.2996	.5731
Q2_2	2.460	109	.015	.16364	.0318	.2955
Q2_3	4.464	109	.000	.30909	.1718	.4463
Q2_4	2.593	109	.011	.19091	.0450	.3368
Q2_5	-1.989	109	.049	-.15455	-.3085	-.0006
Q2_6	3.975	109	.000	.28182	.1413	.4223
Q2_7	2.332	109	.022	.16364	.0245	.3027
Q2_8	2.593	109	.011	.19091	.0450	.3368
Q2_9	2.143	109	.034	.15455	.0116	.2975
Q3_1	9.297	109	.000	.54545	.4292	.6617
Q3_2	8.721	109	.000	.53636	.4145	.6583



Q3_3	9.915	109	.000	.59091	.4728	.7090
Q3_4	3.572	109	.001	.25455	.1133	.3958
Q3_5	3.346	109	.001	.22727	.0926	.3619
Q3_6	2.837	109	.005	.20000	.0603	.3397
Q3_7	2.969	109	.004	.21818	.0725	.3638
Q3_8	4.543	109	.000	.30909	.1743	.4439
Q3_9	3.812	109	.000	.26364	.1266	.4007